

عندما يلتقي العمل السياسي بالسياسات

نشوء الأحزاب السياسية البرامجية





عندما يلتقي العمل السياسي بالسياسات

نشوء الأحزاب السياسية البرامجية



عندما يلتقي العمل السياسي بالسياسات

نشوء الأحزاب السياسية البرامجية

نك تشيزمان
خوان بابلو لونا
هربرت كيتشيلت
دان باغيت
فرناندو روزنبلات
كريستين سامبل
سيرجيو تورو
خورخي فاياداريس موييدا
سام فان دير ستاك
بي-تينغ وانغ



© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ٢٠١٥

عندما يلتقي العمل السياسي بالسياسات – نشوء الأحزاب السياسية البراجمية
Politics Meets Policies – The Emergence of Programmatic Political Parties. 2014

مطبوعات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن أي مصالح وطنية أو سياسية محددة. الآراء المعبر عنها في هذه المطبوعة لا تمثل بالضرورة آراء المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أو أعضاء مجالسها. أتيحت هذه النسخة الإلكترونية بموجب الترخيص الإبداعي العام -Creative Commons Attribution-NonCommercial (CC BY-NC) 3.0 Licence. يسمح بنسخ، وتوزيع وبت المطبوعة وكذلك إعادة مزجها وتعديلها شريطة أن يكون ذلك لأغراض غير تجارية وحسب، وأن تتم الإشارة بشكل سليم إلى المطبوعة، وأن يتم توزيعها بموجب ترخيص مطابق. للمزيد من المعلومات، انظر: <http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

ينبغي توجيه جميع الطلبات للسماح بإعادة إنتاج أو ترجمة هذه المطبوعة بأكملها أو جزء منها إلى العنوان الآتي:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden

تشجع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات نشر أعمالها، وسترد بشكل فوري على طلبات السماح بإعادة نشر أو ترجمة مطبوعاتها.

تصميم الغلاف: سانتانجيلو ديسينيو
صور الغلاف: © ماليراباسو، أي ستوك
تصميم النسخة العربية: داليا العزب
ترجمة اللغة العربية: نايف الياسين
تحرير ومراجعة اللغة: حسان شمس

الرقم الدولي المعياري للكتاب: ٩٧٨-٩١-٧٦٧١-٠٥٩-٣

تتمثل إحدى النتائج الملفتة لتقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «من داخل السياسة: المتغير والمستمر في المنظمات السياسية في دول الأنديز»، الذي كان لي شرف قيادة عملية إعداده بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، بأن الأحزاب السياسية يبدو أنها تفقد في كثير من الأحيان طبيعتها البراجمية وتتحول إلى آلات انتخابية مؤقتة. أجريت وزملائي الذين شاركوا في وضع الكتاب مقابلات مع أعداد كبيرة من قادة أهم الأحزاب السياسية في منطقة الأنديز، ولاحظنا أن منظماتهم كانت تواجه مسؤولياتها بقدرات متواضعة فيما يتعلق بوضع السياسات والبرامج والتعبير عنها، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تفريغ السياسة من محتواها، واستنتجنا أن «بعض المنظمات السياسية (أو العديد منها) توقفت عن ممارسة العمل السياسي. إنها تعمل فقط على التحضير لحالات المواجهة في المواضيع التي تلفت انتباه وسائل الإعلام، لكن ذلك يستبعد على نحو متزايد المواضيع والقضايا المهمة مثل التنمية والفقر والتوظيف وانعدام المساواة».

بات بوسعنا اليوم إثبات أن إفراغ السياسة من البرامج لم يكن مؤقتاً، ولم يقتصر على منطقة الأنديز أو أميركا اللاتينية. مع بعض الاستثناءات - كان جيداً أن هذا الكتاب عمل على إبرازها - يمكن لهذه الملاحظة أن تنسحب على الديمقراطيات في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، وحتى أوروبا الغربية.

إن إفراغ السياسة من محتواها يضر بالديمقراطية، كما كانت تفعل الانقلابات العسكرية في معظم الأحيان. القادة الذين يديرون هذه العملية يفاقمون من أزمة التمثيل وإكتساب الشرعية التي يزعمون أنهم يدافعون عنها. في سياقات الأزمة والتعديلات البنيوية، يتظاهرون في كثير من الأحيان أنهم مؤيدون للديمقراطية من خلال خطاب شعوي لكن دون أن يكون لهم أية برامج ملموسة وبالتالي، فإنهم بالكاد يفعلون شيئاً لتقديم معالجة فعالة للاحتياجات الاجتماعية لأغلبية السكان.

رغم اتساع انتشار الانتخابات والنزعة التعددية، فإن الأحزاب السياسية تواجه هذه الأزمة العالمية. إنها تقوم بأنشطتها في سياق تزيد من خطورته ما سبها مانن «ديمقراطية الجمهور» وسبها سارتوري «العمل السياسي بالفيديو». لقد اسهمت وسائل الإعلام في إحداث هذه التغيرات العميقة في الطرائق التي تتبع في العمل السياسي وفي ممارسة الديمقراطية. رغم أنه في بلدان أميركا اللاتينية (مثل البرازيل وشيلي والمكسيك وأوروغواي) تحافظ الأحزاب السياسية على أهميتها، فإن ما يحدث في العديد من البلدان الأخرى هو أن الأحزاب والأنظمة الحزبية قد تلاشت. يتميز العمل السياسي الجديد بالانتقال من العلاقات التي تبني وجهاً لوجه إلى العلاقات الإعلامية والبرامج الحكومية المؤقتة وانتشار الفضائح و«هيمنة استطلاعات الرأي» والارتفاع المستمر في كلفة العمل السياسي، وهو ما يسهل انتشار الفساد

وتخلي الأعضاء عن أحزابهم، والتسليم (أي تحويل ما هو ليس بضاعة الى سلعة تباع وتشتري - المترجم) والخصخصة المتزايدة للحياة الديمقراطية.

في هذا السياق، فإن ظاهرة الأحزاب غير البراجمية تتناقض مع المثل الأعلى للديمقراطية. نشأت الثورة الديمقراطية مع مشروع وعملية تحويل الرعايا (الذين يؤمرون) إلى مواطنين (يتم إقناعهم). أما اليوم، فيبدو أن التنافس الديمقراطي لا يتوجه إلى مواطنين، بل إلى مستهلكين (ينبغي إغوائهم) أو زبائن (ينبغي شراؤهم).

من أجل استعادة المثل الأعلى المتمثل في المساواة والذي استند إليه وعد الديمقراطية منذ أيام الإغريق، من المهم تعريف وتوضيح نطاق البعد الديمقراطي الذي يشير بشكل محدد إلى الشمول الاجتماعي والمشاركة الفعالة للمواطنين في عالم السياسة. هذه هي الأهداف والنتائج المتوقعة للديمقراطية: الاقتراع والمساواة والإجراءات الرسمية التي تحمي المواطنين من انتهاكات الدولة لحقوقهم، وكذلك مستويات مقبولة من الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك التعليم والصحة والتوظيف والضمان الاجتماعي.

تصبح الديمقراطيات سيئة ولا يمكن الركون إليها عندما تعيد إنتاج الفقر. الديمقراطيات الحقيقية والمتناسكة هي تلك التي تحقق أكبر قدر من المشاركة، وليست بالضرورة الديمقراطيات العريقة. رغم أن المثل الأعلى للديمقراطية قديم في أميركا اللاتينية، فإن الديمقراطيات لا تزال سيئة بالتحديد لأنها لا تحقق المشاركة الشاملة. يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن السخط على الديمقراطية في أميركا اللاتينية ينبع كله من النتائج. لقد حدث طلاق بين النشاط السياسي والمشاكل الرئيسية للمنطقة، بما في ذلك الفقر وانعدام المساواة. تظهر استطلاعات الرأي التي أجريت في السنوات الأخيرة وبشكل مستمر، علاقة مطردة بين دعم المواطنين لمختلف الديمقراطيات في أميركا اللاتينية والمشاركة الاجتماعية الشاملة والفعالة. وفيما يعكس النتائج الملموسة المتمثلة في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة في المنطقة، فقد باتت تبني الديمقراطية نزعة متنامية بشكل طاغ. إلا أن هذا الدعم يتفاوت حسب المكانة الاجتماعية - الاقتصادية؛ حيث إن المواطنين الأكثر فقراً هم أقل نزوعاً لتبني الديمقراطية.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله، وهنا يحضرنى أماراتيا سن، من أجل تطوير مواطنة قادرة على تحقيق الحرية من خلال ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن لتعريف الديمقراطية جذوراً تاريخية، حيث نجد أن مفهوم الديمقراطية لدى المفكرين الكلاسيكيين والمحدثين مثل اليكسيس دو توكيفيل وستوارت مل يتمثل في السعي لتحقيق المساواة بين المواطنين، سواء المساواة أمام القانون أو من حيث تكافؤ الفرص.

رغم أن استعادة المثل الأعلى للمساواة والأهداف البراجمية تبدو صعبة، فإن تاريخ بلدان مثل البرازيل وشيلي والمكسيك وأوروغواي يظهر كيف أن الجهود المستدامة، على أساس سياسات المشاركة الشاملة وتشكيل التحالفات مع القوى التي كانت في الماضي مهمشة والسعي نحو احتضان جميع قطاعات المجتمع، تحقق مكاسب مفهومة حتى بالنسبة للتطلعات الملموسة للسياسيين أنفسهم.

إن المثال الحديث الذي رأيناه في الانتخابات الرئاسية في شيلي عام ٢٠١٣ مثال مشجع، حيث عبرت الائتلافات والأحزاب عن مآزق حقيقية فيما يتعلق ببرامجها المتصلة بالقضايا الأساسية، مثل التعليم والضرائب والإصلاح الدستوري. هذا لا يعني أن هذه النقاشات لم تتضمن تعليقات شخصية لاذعة أو إشارات أخرى إلى أشخاص معينين في الأحزاب، بل تعني أن كل حزب أثبت أن لديه نواة براجمية صلبة.

يناقش هذا الكتاب أحد أكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية اليوم. أنا متأكد من أنه سيلهم الخبراء التقنيين الذين يحاولون مساعدة جميع الأيديولوجيات السياسية، لكن الأهم من ذلك، بأن هذا الكتاب سيلهم السياسيين أنفسهم، رجالاً ونساء.

رافائيل رونكاغليولو أوربيغوسو

وزير الخارجية السابق في جمهورية بيرو (٢٠١١-٢٠١٣)

عضو المجلس الاستشاري للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

ليما، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

تسعى الأحزاب السياسية في العديد من البلدان جاهدة، لتحقيق تحول من الاعتماد على الشخصيات والمحسوبيات الزبائنية إلى المناظرات وتنفيذ السياسات والبرامج. يبدو أن هذا التطور البرامجي للأحزاب السياسية ترسخ في البرازيل وكوريا الجنوبية، حيث كانت السياسة قبل عقدين فقط من الزمان بعيدة عن البرامج، في حين حققت الأحزاب السياسية في بلدان أخرى قدراً أقل من التقدم.

ما الذي فعلته البلدان الناجحة ولم تفعله البلدان الأخرى؟ هل يرتبط نجاحها بطبيعة أحزابها السياسية وسياسيها؟ هل ييسر مستوى التنمية الاقتصادية أو القدرات المتوفرة لدى الدولة تقاسم «الكعكة» وتوفير خدمات عامة ذات جودة عالية؟ هل تجبر الأزمات السياسية أو الاقتصادية السياسيين على تغيير سلوكهم وتغيير قواعد اللعبة؟ أم أن المواطنين باتوا أكثر إلحاحاً في مطالبة سياسيهم بتقديم خدمات أفضل؟

من الصعب المبالغة في تقدير أهمية هذه الأسئلة بالنسبة للديمقراطية اليوم. يُتوقع من الأحزاب السياسية في أية ديمقراطية أن تحيط بمصالح واهتمامات المواطنين، وأن يعبر عنها في المناظرات السياسية والقرارات المتخذة بشأن السياسات. ويعد توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية أحد أهم التحديات الضاغطة التي تواجهها الأحزاب السياسية في نظر المواطنين. السياسات العامة تتجاوز بكثير كونها قرارات تكنوقراطية؛ إنها تتعلق بصياغة مستقبل البلدان، ولذلك ينبغي أن يكون للمواطنين رأي فيها. فمن دون الدور الوسيط للأحزاب السياسية بين المواطنين وعملية صنع السياسات في حكومتهم، فإن الديمقراطية تخاطر بفقدان شرعيتها ومعناها. عندما تصبح الانتخابات مسابقات في التنافس على الشعبية، يصوت المواطنون دون أن يمارسوا فعلياً عملية اختيار حقيقية فيما يتعلق بكيفية تصورهم لمستقبل بلادهم، وهذا ما يقوض فكرة الديمقراطية برمتها.

دعت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ثلاث فرق من علماء الاجتماع المتميزين للبحث في هذه الأسئلة المعقدة. وتمخضت جهودهم عن هذا الكتاب، الذي يجمع ثلاثة تحليلات مقارنة لأكثر البيئات التي من شأنها تحقيق أكبر قدر من التطور في الأحزاب السياسية البرامجية. وتأمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن يعزز هذا الكتاب النقاش الدائر حول أهمية ومواءمة السياسة البرامجية في أوساط جمهور عالمي من السياسيين، وطلاب علوم السياسة والتنمية ومقدمي المساعدات الديمقراطية والتنمية وصناع السياسات.

لقد كانت الأسئلة المتعلقة بأهمية البرامج في الأحزاب السياسية محور عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مدى العقد الماضي. وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، شرعت المؤسسة في إجراء بحوث عالمية تضمنت مسح السياقات والأطر الناظمة في ٥٠ بلد في أميركا الجنوبية والوسطى، وفي غرب وشرق أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية وجنوب آسيا،

والترتيبات الداخلية في حوالي ٣٠٠ حزب سياسي. رغم وجود استثناءات، فإن البحث وجد أدلة على درجة متدنية من المؤسسة (أي إضفاء الطابع المؤسسي) وضعف المحتوى البرامجي للأحزاب السياسية في جميع هذه المناطق.

لقد استمرت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في منهجة المعارف المتعلقة بدور الأحزاب السياسية في التنمية، كما يتبين في «ديمقراطيات قيد التطور» و «السياسة والفقر في منطقة الأنديز» و «التفكير بالعمل السياسي: مراكز الأبحاث والأحزاب السياسية في أميركا اللاتينية».

يستند هذا المنشور الى تلك الجهود، لكنها لا تمثل الفصل الأخير من عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ بل تعتزم المؤسسة الاستمرار في المساهمة في النقاش الدائر حول الظروف التي من شأنها أن تيسر زيادة انخراط الأحزاب السياسية في قضايا التنمية الرئيسية في زمننا. الأمر الأكثر أهمية، هو أنها تهدف إلى تقديم مدخلات للأحزاب التي تسعى لتجديد أدواتها السياسية بطرق مهمة للمواطنين، خصوصاً من حيث تطوير حصيلة متماسكة من العمل الهادف إلى تحسين وصول المواطنين إلى فرص العمل والخدمات العامة والسلام والحريات وتحسين جودة حياتهم.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تود المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن تشكر مؤلفي دراسات الحالات الذين يدين هذا الكتاب المقارن بوجوده لعملهم المتميز، وهم: آدي داسغوبتا، دانييل إبيستين، كيريل كوليف، دانييل كسيلمان، ساندرا أوستركاتز، أوليه بروتسك، ماثيو سينغر وبي-تينغ وانغ. لقد تولوا هذه المهمة التي وضع مفهومها من حيث المدى والاتساع في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠١٠. ونود أن نعبر عن امتناننا الخاص لثلاثة زملاء سابقين لعبوا دوراً مهماً في الدفع بهذا المشروع، وهم: فيدار هيلجيسن، وأنا ليكفال وبيارته تورا.

لقد أسهم عدد من الأشخاص الآخرين أيضاً بطريقة أو بأخرى في هذا الكتاب. قدمت جينيفريدا إيسباري وكاتارينا جورغنسن وإيميلي بيريز وكريستينا جيلمن مساعدة قيمة في مراحل مختلفة على مدى هذا المشروع البحثي، من البداية إلى النهاية. مراجعو المطبوعة، غوران فيجيتش وديان دو غرامونت ورفايل رونكاغليولو وأوريغوسو، قدموا تغذية راجعة (استجابة بالمعلومات) قيمة ومفيدة ومحدثة لتحسين المضامين المستنتجة من هذا البحث. كيفين ديفو وألبرتو فرنانديز غيباجا وسام جونز عملوا على عدة نسخ مختصرة من التقارير البحثية الأصلية. كما وضع سام جونز أول مسودة لأول إنجاز سياسي يستخلص الدروس من هذا البحث، وقدمه للمنظمات التي تقدم المساعدة للأحزاب في سيغوتونا، السويد، في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

ونود أن نعبر عن امتناننا أيضاً لزملائنا الذين شاركوا في تنظيم ورشة عمل «التحديات التي تواجه المنظمات الحزبية البراجمية» التي جمعت سياسيين من كويتو، والعاملين في مجال الديمقراطية وغيرهم من الباحثين لمناقشة القضايا التي يطرحها الفصل الأول من هذا الكتاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهم إيرنيستو أرانيبار، غابرييلا شوفين، سلفانا مونيوز، كريستينا بارينيو، وتيري دي فريز من برنامج أغورا ديموكراتيسا في كويتو، الإكوادور. أليسيا ديل أغويلا، فرجينيا بيرامندي هاني، ألفونسو فيروفينو وكارولينا فلورو من بعثات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى لاباز وفي بوليفيا وليما في بيرو، شجعوا المزيد من العمل على الأحزاب البراجمية.

أخيراً وليس آخراً، نود أن نعبر عن امتناننا لكيلي فريل لقيامها بتحرير مختلف المخطوطات، وليسا هاغمان لتنسيق جميع عمليات الإنتاج الأساسية لوضع الخبر على الورق، ولكل من تحسين زينة لتدقيقه الترجمة العربية وياسمين رجب لجهودها في إصدار النسخة العربية.

III	تقديم
VI	تمهيد
VIII	شكر وتقدير
X	المقدمة

الفصل الأول

١	الأحزاب البراجمية: مسح للأبعاد والشروحات في أدبيات الموضوع خوان باولو لونا وفرناندو روزنبلات وسيرجيو تورو
---	--

الفصل الثاني

٤٣	الأحزاب والأنظمة الحزبية البراجمية: الفرص والقيود هربرت كيتشيليت وببي - تينغ وانغ
----	--

الفصل الثالث

٧٥	العمل السياسي البراجمي من منظور مقارن نك تشيزمان ودان باغيت
----	--

الفصل الرابع

٩٩	مضامين من أجل العمل: مكنات ومحفزات ومثبتات ومساعدات الأحزاب البراجمية خورخي فاياداريس موييدا وكريستين سامبل وسام فان دير ستاك
١١٧	حول المؤلفين
١٢١	حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

يتناول هذا الكتاب الأحزاب السياسية البراجمية، أي الأحزاب التي تقدم للمواطنين خياراً حقيقياً بين السياسات، وذلك بالتواصل معهم من خلال البرامج السياسية المتناسكة. ويشرح الكتاب ماهية الأحزاب البراجمية، والبيئات التي يرجح أن تنشأ فيها وكيفية ظهورها.

يلتزم المساهمون في وضع هذا الكتاب بالحد الأدنى الآتي لتفسير الأحزاب البراجمية: يُعتقد أن الحزب السياسي يعمل براجمياً عندما يُظهر التزامات أيديولوجية مستقرة وذات منهجية متناسكة تشكل أساس العلاقة بين الحزب وناخبيه، والتنافس الانتخابي بين الأحزاب وعمليات صنع السياسات.^١

الفكرة الأساسية التي تربط جميع المساهمات في هذا الكتاب هي أن ثمة عوامل متعددة تيسر ظهور الأحزاب السياسية البراجمية، وهي لا تنحصر في صيغة بسيطة لعملية تتابعية أو ترابعية معينة، وتعمل بطرق تبدو سياقية جداً. يمكن تصنيف تلك العوامل المؤثرة، كما ستنم مناقشته لاحقاً في الفصل الختامي، طبقاً لآثارها التيسيرية إلى ما يلي: مُمكّنات براجمية (الظروف البنيوية مثل التوسع الحضري، أو التنمية الاقتصادية، أو القدرات المؤسسية التي تصوغ الخيارات التي يواجهها السياسيون والناخبون)؛ والمحفزات (فرص التغلب على البيئات الموجودة سابقاً وغير المواتية للتوجهات البراجمية)؛ والمثبتات (الإصلاحات المؤسسية التي من شأنها أن تسهم في المحافظة على المكاسب البراجمية التي تم إنتاجها أصلاً) والعوامل (الأطراف الفاعلة الذين تشكل غاياتهم وافعالمهم المتعمدة القوة الدافعة للإستراتيجيات البراجمية).

يحلل هذا الكتاب الديناميكيات التي تعمل من خلالها مثل تلك العوامل، نظراً إلى أنه ليس هناك فهم جيد لهذه الديناميكيات. وهو ثمرة مشروع بحثي دام ثلاث سنوات. اتخذت الخطوة الأولى عام ٢٠١٠ عندما كلفت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات خوان بابلو لونا بإجراء مراجعة للأدبيات المكتوبة حول الموضوع. وتمت مناقشة خلاصاته في مؤتمر عقد في كويتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ناقش خلاله ممثلون من مختلف الأحزاب في أميركا اللاتينية تأثير أحزاب المعارضة والمراكز البحثية وتمويل الأحزاب السياسية على جهودهم المنصبة على وضع سياسات تحقق التنمية.

اهتمام السياسيون ومقدمو المساعدة الديمقراطية بهذه القضية، دفع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لتكليف مجموعة من الفرق بقيادة هربرت كيتشيلت ونك تشيزمان للنظر في هذه الحالات البارزة التي تحمل دروساً حول تطور الأحزاب البراجمية وأنظمة الأحزاب. قدمت النتائج الأولية لمجموعات مختلفة من الجمهور جمعها المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن، دي. سي، عام ٢٠١١، والوكالة السويدية للتعاون الدولي والمركز الليبرالي الدولي السويدي في سيغوتونا في حزيران/يونيو ٢٠١٣، والمعهد الهولندي

للديمقراطية متعددة الأحزاب في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومعهد التنمية وراء البحار في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

فهم الأحزاب السياسية البراجمية

في الأبحاث المقارنة والحالات المختلفة التي يستند إليها هذا الكتاب،^٢ لا تنقسم الأحزاب السياسية إلى تصنيفات واضحة وقاطعة بين ما هو (براجمي) وما هو (غير براجمي)، بل إنها تتموضع على مدى طيف واسع. قد تقوم جميع الأحزاب، بصرف النظر عن الجغرافيا أو الاقتصاد أو الثقافة (أو لا تقوم) باستعمال إستراتيجيات يمكن أن تفهم على أنها تعتمد على تدابير غير براجمية، بما في ذلك على سبيل المثال إضفاء الطابع الشخصي، أو الشعبية، أو الزبائنية، أو المحسوبية، أو العرقية أو هويات أخرى. كما أنها قد تستخدم إستراتيجيات مختلفة في مجالات مختلفة، حتى في الوقت نفسه. يركز هذا الكتاب على درجة التأكيد، أو الدرجات التي تسود فيها الإستراتيجيات البراجمية على الإستراتيجيات المنافسة لها في التعبئة الحزبية. يُعتقد أن (الأحزاب البراجمية) تمتلك:

- مجموعة من المواقف بشأن السياسات تشكل برنامجاً سياسياً مستقراً ومبنياً بشكل منهجي يعرف الحزب به أمام الجمهور.
- التماسك والاتفاق الداخليان على جملة واسعة من المواقف بشأن السياسات.
- الالتزام والقدرة على الوفاء ببعض الوعود البراجمية الرئيسية، على الأقل عندما يكون الحزب في موقع السلطة.
- برنامج حزبي يشكل العنصر الأكثر وضوحاً في اجتذابه لأعضائه ودفعهم إلى المشاركة.

إلا أن وجود حزب ذي نزعة براجمية طاغية أو أكثر في بلد ما، لا يؤثر بالضرورة على التحول نحو نظام سياسي براجمي. تظهر الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان خصائص براجمية وغير براجمية في الآن ذاته، وإذا كانت تطغى على النظام الحزبي النزعة الزبائنية، على سبيل المثال، يمكن أن تكون الضغوط كبيرة إلى حد أن الحزب يفشل في بناء وتعزيز جانبه البراجمي، وأن يعود بدلاً من ذلك إلى النزعة الزبائنية. فقط عندما ينظر إلى العمل السياسي البراجمي على أنه الطريقة الأساسية في ممارسة العمل السياسي الحزبي، يمكن أن يصنف النظام الحزبي على أنه براجمي. ويمكن النظر إلى النقطة التي يصبح فيها هناك عدد كاف من الأحزاب البراجمية التي تمتلك ما يكفي من الزخم لإحداث تحول نحو نظام حزبي تطغى عليه السمة البراجمية كنقطة تحول أو نقطة عدوى أو انتشار. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب في شرح حدوث مثل هذا التحول وترسخه.

أهمية الأحزاب البراجمية

يُعتقد أن الأحزاب السياسية التي تتسم بخصائص براجمية تكون أقدر على تمثيل مختلف المجموعات في المجتمع، وذلك بالعمل على جمع وحصر رغباتها وأولوياتها والعمل لمصلحتها؛ ولذلك فهي تخضع لمساءلة المواطنين على هذا الأساس. عندما تلتزم الأحزاب السياسية بتنفيذ مجموعة واضحة من المواقف المتعلقة بالسياسات التي تم اتخاذها، فإنها تخضع نفسها لمساءلة الشعب فيما يتعلق بتنفيذها لوعودها. ومن ثم يمكن للناخبين مكافأة الأحزاب أو معاقبتها بشكل أساسي من خلال صندوق الاقتراع. ولأن الأحزاب السياسية ذات السمة البراجماتية الطاغية توفر درجة اقوى من المساءلة الديمقراطية، فإن ثمة احتمالاً أكبر في أن تكون أكثر قدرة على تقديم تنمية شاملة في البلاد (من خلال الوظائف والخدمات العامة والنمو الاقتصادي والأمن والحد من الفقر، على سبيل المثال) من النماذج الأخرى للأحزاب التي تسعى للسيطرة على موارد الدولة بشكل أساسي لأغراض أضيق. بين مسائل أخرى، فإن إخضاع الأحزاب البراجمية لدرجة أكبر من المساءلة يساعد في إكساب الشرعية للنظام الديمقراطي؛ كما أن التركيز على الحوكمة ومناقشة السياسات يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والشفافية. بالنظر إلى تركيزها على تقديم منافع عامة على مستوى البلاد، فإن الأحزاب البراجمية، قد تكون أكثر استعداداً لإشراك قطاعات أوسع من المجتمع.

في العديد من الحالات، لا تؤسس الأحزاب السياسية نفسها بشكل رئيسي على البرامج وتقديم المنافع العامة على مستوى البلاد، بل إنها تسعى بدلاً من ذلك إلى الحصول على دعم الناخبين أو إدارة الحكومات باستخدام طرائق مختلفة (على سبيل المثال التبادلات المادية المحددة، المحسوبية في توفير الوظائف، المنافع المقدمة على أساس أشكال الهوية الأخرى، أو على قيادة زعيم يتمتع بالكاريزما). يعتمد أداء وشرعية هذه الأنماط من التمثيل بشكل كبير على السياق التاريخي، أو السياسي أو الاقتصادي الذي تستجيب له. مع استثناءات محدودة جداً، فإن النساء والرجال في البلدان التي لا تحتوي أحزاباً براجمية، لا يُمثلون بشكل كامل، وينعكس ذلك سلباً عليهم وعلى الديمقراطية نتيجة لذلك.

عندما يكون أداء الأحزاب السياسية رديئاً في مجال السياسات وتفتقر الأحزاب إلى المساءلة، فإن المواطنين بشكل عام لا يحترمونها، بصرف النظر عن الوقائع الجغرافية أو الثقافية، أو المستويات المعيشية، أو تجربة البلاد مع الديمقراطية. عندما لا يكون هناك استياء، فإن الأحزاب تعالج المشاكل الموجودة من خلال برامج سياسية واضحة. لكن في معظم البلدان النامية، يعتقد الناس أن معظم الأحزاب لا تنخرط في رسم ومناقشة وتنفيذ السياسات المتعلقة بجوهر التنمية.

من الحيوي لنجاح الأحزاب السياسية أن تكون على قدر مسؤولياتها في توفير الرفاه للمواطنين. من المفهوم أن السياسيين، في كل السياقات، يحاولون الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، حيث يكون الفوز بالانتخابات بالطبع للأحزاب الأكثر برامجية. إلا أن المخاطرة هي أن الأحزاب التي تنتخب من خلال الطرائق غير البرامجية، تنزع إلى السعي لتحقيق مصالح عدد قليل من الأشخاص على حساب الأغلبية. تُظهر الأبحاث المقدمة في هذا الكتاب أن البلدان التي تتنافس فيها الأحزاب على أساس السياسات تكون أفضل حالاً على الأرجح؛ حيث يكون فيها مؤسسات أقوى وتحقق إنجازات اجتماعية - اقتصادية أكبر من البلدان التي لا تفعل الأحزاب فيها ذلك.

كما أن الأساس البرامجي يقدم منافع للأحزاب نفسها. إن الأحزاب البرامجية تدار بكلفة أقل من تلك التي تستند بشكل أساسي إلى نموذج (الراعي - الزبون) الذي يستمر من خلال التبادلات المادية. يمكن لحزب يعمل على أساس السياسات أن يخصص جزءاً أكبر من الأموال المتاحة لديه للحملات التي تستند إلى البرامج، وكذلك على أساس قضايا مثل الأبحاث المتعلقة بالناخبين وبناء صورة الحزب. وبالتالي، فإن نموذج الحزب البرامجي يمكن على سبيل المثال، أن يساعد السياسيين دون كلفة تذكر في المحافظة على جاذبية الحزب بشكل يتجاوز زعيمه الحالي، تعزيز تماسكه الداخلي وخوض حملات أكثر تركيزاً، بناء حزب متجانس على مستوى البلاد، ربط السياسيين الطموحين بشعار حزبي معروف، تشجيع درجة أكبر من الالتزام والمشاركة من قبل الأعضاء، وتسهيل عملية جمع التبرعات.

نظرة عامة إلى الكتاب

يختصر هذا الكتاب نتيجة الأبحاث التي كلفت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المؤلفين بإجرائها، حول الظروف التي تيسر نشوء وتعزيز قوة الأحزاب التي تستند بشكل أساسي إلى البرامج والأنظمة الحزبية البرامجية. يتكون الفصل الأول من مراجعة للأدبيات المنشورة أعدها خوان بابلو لونا، تضع موضوع الأحزاب البرامجية في سياق الأبعاد الأحد عشر لنموذج (الحكومة الحزبية المسؤولة). كما يناقش العلاقات المحتملة والافتراضات العرضية للسياسة البرامجية، التي تقارن بدورها مع مجموعة بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية (التي تحتوي بيانات من ٨٨ ديمقراطية انتخابية وما مجموعه ٥٠٦ أحزاب).

الفصل الثاني يلخص الأبحاث المقارنة التي قادها هربرت كيتشيليت والتي تتناول ثلاثة ظروف محتملة (صلبة وناعمة ومحتملة، من حيث إمكانية تتبعها) في مجموعة البيانات المذكورة أعلاه والأحزاب وأنظمة الأحزاب في سبعة بلدان هي البرازيل، بلغاريا، جمهورية الدومينيكان، الهند، كوريا الجنوبية، تايوان وتركيا. يسمح جمع هذه المصادر بإجراء مقارنة تحليلية للظروف المختلفة، من أجل وصف وشرح الدرجات التي يمكن أن تترتب على أساسها جهود ومنافسات الأحزاب البرامجية.^٣

يقدم الفصل الثالث الأبحاث التي قادها نك تشيزمان، وتركز على العمليات التاريخية وعلى المسارات «البرامجية». تقدم هذه المقاربة سرديات مفصلة للتفاعل بين العوامل البنوية والطائرة التي تصوغ نقاط القوة البرامجية للأنظمة الحزبية الوطنية. يتناول الفصل مسارات التطور السياسي للبرازيل، الهند، أوكرانيا وزامبيا، ويؤكد على أثر الهويات العرقية والتنظيم الاجتماعي وتنظيم الدولة على نشوء الأحزاب البرامجية في ظل ظروف تبدو أنها لا تشجع على ذلك.

أما الفصل الرابع، فيجمع النتائج التي خلصت إليها الفصول الثلاثة الأخرى ويناقش مضامينها بالنسبة للعمل السياسي. ويقدم صياغة مكثفة لرسائل موجهة للسياسيين ومنظمات المساعدة الحزبية والباحثين، وغيرهم من المهتمين بالمساعدة على جعل الديمقراطية والسياسة الحزبية أكثر استجابة للمطالب الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الهوامش

- ١ Luna et al. 'Desk Review on Political Parties' (Stockholm, International IDEA, ٢٠١١). يمكن مراجعتها على الموقع:
<http://www.idea.int/development/upload/Luna_Desk-Review_Full.pdf>
تم الاطلاع عليه في ١٧/٣/٢٠١٥.
- ٢ النسخة الكاملة غير المختصرة من البحث موجودة على الموقع:
<<http://www.idea.int>>
- ٣ يمكن مراجعة البيانات ودليل الرموز على الموقع:
<<https://web.duke.edu/democracy/data.html>>

الفصل ١

الأحزاب البراجمية: مسح للأبعاد والشروحات في أدبيات الموضوع

خوان بابولونا، فرناندو روزنبلات، وسيرغيو تورو

مقدمة

ينظر إلى الأحزاب والأنظمة الحزبية البراجمية عادة على أنها عنصر محوري ينبغي توافره لتمكين درجة كافية من التمثيل الديمقراطي. لكن في البلدان النامية، تفتقر الأحزاب في معظم الأحيان إلى القدرات التي تمكنها من بناء روابط براجمية مع الناخبين. وبالمقابل، فإن انعدام القدرة هذا ارتبط بدرجة أدنى من جودة الديمقراطية ووجود هيكليات صنع سياسات دون المستوى الأمثل.

يتسم الحزب البراجمي بهيكلية متماسكة والتزامات أيديولوجية مستقرة تشكل الأساس لما يلي: (١) العلاقة مع جمهور ناخبه؛ (٢) التنافس الانتخابي بين الأحزاب (٣) عملية صنع سياسات. من الناحية المثالية، كي يصنف الحزب على أنه «براجمي»، ينبغي أن يتصرف على هذا الأساس في المجالات الثلاثة جميعها؛ أي ينبغي أن يبني علاقات ذات صبغة براجمية طاعية مع الناخبين (بدلاً من علاقات زبائية أو تعتمد على كاريزما الزعيم)؛ والسعي لتنفيذ برنامجه عندما يكون في الحكومة؛ وتنظيم الحزب بطرائق تيسر بناء ونشر وإعادة إنتاج خطته البراجمية.

رغم أهميتها النظرية، كانت الأبحاث المتعلقة بالأحزاب البراجمية نادرة حتى وقت قريب. يصف هذا الفصل الحال في هذا المجال، فيما يتعلق بوضع المفاهيم والقياس والتفسيرات العرضية لوجود الأحزاب البراجمية. وتجري مراجعة لأحد عشر نوعاً من الأدبيات التي تتناول الأبعاد المختلفة للقضية: (١) الأدبيات الناشئة حول تأميم الأنظمة الحزبية؛ (٢) الأدبيات المتعلقة بصنع السياسات في المجالس التشريعية والتماسك البراجمي لممثلي الأحزاب؛ (٣) مشروع البيانات الحزبية ومشتقاته لتحليل طبيعة المواقف البراجمية للأحزاب السياسية؛ (٤) الأعمال التي تحلل العلاقة بين مجموعات المصالح المنظمة ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، والأقليات ذات الصلة والأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة؛ (٥) الأدبيات المتعلقة بتنظيم الأحزاب وسياساتها الداخلية؛ (٦) الدراسات التي تركز على إطار

العلاقات بين الأحزاب والناخبين؛ (٧) مقارنة تشكيل مؤسسات النظام الحزبي وعلاقتها بوجود الأحزاب البراجمجة؛ (٨) الأدبيات البنيوية؛ (٩) الاقتصاد السياسي؛ (١٠) المحددات المؤسسية؛ (١١) المحددات التاريخية - المؤسسية لوجود الأحزاب البراجمجة.

يقدم القسم الأول التعريفات الأساسية والحكومة الحزبية المسؤولة، بوصفها المؤشر النظري لتحليل السياسات البراجمجة في نظام حزبي معين. ويناقش القسم الثاني المزايا النسبية مقابل إستراتيجيات التعبئة البديلة من وجهة نظر قادة الأحزاب والنشطاء. ثم يقدم خلاصة لمراجعة الأدبيات، إضافة إلى الإطار المفاهيمي للتحليل التجريبي للسياسات البراجمجة. وعلى هذا الأساس، يتم تقديم نتائج الاستكشافات التجريبية لتوزيع الأنظمة الحزبية البراجمجة بالنسبة لجميع الحالات التي تتوافر فيها المعلومات الموثوقة والقابلة للمقارنة.

كيفية عمل الأنظمة الحزبية البراجمجة: الحكومة الحزبية المسؤولة كمثل أعلى

يعد المفهوم المثالي للحكومة الحزبية المسؤولة مؤشراً نظرياً لتحليل نطاق السياسة البراجمجة الموجودة في نظام حزبي معين. ويستعمل لوضع الإطار المفاهيمي وقياس ماهية الحزب أو النظام الحزبي البراجمجي. ولذلك، فإن مصطلحي (الحكومة الحزبية المسؤولة) (الهيكليّة البراجمجة للنظام الحزبي) يستخدمان بنفس المعنى.

يُعتقد بأن الأنظمة الحزبية التي يبني فيها المواطنون والأحزاب علاقات مساءلة تستند إلى الصلات البراجمجة، تقترب أكثر من المفهوم المثالي للتمثيل السياسي في الديمقراطيات الحديثة. طبقاً للمفهوم المثالي للحكومة الحزبية المسؤولة، يقترح الناخبون على أساس تفضيلاتهم الحقيقية للسياسات. في هذه الأثناء، تقدم الأحزاب حِزماً براجمجة، وعندما تكون في الحكم، تحكم طبقاً لهذه البرامج. وإذا لم تفعل ذلك، فهي تخضع للمساءلة في الجولة التالية من الانتخابات. ولذلك، فإن الناخبين من مختلف الأحزاب ينبغي أن يكون لديهم مواقف براجمجة وأيديولوجية متميزة تتطابق مع برامج ومواقف الأحزاب التي يتماهون معها أو يصوتون لها.

ببساطة أكثر، يمكن التفكير بالأحزاب البراجمجة على أن لديها التزامات أيديولوجية منهجية وثابتة تشكل الأساس لما يلي: (١) العلاقة بين الحزب وناخبيه؛ (٢) التنافس الانتخابي بين الأحزاب؛ (٣) عملية صنع السياسات. في كل من هذه المجالات، يمكن للحزب أو الأحزاب أن تتصرف طبقاً لإستراتيجياتها البراجمجة، أي من خلال تنظيم الحزب بطرائق تيسر بناء، ونشر وإعادة انتاج منصبته البراجمجة، وبناء علاقاته البراجمجة مع الناخبين، والسعي لتنفيذ برنامجه عندما يكون في السلطة. من الناحية المثالية، كي يكون الحزب (براجمجا)، ينبغي عليه التأكيد على مثل هذه الإستراتيجيات في المجالات الثلاثة جميعها.

يحيط التعريف بثلاثة أبعاد جوهرية كامنة في فكرة التمثيل السياسي. أولاً، أنه يفسر تمثيل (تفويض) الحزب بالاستجابة لتفضيلات ناخبيه أو درجة (استجابته) لهذه التفضيلات (Ranney; ١٩٩٩ Manin, Przeworski and Stokes; ١٩٩٤ Iversen; ١٩٨٥ Dalton) (١٩٦٢). كي يكون الحزب مستجيباً لناخبيه، فإن الحكومة الحزبية المسؤولة تتطلب على الأقل

ثلاثة شروط إضافية: (١) الاختلاف في السياسات بين الأحزاب المتنافسة في الانتخابات؛ (٢) الاستقرار النسبي في السياسات لدى الأحزاب المتنافسة في الانتخابات؛ (٣) وتصويت الناخبين على أساس السياسات، أدامز (Adams ٢٠٠١a).

ثانياً، فيما يتعلق بعملية صنع السياسات، فإن المفهوم المثالي للحكومة الحزبية المسؤولة ينطوي على فكرة «التمثيل الخاضع للمساءلة»، الذي يتحقق عندما: (١) يتصرف الناخبون بأثر رجعي، حيث يصوتون للمحافظة على الحزب الحاكم فقط عندما يعمل لمصلحتهم؛ (٢) يختار الحزب الحاكم سياسات تؤدي إلى إعادة انتخابه (Alesina 1988; Manin, Przeworski and Stokes 1999).

وأخيراً، يقر التعريف صراحة بالعوامل التنظيمية التي تحفز التمثيل القائم على «التفويض» والمساءلة. على سبيل المثال، تعد درجة تمكن الأحزاب من تعبئة النشاط وتصميم آليات داخلية لصنع القرار مكوناً محورياً في هذا البعد^١ وهكذا، ينبغي ملاحظة الخصائص الآتية في نموذج المفهوم المثالي للحكومة الحزبية المسؤولة:

- لدى الناخبين في الأحزاب المختلفة تفضيلات أيديولوجية/برامجية متميزة يصوتون على أساسها.
- تتنافس الأحزاب عن طريق تعبئة هذه التفضيلات المتميزة.
- عندما يكون ممثلو الحزب في السلطة، فإنهم يسعون لتنفيذ السياسات التي تتطابق مع تلك التفضيلات.
- تحدث هذه المجموعة المعقدة من التفاعلات بين الناخبين والسياسيين والأحزاب التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة بمرور الوقت. ولذلك، فإن قدرة كلا الحزبين على التنافس والسعي، عندما يكونان في السلطة، لتنفيذ حزم سياسات بديلة (طبقاً لإعادة توزيع مواقفهم على القضايا المهمة) تعزز (أو تؤدي إلى زوال) الظروف المواتية للعلاقات البرامجية. يحتفظ الناخبون بسجل لسلوك الحزب عندما يكون في السلطة، ويحكمون بأثر رجعي على تنفيذ الأحزاب لالتزاماتها البرامجية السابقة والعمل على هذا الأساس، أي معاقبة «الذين يغيرون سياساتهم» ومكافأة أولئك الذين «ينفذونها».
- إذا تحققت كل الشروط الواردة أعلاه، وتم تعزيز الحكومة الحزبية المسؤولة بمرور الوقت، فإن على جميع الأحزاب الرئيسية في النظام بناء قدر من الروابط البرامجية مع ناخبها لأن (١) الحكومة الحزبية المسؤولة تتطلب تمايزاً برامجياً بين الأحزاب المتنافسة في النظام؛ (٢) ينبغي لـ «العدوى» بين الأحزاب أن تحدث في أنظمة مiale إلى البنية البرامجية.

على هذا الأساس، فإن درجة التعبئة البرامجية تتم صياغتها مفاهيمياً بشكل أفضل بوصفها إحدى سمات النظام. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الحزبية المسؤولة تكون قابلة للحياة فقط عندما يتنافس أكثر من حزب على أساس برامجي.

لكن في الأنظمة الحزبية سريعة التطور مثل تلك الموجودة في البلدان النامية، فإن هذه الأنماط من التوازن في النظام تكون نادرة. ولذلك، قد يكون من الممكن الملاحظة، على الأقل لفترة زمنية معينة، أن هناك وجوداً لأحزاب منفردة تتبع إستراتيجيات مختلفة اختلافاً كبيراً. على سبيل المثال، فإن حزب العمال (Workers' Party, PT) في البرازيل وجبهة أمبليو (Frente Amplio) في الأوروغواي يوصفان عادة بأنهما حزبان براجميان يتنافسان في أنظمة حزبية زبائية (وفي حالة البرازيل، غير مكتملة). هناك أنماط مفاهيم مثالية مختلفة للمنظمات المتحزبة التي تهيمن عندما يكون مستوى الحكومة الحزبية متدنياً (أي في السيناريوهات غير البراجمجة)، على سبيل المثال:

- الأحزاب التي تسيطر على آلة زبائية قوية.
- الأحزاب التي تعمل كأدوات شخصية لزعماء يتمتعون بكاريزما استثنائية.
- الأحزاب التي تفتقر، على الأقل، لمستويات معتدلة ومتناسكة من الانضباط في المجالس التشريعية.
- الأحزاب التي تفتقر إلى القدرة على تصميم واقتراح، وفي المحصلة تنفيذ حزم سياسات عامة متناسكة نسبياً.
- الأحزاب (التي تغير سياساتها)، والتي تتنافس براجمياً لكنها تخون مقترحاتها بشأن السياسات عندما تصبح في السلطة.
- الأحزاب التي تمثل حركات القضية الواحدة، والتي تتمتع ببرنامج ذي بنية جيدة يصبح ضيقاً على نحو مفرط.

لكن ينبغي التنبيه إلى قضية مهمة، وهي أن الأحزاب والأنظمة الحزبية الموجودة في العالم الحقيقي تجمع درجات من التعبئة البراجمجة إلى إستراتيجيات أخرى. ما يختلف، هو الدرجة التي تؤكد فيها على مثل تلك الإستراتيجية. ولذلك، من المهم التمييز تحليلياً وتجريبياً على حد سواء، بين الأحزاب والأنظمة الحزبية التي تعطي أولوية أكبر أو أقل لهذه الطريقة في تنظيم أنشطتها، وتنفيذها للسياسات العامة المتعلقة بناخبها.

لماذا تعد الأحزاب البراجمجة مفيدة للرواد السياسيين وقد تسهم في تحسين جودة الديمقراطية؟

إن وجود الأحزاب البراجمجة، على الأقل في المفهوم المثالي المعياري للتمثيل السياسي، ليس (جيداً) فقط بالنسبة لجودة الديمقراطية، بل إنه إستراتيجية كفؤة في بناء الأحزاب بالنسبة للسياسيين الساعين للوصول إلى السلطة. وبناء عليه، فإنه على المدى المتوسط والطويل، وفي سياق الأنظمة الحزبية المستقرة، سيكون من مصلحة السياسيين الطموحين استثمار مواردهم الرمزية والمادية في تأسيس منظمات براجمجة. يمكن للأحزاب البراجمجة أن تسهم في تحقيق ذلك المثل الأعلى باستخدام عدد من الطرق.

التوجه البرامجي ييسر التماسك الداخلي للأحزاب

تقوم المنظمات الحزبية البرامجية باختيار وجمع وبناء علاقات اجتماعية بين السياسيين الساعين للوصول إلى السلطة ممن لديهم أجندات برامجية متشابهة، ويتم تعزيز ذلك من خلال الآليات التنظيمية التي تضع هيكلية المسار الذي ينبغي أن يتبعه السياسيون لبناء مسيرة سياسة ناجحة. هذه المقاربة ضرورية لضمان أن يتشاطر أعضاء الحزب توجهاً برامجياً مشتركاً، مما ييسر على سبيل المثال، الانضباط الحزبي عندما يصبح الحزب في السلطة. بالمقابل، فإن الانسجام البرامجي ييسر صنع السياسات. إن هذه السمات التنظيمية لا تسهم فقط في تحقيق الانضباط في المجالس التشريعية، بل إنها تساعد أيضاً على تأسيس منظمات متحزبة أكثر انسجاماً في سائر أنحاء البلاد. بالمقابل، ينبغي أن يكون لذلك أثر إيجابي على تأميم النظام الحزبي.

التماسك البرامجي يعزز المحتوى الأيديولوجي لـ «شعار الحزب»

يعد شعار الحزب أمراً قيماً لبناء العلاقات المنهجية مع الناخبين. تساعد الشعارات الحزبية في تبسيط القضايا المعقدة من أجل تيسير اتخاذ الناخبين لقراراتهم (Hinnich and Aldrich 1995; Hinnich and Munger 1994). في حين أن ذلك يقيد سلوك السياسيين الأفراد، فإن الأحزاب ذات التوجهات البرامجية تعوض الساعين للوصول إلى السلطة أيضاً عن التزامهم بالتنظيم الجماعي. بموجب هذا النموذج، تقدم الأحزاب السياسية أداة كفاءة للسياسيين الطموحين بحشد الموارد الرمزية والاقتصادية لاستخدامها في الحملات، وبذلك تتم المحافظة على السمعة البرامجية وتقدم شعاراً حزبياً يستطيع الناخبون استخدامه كأداة معرفية مختصرة للمرشحين الأفراد (Hinnich and Munger 1994).

باختصار، وفي ظل الحكومة الحزبية المسؤولة، يكون لموقف المرشح كفرد ومؤهلاته الشخصية أهمية أقل من تلك التي للحزب، والتي تكون ضماناً لمؤهلات المرشح والتزاماته بسياسات الحزب.

الأحزاب البرامجية أقل كلفة من الآلات الرزائية

رغم أن الأحزاب البرامجية ينبغي أن تكون أكبر قدرة على تسوية سلسلة من المآزق التي تشوب عملية التنسيق (أي تحقيق الانضباط الحزبي في المجالس التشريعية، تيسير عملية اختيار القادة والتنظيم الداخلي للحزب، ودعم عملية الاندماج الرأسي/ التأميم)، من الواضح أن لدى الأحزاب وسائل أخرى لفعل ذلك. على سبيل المثال، فإن آلة الحزب الرزائي الانتخابية يمكن أن توزع مكافآت مادية بوسائل تضمن الانضباط الحزبي في المجالس التشريعية والاندماج الرأسي في سائر أنحاء البلاد. كما يوفر هذا النمط من التنظيم أيضاً وسيلة كفاءة لبناء العلاقات مع الناخبين وضمان ولائهم الانتخابي. شوهدت نسخة متطرفة من هذه الطريقة البديلة في تنظيم السياسة الحزبية في بعض الأنظمة الحزبية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث عززت الأحزاب المهيمنة من سلطتها عن طريق الاستيلاء على إيرادات الدولة وتوزيعها.

تتمتع الحكومة الحزبية المسؤولة بميزة جوهرية عن الطرق الأخرى في تنظيم عمليات التنافس. رغم أنها تتطلب استثمارات تنظيمية منهجية وقدرة على الاستمرار، فإنها تعتمد على الوصول إلى الموارد الرمزية، التي تكون (أقل كلفة) من الموارد المادية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجيات التي تعتمد على الزبائنية وتوزيع المنافع المادية بشكل كامل. وهذا ينبغي أن يجعل الحكومة الحزبية المسؤولة إستراتيجية جذابة للأحزاب التي تفتقر إلى الموارد المالية، مثل أحزاب المعارضة التي لا يتاح لها الوصول إلى موارد الدولة. في ديمقراطية تنافسية بشكل معقول، تتاح لجميع الأحزاب فرصة الوجود في المعارضة، وهكذا فإن جميع الأحزاب في النظام ينبغي أن تتوافر لديها الحوافز للتنافس على أساس المواقف البراجمجة (الرمزية). علاوة على ذلك، وطبقاً للسرد الأسلوبي الذي يقدمه بيتس (Bates, ٢٠١٠) حول الأنظمة الحزبية في أفريقيا، فإن الزبائنية يمكن أن تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بإيرادات الدولة على المدى المتوسط والطويل من خلال التدهور الاقتصادي، وهو ما يحولها إلى إستراتيجية تحقق نتائج عكسية.

لننظر في حالة التنافس القائم على المرشح الشخصي الذي يتمتع بالجاذبية. رغم أنه رمزي أيضاً، وبالتالي فإنه أقل كلفة وأكثر توافراً لدى جميع الأحزاب في النظام من الإستراتيجيات الزبائنية، فإن هذا النموذج البديل يبدو دون المستوى المثالي بالمقارنة مع الحكومة الحزبية المسؤولة. من ناحية، فإن التنافس القائم على المرشح الذي يتمتع بالكاريزما يعتمد على قادة محددين، ما يجعل المنظمات المحازبة تعتمد بشكل مفرط على حفنة من الشخصيات البارزة التي تسيطر على السياسة الحزبية. من ناحية أخرى، فإن صنع السياسات يصبح أكثر تقلباً أيضاً، وهو ما يقوض شعار الحزب وقدرته على بناء صلات مستقرة مع الناخبين. بما أن الحزب كمنظمة يفقد قيمته بعد اختفاء الشخصيات المهيمنة، فمن منظور السياسيين الساعين إلى السلطة في الحزب، تحقق الإستراتيجيات التي تعتمد على الكاريزما أو على شخصيات معينة أثراً أقل من مثالي على المدى الطويل.

باختصار، في المفهوم المثالي للحكومة الحزبية المسؤولة سيفضل السياسيون الإستراتيجيون بناء صلات براجمجة مع الناخبين على البدائل الأخرى غير البراجمجة، بالنظر إلى كفاءتها الأكبر في حل مشاكل العمل الجماعي التي يواجهونها عند التنافس، ألدريتش (Aldrich, ١٩٩٥). وتعد الطرق الأخرى في بناء العلاقات بين الأحزاب والناخبين (على سبيل المثال، تتراوح العلاقات غير البراجمجة من الأنماط المختلفة للعلاقات الزبائنية، والأمثلة على تعبئة الشخصيات التي تتمتع بالكاريزما، والارتباطات (غير العقلانية) بين الأحزاب، والتصويت على أساس الهويات القومية المحازبة أو التصويت بأثر رجعي) غير مثالية، حتى من وجهة نظر السياسيين الساعين للوصول إلى السلطة على المدى المتوسط والطويل. كما أن هناك نزعات معيارية في سيناريوهات الحكومة الحزبية المسؤولة إذا كان هناك أمثلة على الزبائنية أو شراء الأصوات، والتي ترتبط بقوة بسوء تقديم المنافع العامة والسياسات الفاسدة (Kitschelt and Wilkinson, ٢٠٠٧).

الحكومة الحزبية المسؤولة تعزز وجود ديمقراطية ذات جودة أعلى

إن الصلات البراجمية لا تيسر فقط حلقات المساءلة بين الناخبين والأحزاب، بل يمكنها أيضاً تعزيز شرعية الديمقراطية. إضافة إلى ضمان الانضباط في المجالس التشريعية وتوفير درجة أكبر من الثبات في عملية صنع السياسات، يمكن للصلات أيضاً أن توفر الاستقرار الذي توجد حاجة ماسة له في الأنظمة شديدة التقلب، وهو ما يساعد الأحزاب والأنظمة الحزبية على البقاء. وهكذا، يمكنها أيضاً ردع ظهور مرشحين ناجحين من خارج النظام، ارتبط بعضهم بالتردي الديمقراطي في العديد من البلدان النامية. وجدت هذه المراجعة أدلة تجريبية تدعم هذه الفرضيات: إن المستويات الأكبر من الحكومة الحزبية المسؤولة تتناسب مع وجود ديمقراطية ذات جودة أعلى، ودرجة أكبر من الكفاءة في صنع السياسات ومستويات أعلى من الشرعية الاجتماعية.

أبعاد الأحزاب البراجمية

يراجع هذا القسم الأدبيات المتعلقة بواحد أو أكثر من الأبعاد الثلاثة لنموذج الحكومة الحزبية المسؤولة (البعد التنظيمي وبعد السياسات والبعد الانتخابي)، ويجري مسحاً للروايات العرضية المختلفة التي تحاول تحديد أي الأبعاد يسهم في وجود مستويات أعلى أو أدنى من الحكومة الحزبية المسؤولة. تقدم هذه المقاربة وصفاً أسلوبياً لكل فرع من فروع هذه الأدبيات، ويتم إيراد المراجع ذات الصلة في قائمة المراجع المنظمة في نهاية الفصل. وهناك جدول مختصر، يحدد الأبعاد ذات الصلة المتعلقة بكل من هذه الفروع ومساهماته ونواقصه الرئيسية بالنسبة لتحليل الأحزاب والأنظمة الحزبية البراجمية.

المشروع البحثي حول البيانات الانتخابية للأحزاب

يعد مشروع البيانات الانتخابية للأحزاب^٢ أحد أكثر جهود جمع البيانات طموحاً ومنهجية في العلوم السياسية المعاصرة، وقد اتسع نطاقه الإقليمي أيضاً ليغطي بعض البلدان النامية. تجمع البيانات الانتخابية للأحزاب من جميع الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في بلد ما ويتم تحليلها. وتستعمل في كثير من الأحيان تقنيات متقدمة لتحليل الكلمات. تسمح النتائج للمختصين بتتبع مواقف الأحزاب حيال القضايا والموضوعات ذات الصلة في كل انتخاب، ودراسة التطور الأيديولوجي/البراجمي لحزب ما على مدى فترة زمنية معينة. إلا أن الدراسات في هذا الفرع من الأدبيات، تعاني من أشكال مهمة من المحدودية لأغراض التحليل الراهن. أولاً، أنها لا تميز بين السياسة البراجمية والأنواع الأخرى، ولذلك فهي تفترض أن جميع الأحزاب (أو الأنظمة الحزبية في مختلف البلدان) تعطي وزناً متساوياً لتطوير وتشجيع واستخدام مواقفها البراجمية، كأدوات للتواصل مع الناخبين و/أو تقديم درجة أكبر من الثبات في سلوك الحزب في المجالس التشريعية وفي صنع السياسات (انظر Kitschelt and Freeze ٢٠١٠).

علاوة على ذلك، ونظراً لأن البيانات الانتخابية البراجمجة تكون عادة طويلة ولا يتم التطرق إليها إلا بشكل هامشي في الحملات الانتخابية، ثمة مخاطرة في أن تتحول العملية إلى مجرد تحليل (كلمات ميتة). إلا أن تقييم تطور المواقف الحزبية، بمرور الزمن، باستخدام البيانات الانتخابية، يمكن أن يلقي بعض الضوء على المسار المتطور لمقترحات الأحزاب بشأن السياسات. ويمكن القول، إن الأحزاب البراجمجة ينبغي أن تجتمع حول مجموعة مستقرة إلى حد ما (رغم أنها تتطور تدريجياً) من المواقف حيال السياسات، بينما يمكن أن تتسم المنصات غير المقيدة برامجياً بحدوث تغيرات كبيرة على مدى فترة قصيرة نسبياً من الزمن. يمكن لمشروع البيانات الانتخابية أن يوفر أدوات لتحليل تطور الأنظمة الحزبية المختلفة طبقاً لهذه المعايير.

مجموعات المصالح المنظمة والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية والنقليات المهنية والأحزاب السياسية البراجمجة

يتكون هذا الجزء من الأدبيات من مجموعة غير متجانسة من الأعمال، غطت منها هذه المراجعة فقط الأعمال الرئيسية التي لها مضامين واضحة بالنسبة لطبيعة السياسات البراجمجة في مجتمع من المجتمعات. ثمة توتر أساسي في الأدبيات المتعلقة بالتصورات السائدة عن مجموعات المصالح المنظمة والأقليات. إذا اعتبر التمثيل المنهجي الذي يتركز حول تقديم مجموعة من المنافع العامة سمة عامة للأنظمة الحزبية البراجمجة، يمكن أن ينظر إلى علاقات الأحزاب بمجموعات مصالح كبيرة وشاملة (أي منظمات وظيفية مثل منظمات العمال أو الأعمال، أو المجموعات الثقافية أو العرقية، أو المستفيدين من سياسات الرفاه الاجتماعي الكبيرة، إلخ) على أنها تساعد في تحقيق ذلك المثل الأعلى في التمثيل.

إلا أن العلاقات الوثيقة للأحزاب مع مجموعات المصالح الصغيرة أو المحددة (مثل الدوائر، أو المجموعات التي تعمل على قضايا محددة، أو جمعيات الأعمال)، تكون موجودة عادة في الأنظمة التي يسود فيها التمثيل غير البراجمي على نطاق واسع. وعلى أساس هذه المقولة، تُصور الانقسامات العرقية في مجتمع من المجتمعات عادة على أنها ذات أثر مهلك على البنية البراجمجة، حيث يُعتقد أن السياسيين يقدمون منافع خاصة لجمهور انتخابي عرقي محدد. تتمثل إحدى الطرق الممكنة للتحكيم بين هذين الموقفين المتعارضين في أن يؤخذ في الاعتبار، طبقاً لإقتراح فيرديير (Verdier's ١٩٩٥)، (مستوى تجمع (المصالح)). باختصار، يمكن لعلاقات الأحزاب بمجموعات المصالح أن تساعد في تعزيز البنية البراجمجة للنظام الحزبي الذي تتنافس فيه الأحزاب، فقط إذا كانت مجموعات المصالح كبيرة وشاملة نسبياً.^٣

تقدم التحليلات الحديثة للديمقراطية والتمثيل في منطقة الأنديز نظرة نقدية لأثر المجتمع المدني المنظم على النظام الحزبي الوطني. خصوصاً عندما يكون ذلك مصحوباً باللامركزية، التي تسهم بجعل مجموعات المصالح أكثر محلية وتجزؤاً (وبذلك يقلص مستوى التجمع)، فإن البعض يصور تعبئة المجتمع المدني ضد النظام الحزبي على أنها رد على الفشل في التمثيل (٢٠٠٦ Morgan Mainwaring, Bejarano and Pizarro ٢٠٠٧) ووصفها مكوناً أساسياً في أزمة النظام الحزبي. وبالمقابل، فإن هذا يعرض للخطر فرصة هيكل التمثيل البراجمي، على الأقل على المدى القصير والمتوسط.

جزء آخر من العمل يحلل العلاقة بين الأحزاب والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية. توصف المراكز البحثية المرتبطة بالأحزاب السياسية عادة على أنها شريكة رئيسية في صياغة المنصات البراجمية، وخصوصاً في توجيه صياغة التشريعات الجديدة ومقترحات السياسة العامة. إلا أن الأبحاث حول العلاقة بين الأحزاب والمؤسسات البحثية في أميركا اللاتينية، تشير إلى أن تلك الصلات ليست ضرورية ولا كافية بالنسبة لنظام حزبي مؤسساتي (Garcé ٢٠٠٩). يقدم هذا الجزء من الأدبيات ثلاث رؤى مفيدة لتفسير المستويات المختلفة للحكومة الحزبية المسؤولة والاستراتيجيات البراجمية للأحزاب المختلفة:

- دور تجمع المصالح في المجتمع.
- قدرة الأحزاب (أو عدم قدرتها) على تأسيس علاقات منهجية مع مجموعات المصالح على أساس مقترحاتها البراجمية.
- دور المراكز البحثية بوصفها جهات محتملة لتقديم 'المحتوى البراجمي'، خصوصاً عندما تكون القدرات الذاتية للأحزاب ضعيفة.

الأدبيات المتعلقة بتنظيم الأحزاب وسياساتها الداخلية

رغم أن هذا بات مجالاً راسخاً في الدراسات، فإن ثمة عدد قليل من الأعمال فقط حول الأنظمة الحزبية تستكشف الصلات المحتملة بين تنظيم الأحزاب وسياساتها الداخلية، بما في ذلك اختيار المرشحين ونطاق البنية البراجمية والتعبئة التي يتبعها حزب أو نظام حزبي. في هذا الصدد، تفتقر الأدبيات إلى الصياغات المفاهيمية والشروح المفيدة للسياسات البراجمية. رغم ذلك، فإن عدداً من الأعمال (مثل Kitschelt ١٩٩٤؛ Levitsky ٢٠٠٣؛ Samuels ٢٠٠٤) تتناول العلاقة بين التنظيم الحزبي والمرونة البراجمية. من وجهة نظر هذه الأعمال، يعتقد أن الأحزاب التي تغيب فيها المنظمات المتصلبة أكثر قدرة على إعادة التوضع البراجمي، خصوصاً في لحظات تغير الاتجاهات الانتخابية في مجتمع من المجتمعات. مؤخراً، قدم كيتشيلت وكسيلمان (Kitschelt and Kselman ٢٠١٠) وهو وهيلر (Hu and Heller ٢٠١٠) حججاً متعارضة، زاعمين أن الأحزاب ذات الهيكلية التنظيمية اللامركزية المعقدة أكثر قدرة على تعديل برامجها طبقاً لتغير الظروف. ولذلك، ليس هناك تنبؤات مؤكدة حول الآثار المحتملة للأنماط التنظيمية على الحكومة الحزبية المسؤولة.

يزعم كاتز (Katz ٢٠٠١) وسيفاليس ومورغنستيرن (Siavelis and Morgenstern ٢٠٠٨) أن إجراءات اختيار المرشحين في الأحزاب هي التي تصوغ الخصائص الاجتماعية والأيدولوجية لطواقم الأحزاب. وفي هذا الصدد، يتوقع أن تؤدي آليات الاختيار المختلفة إلى سلوك تشريعي مختلف، طبقاً لعوامل مثل التوجه الرئيسي لولاء مجموعات المصالح، ولدوائر انتخابية معينة ولقادة الأحزاب. يمكن لإجراءات اختيار المرشحين التي تركز على الخصائص الأيدولوجية أو الولاءات الحزبية أن تساعد أيضاً في تشكيل مجموعة أكثر تجانساً أيدولوجياً من المرشحين. يتوقع من أولئك المرشحين التركيز بشكل أكبر على التنافس على تقديم المنافع العامة. في كل الأحوال، فإن العلاقات بين هذه الأدبيات والطبيعة البراجمية لحزب من الأحزاب لا تزال ضعيفة.

تعد الصياغة المفاهيمية التي وضعها مينوارنغ وسكلي (Mainwaring and Scully ١٩٩٥) لمأسسة النظام الحزبي (وما تلا ذلك من شروحات في (Mainwaring ١٩٩٩; Payne et al.; ٢٠٠٣; Jones ٢٠٠٥ and Mainwaring and Torcal ٢٠٠٦) حتى الآن الإطار المقارن الأكثر قبولاً لتحليل الأنظمة الحزبية في أميركا اللاتينية.^٤ تنعكس حقيقة أن مساهمة مينوارنغ وسكلي في نظرية النظام الحزبي دشتت مجالاً جديداً كلياً في أن المفهوم تم تبنيه في دراسة الأنظمة الحزبية في سائر أنحاء العالم، وتوسع نفوذها إلى أفريقيا وشرق آسيا وأوروبا الشرقية (على سبيل المثال Beatty ٢٠٠٧; Kuhonta ٢٠٠٧; Thames and Robbins ٢٠٠٧).

رغم أن مينوارنغ وسكلي (١٩٩٥) لم يشارا في صياغتهما المفاهيمية الأصلية إلى وجود صلات برامجية بين الناخبين وممثلهم الحزبيين كسبب (وكمؤشر) للتجذر الاجتماعي، فإنهما يوضحان في أعمالهما اللاحقة (خصوصاً Mainwaring and Torcal ١٩٩٩ and Mainwaring and Torcal ٢٠٠٦)، أن الصلات البرامجية اكتسبت أهمية أكبر بوصفها محورية في المعالجة المفاهيمية والتجريبية لذلك البعد.

في حين أن البعد الأول لا يزال يتمثل في استقرار أنظمة الاقتراع المقاس من خلال التقلبات الانتخابية، فإن البعد الثاني، التجذر في المجتمع، يقاس من خلال وجود الصلات الشخصية (وليس البرامجية) بين الأحزاب والناخبين. وعلى هذا الأساس، فإن مينوارنغ وتوركال (Mainwaring and Torcal ٢٠٠٦) يلاحظان أن: «الصلات الشخصية بين الناخبين والمرشحين تكون أقوى عندما تكون جذور الحزب في المجتمع أكثر ضعفاً. كما أنها تكون أقوى عند ضعف المنظمات الحزبية والأحزاب الضعيفة مؤسسياً».

على هذا الأساس، قد يكون من المغري جعل المأسسة مساوية لوجود الصلات البرامجية بين الأحزاب وناخبها. لكن في أفضل الأحوال، يمكن إعادة تأطير التقلبات بوصفها شرطاً ضرورياً لكن غير كاف لوجود الصلات بين الأحزاب البرامجية والناخبين في نظام حزبي معين. باختصار، فإن مراجعة الأدبيات تشير للحاجة إلى:

- التعامل مع الاستقرار كشرط ضروري للصلات البرامجية لأنه ثمة حاجة، بشكل عام، إلى فترات طويلة من الأنماط المستقرة نسبياً للتنافس الحزبي كي تتعزز الصلات بين الأحزاب البرامجية والناخبين، كيتشيلت (Kitschelt et al. ٢٠١٠).
- التعامل مع الاستقرار بوصفه شرطاً غير كاف كي تتعزز الصلات البرامجية؛ حيث إن الأنظمة الحزبية الزبائية تنزع إلى تقديم أنماط مستقرة من التنافس الحزبي، كيتشيلت (Kitschelt ٢٠٠٠).
- النظر في احتمال اعتماد المرشحين على التقنيات الحديثة (أي من خلال وسائل الإعلام) لتطوير حملات برامجية في غياب الأحزاب البرامجية.

صنع السياسات في المجالس التشريعية والتماسك البراجمي فيها

تحلل هذه الأدبيات أثر الانضباط الحزبي والمثال الأعلى الأيديولوجي على سلوك ممثلي الأحزاب في المجالس التشريعية فيما يتعلق بصنع السياسات، وهو ما يشكل بعداً مهماً للسياسات البراجمية. كما أنها تطرح قضية التوتر بين جهود المشرعين لتمثيل دوائرهم الانتخابية (التمثيل التكاملي الثنائي) والتصرف طبقاً للموقف البراجمي لأحزابهم (التمثيل العام). في هذا الصدد، فإن الأدبيات تميز بين التمثيل الإقليمي مقابل التمثيل الوظيفي/ تمثيل المصلحة الوطنية.

توفر الأدبيات الناشئة حول تأميم النظام الحزبي رؤى مثيرة للاهتمام، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات المحتملة (والأسباب النهائية) للبنية البراجمية. إضافة إلى ذلك، فإنها توفر، ولو بشكل غير صريح، فرصة لاستكشاف تجزؤ أنماط الصلات على مدى الدوائر الانتخابية المختلفة في البلاد. يركز جزء كبير من الأدبيات على التنسيق الإستراتيجي في النظام الحزبي (الذي يسمح بدرجة متدنية من تجزؤ النظام الحزبي) على مستوى المنطقة. ولذلك، فإن هناك حججاً قديمة وراسخة فيما يتعلق بأثر القواعد الانتخابية على تكوين طبيعة التنسيق على مستوى المنطقة (انظر Cox ١٩٩٧).

تأميم النظام الحزبي

لقد اجتذب التنسيق بين جميع المناطق (الذي يؤدي إلى أنظمة حزبية وطنية أو ينزع السمة الوطنية عنها) اهتماماً مركزاً مؤخراً في الأدبيات المتعلقة بالأنظمة الحزبية. إن الأنظمة الحزبية التي لا تنتشر في سائر أنحاء بلد من البلدان، تلحق ضرراً بالغاً بنشوء التمثيل البراجمي والمحافظة عليه، على الأقل على المستوى الوطني. تشرح الأعمال القيادية في هذا المجال (Chhibber and Kollman ٢٠٠٤؛ Hicken ٢٠٠٧) التأميم على أنه وظيفة من وظائف مركزية السلطة في الكيان السياسي، وهو ما يتعلق بالفيدرالية أو لامركزية المؤسسات. كراماني (Caramani ٢٠٠٤)، بالمقابل، يربط وجود درجة أكبر من التأميم بنشوء الانقسام البراجمي بين اليمين واليسار، والذي يعود في تاريخه إلى الثورات القومية والصناعية. كان ذلك الانقسام على مستوى البلدان محورياً للسماح بمستوى أكبر من تأميم النظام الحزبي في أوروبا. باختصار:

- قد يكون هناك ترابط انتقائي بين المستويات الأعلى من التأميم وبناء البرامج.
- رغم أن الأنظمة الحزبية المؤممة ليست جميعها براجمية، فإن التعبئة البراجمية حول مواضيع تحظى باهتمام وطني ينبغي أن تعزز التأميم (والعكس بالعكس).

الأدبيات المتعلقة بالصلة بين الأحزاب والناخبين

تركز هذه الأدبيات على الصياغة المفاهيمية لطبيعة الصلات البراجمجة وغير البراجمجة بين الأحزاب والناخبين. وفي هذا الصدد، فهي مفيدة على نحو خاص لتوفير فهم أعمق للبعد الانتخابي في السياسات البراجمجة، ولوصف صلاتها (غير البراجمجة) ذات الطابع السلبي (أي التعبئة حول قادة يتمتعون بالكاريزما والزبائنية والمحسوبية وشراء الأصوات). ولذلك، يخصص هذا الفصل مساحة واسعة لتحليل هذه الأدبيات.

يمكن إرجاع الاهتمام بالتمثيل القائم على السياسات المحورية إلى ميلر وستوكس (Miller and Stokes 1963). من خلال مقارنة المواقف حول القضايا الشعبية في مختلف الولايات الأميركية مع مواقف ممثلي كل ولاية بشأن هذه السياسات، تمكن ميلر وستوكس من تقييم درجة سيطرة الدوائر الانتخابية على الكونغرس. تتمثل إحدى المشاكل الأساسية في هذه الأدبيات، والتي يتم الإقرار بها في عملهما التأسيسي، في الفجوة القائمة بين تفضيلات المواطنين غير المنظمة نسبياً (وغير الثابتة في كثير من الأحيان) وتفضيلات ممثليهم، التي تتسم بمستويات أعلى من المعلومات، والتنظيم والثبات. أظهر تحليل ميلر وستوكس أنه، وبالنظر إلى الخصائص المحددة لقضية من القضايا (أهميتها وتعقيدها)، يمكن للسياسيين إما أن يتبعوا تفضيلات المواطنين أو أن ينخرطوا في قيادة القضية. قارن ميلر وستوكس مواقف النخب والجمهور بشأن القضايا في ثلاثة مجالات مختلفة في السياسات، وخلصوا إلى نتائج مختلفة من حيث التفاعل بين الدائرة الانتخابية وممثليها في الكونغرس.^٥

طبقاً للأعمال المعاصرة في هذه الأدبيات، إذا كان الناخبون من مختلف الأحزاب لديهم مواقف واضحة ومتمايزة حول قضية مهمة، بوسعنا افتراض وجود (التمثيل القائم على التفويض) أو درجة من درجات الحكومة الحزبية المسؤولة في النظام.^٦ يحدد تمثيل التوظيف درجة تطابق الحزب مع تفضيلات دائرته الانتخابية (Converse and Pierce 1986؛ Dalton 1985؛ Manin, Przeworski and Stokes 1999؛ Powell Iversen 1994a، 1994b، 1982؛ Ranney 1962؛ Schmitt and Thomassen 1999؛ Thomassen 1994).

تركز الأعمال الأحدث على إطار الصلات بين الأحزاب والناخبين لكنها تعاني من نواقص مهمة، سواء منها المفاهيمية (الامتداد) أو النظرية (الطبيعة المؤقتة للتبادل). تطبق التصنيفات (البراجمجة) و(غير البراجمجة) باستخدام معايير مختلفة جداً ودون حدود واضحة. على سبيل المثال، في حين أن البعض قد يفسر قيام حزب يساري ذي قاعدة كبيرة في أوساط العمال بتنفيذ تشريعات نصيرة للنفابات على أنه ينفذ أجندته البراجمجة، فقد يصنفه آخرون على أنه ينفذ اتفاقاً زبائنياً من خلال تقديم منافع خاصة. في هذه الأثناء، فإن مرشحاً يوزع أجهزة التلفاز من منزل إلى منزل لكنه يفتقر إلى أدوات المراقبة والعقاب (إذا لم يذهب الناخبون للتصويت ويصوتوا له) سيصنف على أنه يستعمل صلات زبائنية، في حين أن آخرين سينظرون إلى هذا ليس بوصفه شكلاً من أشكال الزبائنية بل دعاية عادية، بسبب غياب الإكراه والمراقبة، ستوكس (Stokes 2005).^٧

إضافة إلى ذلك، فإن تحليل الصلات بين الأحزاب والناخبين بصفته حصيلة للتبادلات الإستراتيجية والمستمرة بين المرشحين والناخبين يتسم بمزايا ونواقص مهمة. من جهة، فإن تركيز التحليلات على التفاعلات الإستراتيجية بين شخصين راشدين (أو بين مرشح ومجموعة صغيرة) يوفر فرصاً للنظريات المتناسكة التي يمكن اختبارها بسهولة أكبر في عدد أكبر من الحالات. على سبيل المثال، مع ازدياد معدلات الفقر، فإن القيمة الهامشية للمساعدات، والمبادلات بين الناخبين الفقراء والأحزاب يتوقع أن تصبح زبائية بشكل أكثر تكراراً من تلك التي تلاحظ عند الناخبين الأغنياء.

من جهة أخرى، فإن مثل هذه النظريات تبسّطية تماماً. على سبيل المثال، فإن دور الناخبين يهمل في كثير من الأحيان في التحضيرات الرئيسية للتفاعلات الزبائية، التي تركز بشكل حصري تقريباً على إستراتيجيات الحزب/المرشح (انظر Lyne ٢٠٠٨ كاستثناء لهذه القاعدة). علاوة على ذلك، فإن نظريات الصلات بين الأحزاب والناخبين التي تستند إلى التبادلات الإستراتيجية تعتمد على افتراضات غير واقعية وتهمل عوامل، مثل الارتباط (غير العقلاني) لـ (الزبون) بـ (الراعي) التي توصف بشكل متكرر في الروايات المستخدمة في الدراسات العرقية عن السياسات الزبائية (انظر Auyero ٢٠٠٠). كما لا يمكن لهذه النظريات أن تفسر استعداد المرشحين لتوزيع دفعات زبائية جانبية في غياب المراقبة والإكراه.

إن الطبيعة الطارئة والمؤقتة، تشكل افتراضاً غير واقعي آخر ينتشر في معظم الأدبيات النظرية حول الصلات بين الأحزاب والناخبين (بالنسبة للزبائية والانتخاب البراجمي، على حد سواء)، حيث تنظر إلى تبادل (المنافع) و(المواقف البراجمية) للأصوات على المدى القصير. وهذا يعني أن الحزب/المرشح ينبغي، وبشكل مستمر (في كل انتخابات)، أن يشتري أصوات زبائه أو أن يلتزم أجندة براجمية تمثل آراء ومصالح دائرته الانتخابية للحصول على قاعدة انتخابية.

باختصار، ورغم أن إطار الصلات بين الأحزاب والناخبين يمكن أن يكون مفيداً جداً في تفسير المستويات الملحوظة للحكومة الحزبية المسؤولة، فإنه يتطلب سلسلة من التعديلات التي ينبغي إدماجها في الأبحاث المستقبلية:

- تجنب التوسيع المفاهيمي المفرط وتحسين الصياغة المفاهيمية الراهنة وجهود القياس.
- إضفاء درجة أكبر من المرونة على (فهم التبادل الطارئ والمؤقت) للإجراءات المتعلقة بالصلات.

أخيراً، فإن هذه المقاربة تنزع أيضاً إلى التقليل من شأن سيناريوهات تجزؤ الصلات، أي الاستخدام المتزامن لعدد من الإستراتيجيات من قبل حزب ما أو في نظام حزبي ما. تبرز مثل هذه السيناريوهات التي تنطوي على وجود صلات متعددة ومتزامنة أكثر في البلدان النامية وتستحق المزيد من الأبحاث، لكن يتم تقديم الفرضيات السببية التي تهدف إلى تفسير المستويات الملاحظة من التعبئة البراجمية (وغير البراجمية) أولاً في هذا الفصل.

الحوافز المؤسسية

يتنبه المؤلفون العاملون في الإطار المؤسسي الجديد إلى أثر المؤسسات الانتخابية على الإستراتيجيات الحزبية. على هذا الأساس، يزعم أن المؤسسات الانتخابية المواتية أكثر للسياسات الشخصية والمحلية (أي القوائم المفتوحة، وإعطاء أهمية للدوائر الصغيرة والكيانات السياسية المركزية، والأنظمة الانتخابية القائمة على حكم الأغلبية) تعمل ضد الهيكلية البراجمجة للأنظمة الحزبية.

علاوة على ذلك، فإن الصلات غير البراجمجة، خصوصاً الزبائنية وشراء الأصوات، تحدث في الظلال وتكون مكلفة عندما تستعمل على نطاق واسع. ولذلك، يعتقد أن الأنظمة الصارمة والمطبقة بثبات على تمويل الحملات الانتخابية تشكل حوافز مؤسسية مهمة لتقييد وجود الصلات غير البراجمجة التي تمنع ظهور الهيكليات البراجمجة، على الأقل في ظل الافتراضات بوجود مبادلات.

المحددات البنوية

يبرز المؤلفون العاملون في إطار علم الاجتماع السياسي الظروف الاجتماعية - البنوية على أنها هي المسؤولة بشكل أساس عن تقليص مستويات التعبئة البراجمجة. على سبيل المثال، يسهم الفقر والانقسامات العرقية والتجزؤ، و/أو هشاشة مجموعات المصالح الكبيرة في إضعاف التوجه البراجمجي للأنظمة الحزبية. وهذا ينطبق ليس فقط على التفسيرات المتعلقة بجانب العرض، بل على بعض روايات جانب الطلب أيضاً (انظر Lyne ٢٠٠٧). كما أن هناك إشارات وتفسيرات منهجية للعلاقة القوية بين الزبائنية والفقر في هذه الأدبيات.

تمت ملاحظة أطروحتين تقليديتين في هذه الأدبيات: واحدة تشرح الزبائنية على أنها خاصية دائمة في بعض الثقافات، والأخرى ترى في الزبائنية ترتيباً سياسياً يرتبط بالمجتمعات التقليدية (على عكس المجتمعات الحديثة). لقد تبين أن كلا التفسيرين غير مرضيين، بياتوني وشيفتر (Piattoni ٢٠٠١; Shefter ١٩٩٥). بعيداً عن وجهات النظر التقليدية هذه، ثمة موجه جديدة من الدراسات المتعلقة بالزبائنية صاغت لها إطاراً مفاهيمياً بوصفها نتيجة لعلاقات التبادل بين النخبين والسياسيين، في سياقات يكون فيها العائد الانتخابي الهامشي للدفعات الزبائنية الجانبية مرتفعاً على نحو خاص (في المجتمعات والمقاطعات الفقيرة). ما يؤكد على هذه النتيجة هو أن قياس (محاولات التعبئة الزبائنية) الواردة في مسح الخبراء الذي أجراه كيتشيلت يحتوي على علاقة سلبية قوية بمستويات الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه لا يزال ينبغي اختبار ما إذا كان نفس نمط العلاقة (لكن في الاتجاه المعاكس) موجوداً في الصلات البراجمجة.

كما يتوقع من المجتمعات المنقسمة عرقياً أيضاً أن تظهر مستويات متدنية من التمثيل البراجمجي. طبقاً للنظرة السائدة (انظر على سبيل المثال Kitschelt and Wilkinson ٢٠٠٧)، فإن الانقسامات العرقية تدفع السياسيين إلى توزيع المنافع على دوائر عرقية محددة، وهو ما يؤدي بالمقابل إلى تعزيز سيناريو تطفى عليه الصلات غير البراجمجة.

ثمة مجموعة ثالثة من الحالات المحتملة تتعلق بالاقتصاد السياسي للأنظمة الحزبية. ينظر إلى توافر الموارد (العامة أو الخاصة) لبناء صلات غير براجمية عادة على أنه ظرف ييسر قيام مثل تلك الصلات. وهكذا، فإن الفترات التي تنفذ فيها عمليات التصنيع الهادفة إلى استبدال المستوردات أو إصلاحات السوق تؤثر في أنماط التعبئة التي تحاول الأحزاب السياسية استخدامها.

حجة مهمة أخرى ترد في هذا الجزء من الأدبيات، تتعلق بالبناء السريع في مرحلة ما بعد الاستقلال لحكم الحزب الواحد/ الحزب المهيمن في بعض المناطق (خصوصاً في أفريقيا وجنوب شرق آسيا)، وهو ما بشر بعمليات البناء البراجمي. بالفعل، فإن الأنظمة الحزبية في كلا المنطقتين تبرز بوضوح بوصفها الأقل براجمية في العالم. يوفر الاقتصاد السياسي في هذه المجتمعات ظروفاً تمكن من حدوث هذه النتائج، حيث توفر للأحزاب الحاكمة موارد تيسر نشوء الحكم الوراثي القائم على هيكليات الحكم التي تسعى إلى استغلال موارد البلاد.

ثمة قصة عرضية مختلفة، قد تكون أكثر ملاءمة لتحليل حالات أميركا اللاتينية، تتعلق بالآفاق الزمنية للأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة. يتمثل أحد الشروط المسبقة المهمة لوجود الحكومة الحزبية المسؤولة في تعزيز التوجه بعيد المدى للأحزاب السياسية. في الحالات البنيوية التي تخضع فيها الأحزاب الحاكمة إلى ظهور الاستياء السريع للمواطنين، فإن التغير السريع للحكومات وحل الأحزاب يكون واسع الانتشار. في مثل تلك الحالات، قد يلجأ السياسيون إلى وضع إستراتيجيات تستعمل لمرة واحدة تؤدي (عندما تتكرر بمرور الوقت) إلى تعطيل الحكومة الحزبية المسؤولة، وتتسبب في مستويات مرتفعة من الاضطرابات في النظام الحزبي، وتقلص جودة السياسات والديمقراطية. طبقاً لمينوارنغ وبيجارانو وبيزارو (Bejarano and Pizarro ٢٠٠٦)، فإن هذا النمط من السيناريوهات هو النمط المعتاد في بلدان الأنديز في الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية.

كما تتطابق هذه الرواية مع رواية ستوكس (Stokes ٢٠٠١)، الذي يشير إلى أن تفضيلات الناخبين، على الأقل في الأنظمة الحزبية ذات البنية الضعيفة، قد يتم تحديدها داخلياً بنتائج السياسات. بعبارة أخرى، فإن التنافس سيتركز بشكل شبه حصري على الحكم بشكل رجعي على نتائج السياسات (الأهداف) بدلاً من أدوات السياسات (الوسائل). في الأوقات الجيدة، تقوم الأحزاب الحاكمة بتعزيز سلطتها، بينما في الأوقات السيئة تكون عمليات التبادل السريع للسلطة أكثر احتمالاً. من غير المحتمل أن تتطور الحكومة الحزبية المسؤولة أو تتعزز قوتها في أي من هاتين الحالتين.

في حالات أخرى، يمكن لحزب في المعارضة يفتقر إلى الموارد المالية لكنه يستطيع معارضة الحزب الحاكم على أساس براجمي، إذا نجح في ذلك، تشجيع ظهور السياسات البراجمية عن طريق العدوى. تتم الإشارة إلى حالات الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي (PSDB) وحزب العمال (PT) في البرازيل وجبهة أمبليو (Frente Amplio) في الأوروغواي عادة بوصفها أمثلة إيجابية على مثل هذا النمط.

مسارات تقدم تاريخية - مؤسسية

يشير الباحثون العاملون في إطار تاريخي مقارنة إلى سلاسل أخرى من الأسباب، وذلك بالنظر إلى مسارات تقدم الأنظمة الحزبية التي تبنى عادة حول سلسلة من المفاصل الأساسية، كوسيلة لتفسير وجود درجة أكبر من البنية البراجمجة. على سبيل المثال، فإن كيتشيلت وآخرين (Kitschelt et al. ١٩٩٩) وكيتشيلت وآخرين (Kitschelt et al. ٢٠١٠) يفسرون المستويات الراهنة من البنية البراجمجة التي يمكن ملاحظتها في الأنظمة الحزبية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية بوصفها نتيجة لمسار التطور طويل الأمد لهذه البلدان في القرن العشرين. في حين أن تركة الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية والقدرة على تعبئة المواقف البراجمجة على ذلك الأساس، يمكن أن تشكل قدرات الأنظمة بشكل متميز على تطوير الحكومة الحزبية المسؤولة (إضافة إلى قضايا مثل الاندماج في منطقة الاتحاد الأوروبي أو الهجرة)، فإن ندرة التنافس الديمقراطي في أميركا اللاتينية خلال القرن العشرين، والافتقار إلى القدرات المجتمعية وخفوت صوت المظالم الاقتصادية يضعف من قدرة الأنظمة الحزبية على بناء حكومات حزبية مسؤولة، مع استثناءات قليلة، مثل شيلي والأوروغواي.

يفسر شيفتر (Shefter ١٩٨٦) صعود الأحزاب البراجمجة بوصفه نتيجة لوجود بيروقراطية احترافية في مرحلة من التعبئة الانتخابية الجماهيرية. إضافة إلى أن مينوارنغ وزوكو (Mainwaring and Zoco ٢٠٠٧) يستندان أيضا إلى حجة (التوقيت) لتفسير أحد الملامح المهمة التي تربط عادة بوجود أنظمة حزبية مستقرة، أي الاستقرار. رغم أن مثل هذا الربط لا تدعمه التحليلات الراهنة، فإن منطق الحجة التاريخية يمكن أن يكون صالحاً لتفسير الدرجات الأعلى أو الأدنى من وجود حكومة حزبية مسؤولة. في الواقع، ومن منظور (السببية التاريخية) يمكن استخدام حجة مشابهة لحجة مينوارنغ وزوكو لتفسير تفويت الأنظمة الحزبية الجديدة في البلدان النامية لفرصة تاريخية لتطوير أنظمة الأحزاب البراجمجة. يمكن لهذا النمط من الحجج، بالطبع، أن يكون مفراطاً في حتميته.

ملخص

يقدم الجدول ١، ١ نظرة عامة للمساهمات ونقاط الضعف الرئيسية في كل من أجزاء الأدبيات والروايات التفسيرية. كما أنه يحدد، بشكل عام، الأبعاد المكونة للحزب البراجمي/ النظام الحزبي البراجمي التي يناقشها كل منها.

الجدول ١, ١. ملخص لمراجعة الأدبيات

الأدبيات	الأبعاد التي يتم التعامل معها			وصفي (ماهية الأحزاب والأنظمة البراجمية)	تفسيري (ما الذي يؤدي إلى وجود مستويات أعلى من السياسات البراجمية؟)
	البيانات الانتخابية للأحزاب	مجموعات المصالح/ المراكز البحثية/ المنظمات غير الحكومية	مأسسة النظام الحزبي		
الأسباب النظرية لوجود درجة أكبر من الحكومة الحزبية المسؤولة	القيود	المساهمات	البيانات الانتخابية للأحزاب	مجموعات المصالح/ المراكز البحثية/ المنظمات غير الحكومية	مأسسة النظام الحزبي
صنع السياسات في المجالس التشريعية	تماسك ممثلي الحزب في صنع السياسات؛ الانضباط الحزبي.	شرط ضروري لكن غير كاف لوجود حكومة حزبية مسؤولة.	X	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).	يشكل عام، فإن الخوافز المؤسساتية تصوغ الانضباط الحزبي. لكن يمكن تحقيق الانضباط الحزبي من خلال وسائل غير التنظيم البراجمي.
البيانات الانتخابية للأحزاب	مسح تباين السياسات وتطور البرامج الحزبية.	غياب الإجراءات المتعلقة بدرجة التعبئة البراجمية مقابل البدائل - تحليل كلمات ميتة؟	X	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).
مجموعات المصالح/ المراكز البحثية/ المنظمات غير الحكومية	مستوى التجمع، طغيان المنافع الجماعية ومجموعات المصالح الكبيرة، الأهمية النسبية لمراكز الأبحاث في تقديم (المحتوى البراجمي).	أدبيات مختلفة جداً، تفتقر إلى إطار محدد للحكومة الحزبية المسؤولة.	X	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).	دور المنافع الجماعية الكبيرة في دعم جهود التعبئة البراجمية. دور مجموعات المصالح الكبيرة مقابل مجموعات المصالح الصغيرة في تيسير التعبئة البراجمية.
مأسسة النظام الحزبي	التنظيم للاستمرار النسبي (ملاحم النظام الحزبي وعلاقته بالتجذر البراجمي).	يشكل الاستقرار شرطاً ضرورياً لوجود حكومة حزبية مسؤولة (وليس لوجود أحزاب براجمية ضعيفة). لكن الأحزاب البراجمية ليست ضرورية للاستقرار.	X	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).	يشكل عام، فإن الخوافز المؤسساتية تصوغ الانضباط الحزبي. لكن يمكن تحقيق الانضباط الحزبي من خلال وسائل غير التنظيم البراجمي.
تأميم النظام الحزبي	وصف وشرح التنسيق الانتخابي في جميع المقاطعات؛ مع تحليل آثار اللامركزية/ الفيدرالية.	يحلل كراماني (Caramani 2004) لوحده صراحةً، التفاعل بين التأميم والطبيعة البراجمية.	X	أدبيات وصفية بشكل أساسي تفتقر إلى التباين حول درجة الجهود البراجمية (لا تسعى إلى تفسيرها).	يشكل عام، فإن الخوافز المؤسساتية تصوغ الانضباط الحزبي. لكن يمكن تحقيق الانضباط الحزبي من خلال وسائل غير التنظيم البراجمي.

الأدبيات	الأبعاد التي يتم التعامل معها			وصفي (ماهية الأحزاب والأنظمة البرلمانية)	تفسيري (ما الذي يؤدي إلى وجود مستويات أعلى من السياسات البرلمانية؟)
	البنية	الوظيفة	السلطة		
التنظيم الحزبي		X		المفاهيم والحجج النظرية حول التباين التنظيمي للأحزاب، الذي يمكن أن يرتبط بدوره بالبحث عن الأدوات الضرورية لصياغة العلامة البرلمانية للحزب والمحافظة عليها.	الأحزاب الأكثر مرونة ولا مركزية تكون أكثر قدرة على تعديل طبيعتها البرلمانية والمحافظة عليها. الأحزاب المنظمة بشكل أكثر صرامة تكون أكثر قدرة على صياغة طبيعتها البرلمانية.
الخوافز المؤسسية	X			مجموعة من التوقعات المحددة نظرياً بشكل واضح حول آثار المؤسسات الانتخابية وغير الانتخابية على البنية البرلمانية. إذا كان ذلك صحيحاً، فإنه يوفر مجالاً للخروج بتوصيات بشأن السياسات.	ترتيبات مؤسسية تحد من السعي للحصول على الأصوات الفردية (تمثيل نسبي، قوائم مغلقة، أهمية للمقاطعات الكبرى) ينبغي أن تعمل لصالح نشوء أحزاب برلمانية. يمكن للأنظمة البرلمانية أن توفر حوافز أكبر للاستثمار في الأحزاب بوصفها مؤسسات (على عكس ما يحدث في الأنظمة الرئاسية).
المحددات البنوية	X			تحديد مجموعة من القيود البنوية المفروضة على القدرة على بناء تنافس سياسي قائم على البرلمانية.	يمكن أن تصبح حتمية بشكل مفرط، ما يتجاهل حالات الحكومة الحزبية المسؤولة في الظروف البنوية غير الموازية، والأحزاب غير البرلمانية في السياقات الموازية. ليس من السهل استخلاص التوصيات بشأن السياسات.

الأدبيات	الأبعاد التي يتم التعامل معها			وصفي (ماهية الأحزاب والأنظمة البرلمانية)	تفسيري (ما الذي يؤدي إلى وجود مستويات أعلى من السياسات البرلمانية؟)
المساهمات	القيود	الأسباب النظرية لوجود درجة أكبر من الحكومة الحزبية المسؤولة			
الاقتصاد السياسي	X	يرز توافر الموارد المالية والآثار المحتملة للمنافع التي تقدمها الدولة (المضار) على المحافظة على أنماط مختلفة من إستراتيجيات تعبئة الناخبين.	من الصعب الخروج بتفسيرات قابلة للاختبار من التحليلات المقارنة للبلدان المختلفة؛ تكون مرتبطة بحالات معينة بشكل مفرط إذا طبقت على سلسلة صغيرة من الحالات. ليس من السهل الخروج منها بتوصيات بشأن السياسات.	ينبغي للموازنات العامة الأكثر صرامة والتقليل من استخدام التقديرات الذاتية في الإنفاق العام أن تؤدي إلى مستويات أكبر من التعبئة الرمزية. يمكن للصراعات التي تدور حول تقديم منافع عامة كبيرة أو إصلاحها أن تؤدي إلى درجة أكبر من التعبئة البرلمانية. ينبغي أن تؤدي الأزمات المستمرة في الدولة إلى تقليص احتمال نشوء حكومة حزبية مسؤولة.	
المأسسة التاريخية	X	تبرز أهمية العوامل بعيدة المدى في صياغة الأنماط الحالية للبنية الحزبية.	ثمة صعوبة أكبر أيضا في الخروج بتوصيات بشأن السياسات؛ حيث يمكن أن تصبح مركزة على حالات محددة بشكل مفرط وأن تصبح حتمية بشكل مبالغ به.	يعتمد وجود الحكومة الحزبية المسؤولة على: (أ) توقيت التعبئة الانتخابية والتحديث البرلماني؛ (ب) توقيت نشوء الأحزاب؛ (ج) الخبرة طويلة الأمد بالتنافس الديمقراطي؛ (د) التنمية الاجتماعية طويلة الأمد وتوافر منافع عامة كبيرة؛ (هـ) الخبرة بالأنماط المختلفة للأنظمة الاستبدادية في الحقبة ما قبل الديمقراطية.	

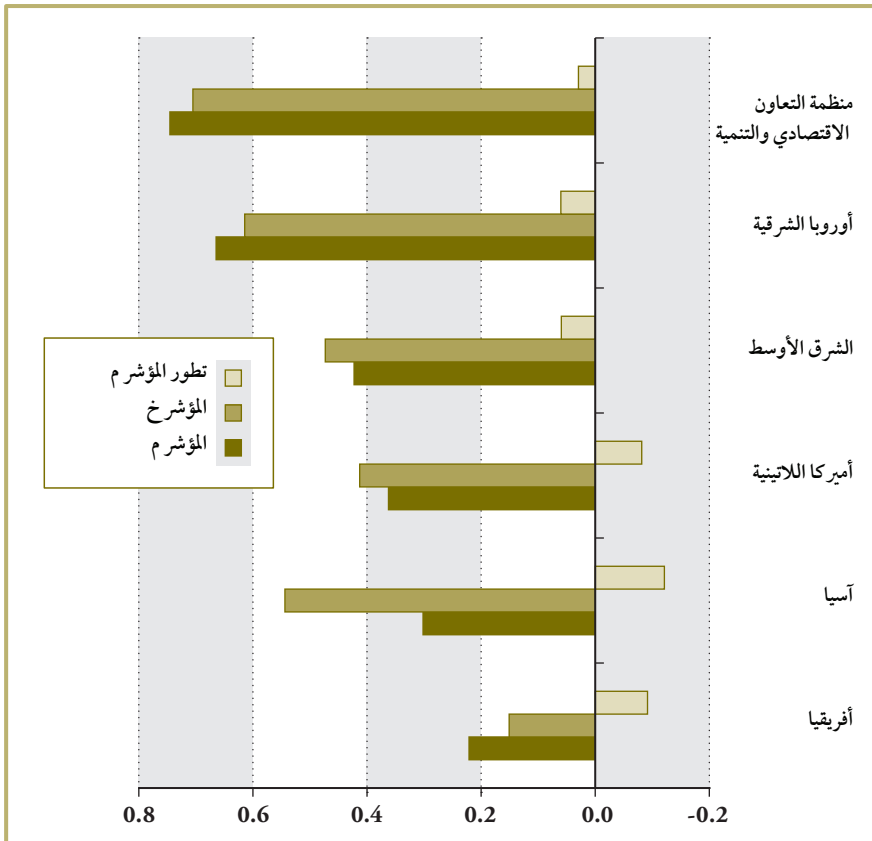
النتائج التجريبية والعروض التفسيرية للحكومة الحزبية المسؤولة حول العالم

طبقاً للأجزاء المختلفة للأدبيات التي تمت مراجعتها أعلاه، يمكن تصنيف الحجج المتعلقة بالمحفزات المحتملة للسياسات البرلمانية في أربع مجموعات على الأقل من المتغيرات: المؤسساتية، البنوية، التاريخية، والاقتصاد السياسي.

يستكشف هذا الجزء آثار هذه المجموعات الأربع من المتغيرات على مستوى الحكومة الحزبية المسؤولة، كما تتم مقاربتها من خلال مقياسين لهذه الحكومة: مؤشري (م) و (خ). يشير مؤشر (م) إلى المواطنين، حيث يتم بناؤه على أساس الأدلة المستمدة من مسح المواطنين في كل بلد. أما المؤشر (خ) فيبين على مسح الخبراء الذي طوره هربرت كيتشيل.^٨

كما نرى في الشكل ١، ١، وباستثناء آسيا، التي كان فيها المؤشر (خ) أكثر إيجابية بكثير من المؤشر (م)، فإن كلا المؤشرين يخرجان بترتيب إقليمي متكافئ. طبقاً لما سبق، فإن وحدها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوروبا الوسطى والشرقية (المنطقة التي أظهرت أيضاً مكاسب أكبر بمرور الوقت) تظهر مستويات أعلى من الحكومة الحزبية المسؤولة. في هذه الأثناء، فإن أفريقيا وآسيا (بالنسبة للمؤشر م فقط) وبلدان أميركا اللاتينية تأتي على الجانب الآخر من الطيف. أميركا اللاتينية هي أقل المناطق تجانساً، حيث تتفاوت بين مستويات مرتفعة للحكومة الحزبية المسؤولة (الأوروغواي بترتيب ٠,٨٨، على المؤشر (م) وشيلي بترتيب ٠,٧٠، على المؤشر (خ) إلى متدن جداً (جمهورية الدومينيكان بترتيب ٠,٠٥، على المؤشر (خ) وبيرو بترتيب ٠,٠٨، على المؤشر (م).

الشكل ١، ١ التوزيع الإقليمي لمؤشرات الحكومة الحزبية المسؤولة



شريط ثالث في الشكل ١, ١ يظهر معدل التطور للمؤشر (م) بين تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يؤثر على مجموعتين من المضامين:

- يبدو أن البناء البراجمي ملمح مستمر في الأنظمة الحزبية، على الأقل على مستوى المواطنين وعلى مدى ٢٠ عاماً. ولهذا مضامين فيما يتصل بمبادرات تشجيع السياسات البراجمية.
- رغم ذلك، هناك حالات كسبت أو خسرت مواقع بشكل كبير. يمكن للدراسات المفصلة للبلدان التي حققت مكاسب كبيرة أن تساعد في شرح الأسباب. باستثناء الديمقراطيات الراسخة مثل أستراليا وإيطاليا والسويد والولايات المتحدة، يبدو أن عدة دول في أوروبا الشرقية حققت تقدماً مهماً (جمهورية التشيك وجورجيا ومولدوفا وبولندا والاتحاد الروسي). تبرز البلدان النامية بين البلدان التي تراجع فيها المؤشر (م) خلال هذه الفترة: فنزويلا وبيرو (في المرتبتين الثانية والسادسة، على التوالي من حيث الخسائر الإجمالية)، وجنوب أفريقيا (في المرتبة الثالثة)، وإستونيا وصربيا وكرواتيا في أوروبا الشرقية (السابعة والثامنة والعاشرة، على التوالي).

من أجل اختبار الروايات التفسيرية الموصوفة أعلاه، تم اختبار عدد من المتغيرات أو المحفزات المحتملة لدرجة أعلى من البنى البراجمية، كما تم اختصاره في العمود الأخير من الجدول ١, ١. تستند النتائج إلى علاقات متبادلة جزئية تمت ملاحظتها (المرتبطة بمستويات الناتج المحلي الإجمالي) بين مثل تلك المتغيرات ومؤشرنا الخاصين (م) و (خ) فيما يتعلق بالحكومة الحزبية المسؤولة. تعاني البيانات المتوافرة لدينا من قيود معينة تمنع الخروج باستنتاجات سببية قوية. ولذلك، فإن هذه النتائج تعد أولية وينبغي تكرارها واختبارها مع سلسلة جديدة من البيانات والأنماط الجديدة من ملاحظات العمليات السببية (على سبيل المثال تتبع العملية داخل الحالة).

الحوافز المؤسسية

طبقاً لهذه النتائج، فإن السمات المؤسسية لا تحدث أثراً منتظماً على المستويات التي تمت ملاحظتها للحكومة الحزبية المسؤولة، مع ثلاثة استثناءات:

- يبدو أن الأنظمة الرئاسية تحقق درجات أدنى بكثير في مجال الحكومة الحزبية المسؤولة من الأنظمة البرلمانية، ما يمكن أن يؤثر على أن الحوافز التنظيمية في النظام البرلماني يمكن أن تيسر مستويات أعلى من الحكومة الحزبية المسؤولة. بالمقابل، فإن الأنظمة الرئاسية، التي تتميز بدرجة أكبر من تركيز السلطة (على الأقل رمزياً بشخصية واحدة، يمكن أن تدفع إلى منح الأولوية للقيادة على حساب الخصائص الحزبية).
- تنزع الدول الوحودية (unitary states) والأقل لامركزية إلى إظهار مستويات أعلى من الحكومة الحزبية المسؤولة، ربما بسبب الارتباط بين الاندماج الرأسي للنظام الحزبي والتعبئة البراجمية الموحدة إقليمياً. رغم أن لامركزية الدولة قد تكون حسيطة مرغوبة

- معيارياً، فإن أثرها المحتمل على نزوع الأحزاب إلى الإقليمية (وعلى أزمات الأحزاب الوطنية) ينبغي استكشافها في أعمال مستقبلية.
- يبدو أن تشريعات تمويل الأحزاب، والإفصاح العام عن نفقات الحملات الانتخابية وتوافر التمويل العام للأحزاب، الذي يتيح فرصاً متساوية لأحزاب المعارضة (أو الأحزاب الجديدة التي تحشد قواها حول قضايا محددة) والأحزاب الموجودة في الحكم أو الأحزاب التقليدية، تؤثر إيجابياً (ولو بشكل هامشي) في المستويات الملحوظة للحكومة الحزبية المسؤولة.

الأسباب والروابط الاجتماعية - البنيوية

لدى تدقيق مستويات الناتج المحلي الإجمالي، تنشأ عدة أنماط تجريبية مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالعوامل البنيوية:

- تنزع مستويات الحكومة الحزبية المسؤولة إلى التراجع مع ازدياد انعدام المساواة الاجتماعية (مقاسة بمعادلات جيني Gini والدخل النسبي لأفقر ٢٠٪ من السكان).^٩ يمكن لانعدام المساواة الاجتماعية أن يقلص من المساحة المتاحة للتعبئة البراجمية للمجموعات الكبيرة في الدوائر الانتخابية المهمة بتوفير منافع عامة شاملة نسبياً، وبذلك تقلص مستويات الحكومة الحزبية المسؤولة من خلال آثارها على الأبعاد الانتخابية والتنظيمية.
- على نحو مماثل، وطبقاً للاعتقاد السائد، فإن مستويات الانقسام العرقي ترتبط عكسياً وبشكل كبير بالمستويات المدنية من الحكومة الحزبية المسؤولة.^{١٠} إن الآلية السببية الأكثر قدرة على المحافظة على هذا الارتباط شبيهة بالآلية التي يولدها انعدام المساواة.
- ترتبط نسبة السكان بعمر ٦٥ عاماً فما فوق إيجابياً بالمستويات الأعلى للحكومة الحزبية المسؤولة، مقاسة بكل المؤشرين. إن الآليات السببية المحتملة الكامنة وراء هذه العلاقة متعددة وغير مؤكدة؛ فبعضها يمكن أن يستند إلى سببية تاريخية، وبعضها الآخر يتعلق بأسباب مستمرة. على سبيل المثال، يمكن القول بأن المواطنين الأكبر سناً اليوم كانوا منخرطين اجتماعياً وسياسياً في فترات تاريخية عندما كانت التعبئة الأيديولوجية والبراجمية فيها أقوى. لكن، ومن منظور السببية المستمرة، يمكن القول إن المواطنين الأكبر سناً يمكن تعبئتهم بسهولة أكبر براجمياً، بسبب وضعهم كمستفيدين من المنافع العامة الكبيرة (على سبيل المثال الرواتب التقاعدية والأنظمة الصحية). على هذا الأساس، يمكنهم إقامة علاقات براجمية مع الأحزاب.
- أخيراً، وعلى فرض ثبات الناتج المحلي الإجمالي، يبدو أن المستويات الأعلى لقدرة الكبار على القراءة، تيسر قيام حكومة حزبية مسؤولة بشكل هامشي، ربما لأن هذا يزيد الخبرات السياسية للناخبين وقدرتهم على التفاعل على أساس التعبئة البراجمية.
- في هذه الأثناء، فإن التحضر (أو نسبة السكان الريفيين) لا علاقة منهجية له بالحكومة الحزبية المسؤولة.

الأسباب والروابط التاريخية - المؤسساتية والاقتصاد السياسي

يعد تطبيق اختبارات صحيحة على الأسباب التاريخية - المؤسساتية وتلك المرتبطة بالاقتصاد السياسي أكثر صعوبة، بالنظر إلى الافتقار إلى التقديرات التي يمكن الركون إليها حول الحكومة الحزبية المسؤولة بمرور الوقت وفي سياق التحليل الكمي المقارن (Large N). إلا أن الموجز الآتي يمكن استخدامه كاختبار عام للمصادقية لهذه المجموعات من الفرضيات.

- الفترة التي مضت على تطبيق الديمقراطية، والعائدات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليس لها آثار ملحوظة على الحكومة الحزبية المسؤولة عند ضبطها وفقاً لمستويات الناتج المحلي الإجمالي. لكن يبدو أن لجميع المتغيرات الأخرى التي تم اختبارها في مراجعة الأدبيات هذه آثاراً كبيرة على الحكومة الحزبية المسؤولة.
- لإنفاق الحكومة المركزية، وأيضاً الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، آثار إيجابية وكبيرة سواء على المؤشر (م) أو على المؤشر (خ).^{١١} تتمثل إحدى الآليات السببية المحتملة لتفسير هذه العلاقة في أن المجتمعات التي تنفق فيها الحكومة أكثر على المنافع العامة (قدرات أكبر لدى الدولة)، تكون فيها الأحزاب أكثر قدرة على صياغة منصات براجمية للتواصل مع الناخبين على هذا الأساس؛ ولذلك، فإن البعد الانتخابي للحكومة الحزبية المسؤولة قد يلعب دوراً مركزياً في إحداث هذه النتيجة.
- كما يبدو أن للتطور التاريخي للمجتمع مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٥ أثراً إيجابياً على الحكومة الحزبية المسؤولة. ولهذا السبب، ورغم أن هذا ليس واضحاً بالنسبة لعمر الديمقراطية، فإن السببية التاريخية قد تكون لا تزال محورية في تفسير المستويات الراهنة للحكومة الحزبية المسؤولة.
- ارتفاع التضخم في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦، عند ضبطها على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، تنزع إلى تقليص مستويات الحكومة الحزبية المسؤولة (فقط فيما يتعلق بالمؤشر م). تمنح هذه النتيجة دعماً أولياً لأثر الأداء الاقتصادي السيء - الذي يكون مصحوباً في النهاية بضعف قدرات الدولة بشكل عام على تقديم المنافع العامة - على تلاشي الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الحكومة الحزبية المسؤولة. مرة أخرى، ثمة احتمال أكبر بأن تكون هذه النتيجة مرتبطة بالبعد الانتخابي للحكومة الحزبية المسؤولة.

حالات نموذجية

يمكن لتحليل الحالات النموذجية التي ظهرت فيها الحكومة الحزبية المسؤولة في أنظمة حزبية غير براجمية أن يكشف أيضاً كيف أن الاقتصاد السياسي لنظام حزبي، وتفاعله مع سمات تعتمد على المسارات، من المرجح أن يحدث مستويات أكبر من البنية البراجمية. رغم عدم متابعة ذلك منهجياً في هذا الكتاب، فإن استكشاف الأنماط التجريبية التي عثر عليها في بعض الحالات البارزة (على سبيل المثال حالات أوروبا الشرقية التي لها تجربة أقصر في الديمقراطية ومنغمسة في سياقات يمكن مقارنتها بدول نامية أخرى تراجعت فيها الأنماط طويلة الأمد للروابط غير البراجمية وأفسحت المجال لبنية براجمية أكبر: البرازيل والسلفادور والأوروغواي وإلى حد ما المكسيك) تشير إلى بعض النماذج:

- في معظم هذه الحالات، أتت عملية البناء البراجمي للنظام الحزبي نتيجة أفعال أحزاب المعارضة التي أمضت فترة طويلة في المعارضة (حزب العمال (PT)، وحزب العمل الوطني (PAN)، والحزب الثوري الديمقراطي (PRD)، وجبهة أمبليو، وجبهة التحرير الوطني فارابونديو مارتني) التي بدأت بتعبئة الناخبين برامجياً من خلال تسييس التفضيلات المتعلقة بتقديم المنافع العامة الكبيرة. نظراً لأن هذه الأحزاب أمضت في المعارضة وقتاً طويلاً، وبالتالي كانت تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى موارد مالية كبيرة، فإن ذلك يمكن أن يفسر، جزئياً على الأقل، تنبئها لمثل هذه الإستراتيجية.
- كما أن من المحتمل أن يكون الاستقطاب حول الانقسام بين السوق والدولة (ومضامين ذلك على إصلاح نظام الرفاه الاجتماعي الشيوعي أو الاندماج في منطقة اليورو) قد ساعد الأحزاب الأوروبية الشرقية على بناء أحزاب وأنظمة حزبية برامجية.
- قبل أن تحقق مكاسب على المستوى الوطني، انخرطت بعض الأحزاب البارزة المذكورة هنا (خصوصاً حزب العمال وحزب العمل الوطني وجبهة أمبليو) في إضفاء (علامات تسويقية) على أساليب جديدة في الحكم على المستوى البلدي، تركز على تقديم منافع عامة جديدة ومبتكرة وأساليب تشاركية في الحكم. قد يكون هذا ما أعطى هذه الأحزاب أيضاً سمعة برامجية قوية وسمعة إيجابية.
- إضافة إلى العوامل المرتبطة بحالات معينة، فإن هذه العوامل تطلبت بشكل عام إستراتيجية بناء حزبي ذات توجهات بعيدة المدى، حقق فيها الحزب (كمؤسسة وكنية جماعية) سمعة بارزة على حساب المرشحين والقادة الأفراد.
- إذا نجحت مثل هذه الإستراتيجيات، فإنها قد تحدث في النهاية عدوى منهجية، وتجبر الأحزاب غير البرامجية على الشروع في التنافس على أسس جديدة.

الخلاصات

تتمثل الخلاصة الأولى والأكثر وضوحاً في الحاجة إلى قدر أكبر بكثير من الأبحاث المقارنة حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، هناك المواد المفاهيمية والنظرية المتعلقة بكيفية تقديم تشخيص أكثر دقة والتشغيل التجريبي لفكرة الأحزاب والأنظمة الحزبية البرامجية، وعلى وجه التحديد إقامة مشاريع جمع بيانات مقارنة جديدة (خصوصاً إذا تمت المحافظة عليها بمرور الوقت). يمكن لهذه البيانات أن تشكل اختراقاً محتملاً في تحليل طبيعة، وتطور الأنظمة الحزبية البرامجية وديناميكياتها السببية وآثارها المحتملة على الحكم الديمقراطي. إلا أن محاولات إجراء هذا النمط من الأبحاث سيكون معقداً جداً ويتطلب عدداً كبيراً من الأشخاص. بغياب الدعم المؤسسي القوي من المنظمات الدولية، فإن المجتمع الأكاديمي بمفرده من غير المرجح أن يكون قادراً على تنفيذ هذا النوع من المشاريع البحثية.

من حيث المحتوى، هناك حاجة لأبحاث تتناول الأبعاد المتعددة للحكومة الحزبية المسؤولة بشكل متزامن. وبالفعل، فإن القيود الأكثر وضوحاً في المقاربات الراهنة تتمثل في الافتقار إلى فهم متعدد الأبعاد للحكومة الحزبية المسؤولة. ولذلك، تبقى أشكال التعاون والتوتر في السعي المتزامن لتطبيق إستراتيجيات برامجية في المجالات التنظيمية والانتخابية ومجال

السياسات غامضة. في حين تحتوي بعض الدراسات فرضيات صريحة حول العلاقة بين أحد المجالات والمجالات الأخرى، فإنها لم تخضع للاختبار وتبقى افتراضات نظرية. هناك الكثير مما يمكن الاستفادة منه من أبحاث تدرس بشكل منهجي العلاقة بين العمليات التي تحدث بشكل متزامن في هذه المجالات الثلاثة الرئيسية. وأخيراً، حتى لو عزيت أسباب أو آثار معينة للحكومة الحزبية المسؤولة لعمليات تتعلق ببعد محدد، ليس هناك حتى الآن أدوات محددة لاختبار مثل هذه المزاعم. باختصار، ينبغي أن يكون هناك وسيلة أفضل لتحديد واختبار الآليات المحددة، التي تؤثر سمات محددة في الحكومة الحزبية المسؤولة من خلالها على النتائج الديمقراطية، وكذلك على كيفية تسبب الحكومة الحزبية المسؤولة بتطورات مختلفة، وربما متناقضة، في مختلف جوانب سياسات الأحزاب والمجالات التنظيمية والانتخابية.

يمكن أن تخضع المواضيع البحثية المحتملة الآتية (وينبغي أن تخضع) للتحليل بمرور الوقت، والتوصل إلى فهم متعدد الأبعاد للحكومة الحزبية المسؤولة.

- إجراء تحديد وتحليل معمق للحالات الرمزية البارزة. ينبغي أن تحاول الأبحاث المستقبلية أولاً تحديد مجموعة أكبر من الحالات الرمزية البارزة (الأحزاب البراجمية التي تنشأ في سياقات غير براجمية وتحدث تحولاً منهجياً)، ومن ثم استخدام مجموعة من الحالات (أي حوالي ٧-١٠ من مناطق متعددة) لإجراء تحليل معمق للدinاميكيات السببية لتلك الأمثلة من التغيرات الإيجابية في النظام الحزبي. كما يمكن إجراء مقارنات بين الحالات التي تكون فيها حالات العدوى المنهجية الإيجابية إما قوية أو أكثر محدودة. ينبغي توجيه اهتمام خاص للاقتصاد السياسي والعمليات التاريخية - المؤسسية في هذه التحليلات. لكن يجب التأكيد مرة أخرى على أن القيادة السياسية مهمة بالنسبة للحكومة الحزبية المسؤولة. ولذلك، فمن الضروري أن يكون تحليل هذه الحالات الرمزية البارزة قادراً على تحديد إستراتيجيات القيادة المحددة التي أدت إلى نتائج ناجحة وسط ظروف غير مواتية بنيوياً وتاريخياً. ستكون مثل هذه الأبحاث مفيدة جداً لاستخلاص الدروس من المبادرات المختلفة لتقديم المساعدة الديمقراطية.
- تحديد «الأحزاب البراجمية الضعيفة» وإجراء تحليل معمق لها. إن زيادة أثر وسائل الإعلام يجعل من نشوء هذا النوع الفرعي المتضائل من الأحزاب البراجمية أكثر واقعية. ولذلك، فإن التحليلات المفصلة لهذا النوع من الأحزاب، والذي يمكنه تنفيذ إستراتيجيات براجمية دون أن يكون حصرياً حزباً براجمياً، ضرورية. يمكن لهذه التحليلات أن تلقي الضوء على مزايا ونواقص تشجيع استخدام إستراتيجيات براجمية في البلدان النامية. كما يمكن أن تستكشف ما إذا كان من المرجح أن يحدث هذا النوع من المحاولات نفس الآثار الإيجابية على الديمقراطية التي يحدثها نظام كامل من الحكومة الحزبية المسؤولة.
- تحديد الترتيبات المؤسسية المحددة في الأنظمة البرلمانية التي تؤدي إلى وجود حكومة حزبية مسؤولة أكثر من الأنظمة الرئاسية، وما إذا كان بالإمكان تكرارها/إضافتها في سياق الأنظمة الرئاسية. رغم أن التحليل الراهن يزعم أن الأنظمة البرلمانية تتمتع، على العموم، بمستويات أكبر من الحكومة الحزبية المسؤولة، فإن الآليات المؤسسية

المحددة التي تحدث هذه النتيجة لا تزال غير معروفة. ثمة عدد من الفرضيات المتاحة في الأدبيات الموجودة حول الاختلافات بين كلا النمطين من الأنظمة. يمكن توسيع هذه الفرضيات لتشمل مكونات الحكومة الحزبية المسؤولة في كل من الأبعاد/ المجالات الثلاثة المحددة، ومن ثم اختبارها تجريبياً. وإذا نجحت، يمكن لهذا أن يشير إلى رؤية ذات صلة لتقديم مقترحات للإصلاح المؤسسي أو الترتيبات التنظيمية التي تساعد في (تصحيح) العوامل الخارجية المؤثرة في النظام الرئاسي.

- مزيد من التحليل للعلاقة بين اللامركزية، وتأميم النظام الحزبي والحكومة الحزبية المسؤولة. في حين يبدو أن هناك علاقة تكافلية بين التأميم (الاندماج الرأسي للنظام الحزبي) والحكومة الحزبية المسؤولة، لا يزال هناك حاجة للمزيد من الأبحاث من أجل استكشاف ديناميكيات السببية الكامنة وراء هذا الارتباط، وعلاقتها باللامركزية ونقل السلطات إلى الأقاليم. قد يتمثل أحد الاتجاهات المحتملة للدراسة في إجراء مقارنة حول آثار برامج اللامركزية المختلفة التي تجمع، في ظروف مختلفة، لامركزية الدولة ولا مركزية النظام الانتخابي على التأميم والحكومة الحزبية المسؤولة. كما أن مقارنة للحالات الناجحة في سياق الأنظمة الوحدوية والفيدرالية قد تكون واردة.
- المبادلات مقابل الصلات بين الأحزاب والناخبين. فيما يتعلق بالصلات الانتخابية، فإن مضامين الإستراتيجيات المجزأة لعلاقة الحزب بالناخبين على السياسة والمجالات التنظيمية (بمعنى إمكانية استخدام إستراتيجيات متعددة للعلاقة بين الأحزاب والناخبين بالتزامن) ينبغي أن تخضع بشكل خاص للمزيد من التحليل. كما يمكن إدماج مضامين ذلك على جودة الديمقراطية والحكم في مثل هذا التحليل. وأخيراً، ينبغي مقارنة الصلات البراجمية بالصلات الزبائنية، وينبغي إدماج الأنماط المثالية الأخرى (مثل التعبئة الكاريزمية والانتفاء الحزبي).

١ لكن ينبغي ملاحظة أن ليس كل تعبير تنظيمي يؤدي إلى التمثيل البراجمي. على العكس، يمكن للآليات الزبائية أن تكون متطورة بشكل استثنائي لكن في الوقت نفسه أن تحدث أثراً مهلكاً على جودة التمثيل السياسي العام من قبل الأحزاب. حول هذا الموضوع، تقدم بياتوني (Piattoni ٢٠٠١) حجة مثيرة للاهتمام حول الحاجة للتغلب على التحيز المعتاد ضد الزبائية، التي ترى فيها شكلاً من أشكال تمثيل المصالح بشكل (ثقلاً) يحقق التوازن مع القنوات المؤسسية المتصلبة والمتغلقة في كثير من الأحيان. طبقاً لبياتوني، فإن الظروف في أوروبا في مطلع القرن (العولمة والاندماج الأوروبي وانتشار السياسات المتخصصة) قد تكون ظروفًا ملائمة لعودة ظهور الزبائية واستمرارها، وهو ما يساعد بالمقابل على تحقيق الاستقرار في الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة. رغم ذلك، حتى لو تم تقييم الزبائية على أساس معايير محايدة، يبدو من الواضح أنها عندما تصبح واسعة الانتشار، فإنها تؤدي إلى عمليات الاحتواء السياسي الذي يقلل من قيمة الديمقراطية بشكل كبير.

٢ للمزيد من المعلومات، انظر <https://manifesto-project.wzb.eu>.

٣ إلا أن معيار (مستوى التجمع) لا يخلو من المشاكل. يتم تقديم أنماط معينة من المنافع، مثل برامج التحويل النقدي المشروطة التي تزداد شعبية، على مستويات متدنية جداً من التجمع (فرد أو أسرة). رغم ذلك، إذا تم توزيعها بشكل منصف (أي تحقيق المتلقين لشروط تلقي الخطة، وعدم وجود متلقين يحصلون على المنافع دون الوفاء بتلك الشروط)، فإن عملية التحويل النقدي المشروطة يمكن أن تعتبر منفعة عامة تستطيع الأحزاب بناء مناصتها البراجمية حولها، رغم أنها توزع بشكل منفرد.

٤ بالبناء على هذا المفهوم، يمكن وضع الأنظمة الحزبية على سلم يتدرج من الأنظمة الحزبية المؤسسية إلى الأنظمة المتغيرة (وغير المكتملة). لقد تم تصور الموقع المقارن للأنظمة الحزبية على هذا السلم مؤخراً على أنه سمة منهجية تؤثر في صنع السياسات وجودة الديمقراطية (انظر Payne et al. ٢٠٠٣; Mainwaring and Scully ١٩٩٥). من الناحية المفاهيمية، يحدد (Mainwaring and Scully ١٩٩٥) أربعة أبعاد لمأسسة النظام الحزبي: (١) استقرار وانتظام أنماط التنافس الحزبي؛ (٢) وجود جذور للحزب في المجتمع، وهو ما يساعد على تحقيق الاستقرار للأنظمة المؤسسية؛ (٣) مستوى أكبر من الشرعية الحزبية في المجتمع؛ (٤) وجود منظمات حزبية متطورة مقابل الأحزاب التي تعمل كأدوات انتخابية لزعماء شخصيين. يصوغ مينوارنغ (١٩٩٩) مفهوماً وبوضوح العلاقة بين هذه الأبعاد الأربعة بوصفها خيطية، على افتراض أن المستويات العالية من المأسسة في أحد الأبعاد ترتبط دائماً تقريباً بمستويات مرتفعة في الأبعاد الأخرى.

٥ أثارت مقالة ميلر وستوكس (Miller and Stokes) عدة انتقادات تتعلق بمنهجها ومحتواها. آشن (Achen ١٩٧٧)، انتقد استخدام معاملات الربط ودعا إلى استخدام إجراءات متعددة لتقييم المسافة المطلقة بين موقفَي الجماهير والنخب (القرب) و (المركزية) والمدى الذي تسمح به معرفة مواقف الدوائر الانتخابية للحزب بالتنبؤ بتمثيلها الحزبي. فيزبيرغ (Weissberg ١٩٧٨)، أظهر أن إجراءات ميلر وستوكس في التمثيل (التكاملي الثنائي)، الذي ركز على أن العلاقة بين الدوائر الانتخابية في المقاطعات وممثليها في المجالس التشريعية، يمكن أن تقلل كثيراً من حالات التمثيل (الجماعي) بين مجموع المواطنين والهيئة التشريعية الوطنية. وبالتالي، فإن الأبحاث التقليدية المقارنة حول التمثيل الحقيقي ركزت حصرياً تقريباً على التمثيل السياسي من قبل الأحزاب السياسية (بدلاً من ممثل كل مقاطعة)، والذي بات يعتبر العامل المناسب للتمثيل.

٦ رغم أن استنتاج حدوث انقسام سياسي بمجرد وجود انقسامات اجتماعية في أوروبا الغربية أمر مضلل من الناحية المفاهيمية، فإن الرواد السياسيين عولوا على الانقسامات الاجتماعية الطاغية (الدعائم) لبناء أنظمة تمثيل مستقرة (Lipset and Rokkan ١٩٦٧). استقرت أنظمة التمثيل هذه حول مجموعة من الانقسامات التي باتت تعرف بالانقسامات السياسية، مؤشرة على وجود تحالفات اجتماعية - سياسية دائمة على المدى البعيد. إلا أن التآكل المعاصر للانقسامات السياسية في الديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة وضعف أنظمة الانقسام في البلدان النامية، من المرجح أن يجعل مفهوم (الانقسام السياسي) غير مناسب لتحليل الصلات البراجمية في المجتمعات المعاصرة. ولذلك، ينبغي أن يكون هناك مفهوم أكثر ملاءمة، خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية. وفي الوقت الذي تؤثر فيه على انقسامات مهمة في المجتمع، فإن الانقسامات حول القضايا أقل استقراراً ويمكن أن تكون متغيرة أو مؤقتة في النهاية، ما يوفر بديلاً ملائماً للمفهوم المستخدم على نطاق أوسع، والمتمثل في الانقسام السياسي (Kitschelt et al. ٢٠١٠).

٧ تتطابق عملية التوسيع المفاهيمي مع وجهات نظر معيارية مختلفة حول (الزبائنية)، و (تخصيص الأموال الحكومية لمشاريع محلية إرضاء للنواب، و (إشراء الأصوات)، و (المخصصات) و (الروابط البراجمية). في حين ينظر في الأدبيات السياسية الأميركية إلى أنشطة المرشحين الموجودين في السلطة، مثل تخصيص الأموال الحكومية للمشاريع المحلية وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية على أنها توفر الاستقرار وتسهل صنع السياسات البراجمية في المجالس التشريعية، فإن نفس أنماط النشاطات التي تتم ملاحظتها في البلدان النامية تعد مضرّة بالسياسات الفاسدة والأنظمة الحزبية غير المكتملة (انظر على سبيل المثال Evans ٢٠٠٤).

٨ يتم حساب المؤشر المتعلق بالمواطنين على أنه متوسط مؤشرين جزئيين، (مؤشر رمزي ومؤشر المحتوى). يكرر المؤشر الرمزي استراتيجية قياس منارينغ وتوركال (٢٠٠٦)، ويتنبأ بخيارات التصويت على أساس وصف المستطلعة آراؤهم لأنفسهم على أنهم يمينيين أو يساريين. يحاول النموذج المتعلق بالمحتوى الاقتراب من قياس على أساس المحتوى للبناء البراجمي وذلك بالاعتماد على ثلاث قضايا تمثل معاً الانقسامات التنافسية الطاغية المحتملة: الدولة/ السوق، الديمقراطي/ الاستبدادي، والمحافظ/ الليبرالي، بما يتعلق بالمواقف حيال القضايا الأخلاقية. رغم أنه لا يتمتع بأهمية متساوية في جميع القضايا، فإننا نعتقد، أنها إذا أخذت كمجموعة، فإن هذه المحاور الثلاثة المتنافسة ينبغي أن يكون لها قدر من النفوذ على تفضيلات الأحزاب في الأماكن التي تكون فيها الروابط البراجمية هي الأقوى. الأسئلة التي تمثل هذه القضايا الثلاث هي: (أ) سلم من ١ إلى ١٠ = الموافقة الكاملة على أنه 'ينبغي تحقيق درجة أكبر من التساوي في الدخول' ١٠ = تساوي الموافقة الكاملة مع 'ينبغي أن يكون هناك فرق أكبر في الدخول لأن علينا تحفيز الجهود الفردية'؛ (ب) سلم من ١ إلى ٤ يعكس الاتفاق مع 'قد يكون للديمقراطية مشاكل لكنها أفضل من أي شكل آخر من الحكم'؛ (ج) سلم من ١ إلى ١٠ = الإجهاض 'يمكن تبريره دائماً'؛ ١٠ = 'لا يمكن تبريره أبداً'. ان العلاقة المتبادلة بين المؤشر الرمزي ومؤشر المحتوى مرتفعة جداً بالنسبة لتسعينيات القرن العشرين والعشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين (٩٦٢، و ٩٧٦، ٠، على التوالي).

يستند المؤشر القائم على رأي الخبراء إلى مسح الخبراء الذي أجراه هيربرت كيتشيلت في أكثر من ٨٠ بلداً في سائر أنحاء العالم. من بين الإجراءات المختلفة (لكن المتشابهة) الموصوفة والتي يذكرها كيتشيلت وآخرون (٢٠١٠)، فإن الدراسة الحالية تعتمد على نتائج إجراء 'كوبوزال - ٤' ('copsal-4'). طبقاً لكيتشيلت وفريز (Kitschelt and Freeze ٢٠١٠)، فإن هذا الإجراء يحدد تماسك، وبروز واستقطاب الأحزاب السياسية حول مجموعة من أربع قضايا (القضايا الثلاث التي تحظى على أعلى العلامات في 'كوبوزال - ٤' والمغطاة في المجموعة العامة من القضايا (D١-D٥) التي تم طرحها في كل بلد، والتي يمكن أن يكون من بينها اثنتان

فقط قضايا اقتصادية، إضافة إلى علامة وأحدة تعطى على قضية تتعلق بالبلد وتتم ملاحظتها في (D١-D٥). وهذا مقياس ملائم لأنه يستند إلى مجموعة محورية من ثلاث قضايا موجودة في جميع البلدان، بينما يفسح بعض المجال للتباينات ذات الصلة على المستوى الوطني. من شأن هذا أن يمنع معاقبة الحالات التي ترتفع فيها البنية البرمجية، لكنها ترتبط بالقضايا غير المغطاة في الاستبيان العام.

٩ هذه النتيجة مهمة فقط على المؤشر (م)، وبارزة بثبات، رغم أنها ليست كبيرة إحصائياً، بالنسبة للمؤشر (خ).

١٠ هذه النتيجة مهمة فقط على المؤشر (م).

١١ الاستثناء الوحيد لهذا هو الصحة في المؤشر (خ).

الروابط بين الأحزاب والناخبين والحكومة الحزبية المسؤولة

- Achen, Christopher, 'Measuring Representation: Perils of the Correlation Coefficient', *American Journal of Political Science*, 21 (1977), pp. 805–15
- Adams, James, *Party Competition and Responsible Party Government* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 2001a)
- Alcántara, Manuel and Rivas, Cristina, 'Las Dimensiones de la Polarización Partidista en América Latina' [Dimensions of Party Polarization in Latin America], *Política y Gobierno*, 14/2 (2007), pp. 349–90
- Alcántara Saez, Manuel (ed.), *Elites Parlamentarias en Iberoamérica* [Parliamentarian Elites in Iberoamerica] (Salamanca: University of Salamanca)
- Aldrich, John, *Why Parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America* (Chicago: University of Chicago Press, 1995)
- Alesina, Alberto, 'Credibility and Convergence in a Two-party System with Rational Voters', *American Economic Review*, 78 (1988), pp. 796–805
- Auyero, Javier, *Poor People's Politics* (Durham, N.C.: Duke University Press, 2000)
- Ansolabehre, Stephen, Rodden, Jonathan and Snyder, James, 'The Strength of Issues: Using Multiple Measures to Gauge Preference Stability, Ideological Constraint, and Issue Voting', *American Political Science Review*, 102/2 (2008), pp. 215–32
- Baland, Jean Marie and Robinson, James, 'How Does Vote Buying Shape the Economy?', in Frederic Schaffer (ed.), *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007), pp. 123–44
- Bleck, Jaimie and van de Walle, Nicholas, 'Parties and Issues in Francophone West Africa: Towards a Theory of Non-Mobilization', *Democratization*, 18/5 (2011), pp. 1125–45
- Brambor, Thomas, Clark, William Roberts and Golder, Matt, 'Are African Party Systems Different?', *Electoral Studies*, 26 (2006), pp. 315–23
- Chandra, Kanchan, *Why Ethnic Parties Succeed: Patronage and Ethnic Head Counts in India* (New York: Cambridge University Press, 2004)
- Converse, Philip and Pierce, Roy, *Political Representation in France* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986)
- Cox, Gary, *Making Votes Count: Strategic Coordination in the World's Electoral Systems* (New York: Cambridge University Press, 1997)
- Crisp, Brian and E. Ingall, Rachael, 'Institutional Engineering and the Nature of Representation: Mapping the Effects of Electoral Reform in Colombia', *American Journal of Political Science*, 46/4 (2002), pp. 733–48

- Dalton, Russell, 'Political Parties and Political Representation', *Comparative Political Studies*, 17 (1985), pp. 267–99
- Dix, Robert, 'Cleavage Structures and Party Systems in Latin America', *Comparative Politics*, 22/1 (1989), pp. 23–37
- Epstein, Daniel, 'Clientelism Versus Ideology: Problems of Party Development in Brazil', *Party Politics*, 15/3 (2009), pp. 335–55
- Erikson, R., MacKuen, M. and Stimson, J., *The Macro Polity* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002)
- Garcé, Adolfo, "Panorama de la relación entre think tanks y partidos políticos en América Latina", in Mendizabal et al. (ed.), *Dime a quién escuchas: Think Tanks y partidos políticos en América Latina* [Thinking Politics: Think Tanks and Political Parties in Latin America] (Lima: IDEA-ODI, 2009), pp. 23–58
- Golder, Matt and Stramski, Jacek, 'Ideological Congruence and Electoral Institutions', *American Journal of Political Science*, 54/1 (2010), pp. 90–106
- Heller, Patrick, *The Labor of Development: Workers and the Transformation of Capitalism in Kerala, India* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999)
- Hinich, Melvin and Munger, Michael, *Ideology and the Theory of Political Choice* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1994)
- Holmberg, Sören, 'Collective Policy Congruence Compared', in Warren E. Miller, Roy Pierce, Jacques Thomassen, Richard Herrera, Sören Holmberg, Peter Esausson and Bernhard Webels (eds.), *Policy Representation in Western Democracies* (Oxford: Oxford University Press, 1999)
- Irwin, Galen and Thomassen, Jacques, 'Issue-consensus in a Multi-party System: Voters and Leaders in the Netherlands', *Acta Politica*, 10 (1975), pp. 389–420
- Iversen, Torben, 'Political Leadership and Representation in Western European Democracies: A Test of Three Models of Voting', *American Journal of Political Science*, 38 (1994), pp. 45–74
- Iversen, Torben, 'The Logics of Electoral Politics: Spatial, Directional and Mobilizational Effects', *Comparative Political Studies*, 27 (1994a), pp. 155–189
- Kitschelt, Herbert, 'Linkages between Citizens and Politicians in Democratic Polities', *Comparative Political Studies*, 33/6–7 (2000), pp. 845–79
- Kitschelt, Herbert and Freeze, Kent, 'Programmatic Party System Structuration: Developing and Comparing Cross-national and Cross-party Measures with a New Global Data Set', Paper presented at the American Political Science Association, Washington, D.C., 3 September 2010
- Kitschelt, Herbert, Hawkins, Kirk, Rosas, Guillermo and Zechmeister, Elizabeth-Jean, *Latin American Party Systems* (New York: Cambridge University Press, 2010)

- Kitschelt, Herbert and Kselman, Daniel, 'The Organizational Foundations of Democratic Accountability: Organizational Form and the Choice of Electoral Linkage Strategy', Paper presented at the American Political Science Association, Washington, D.C., 3 September 2010
- Kitschelt, Herbert, Mansfeldova, Zdenka, Markowski, Radoslaw and Tóka, Gábor, *Post-communist Party Systems: Competition, Representation, and Inter-party Cooperation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999)
- Kitschelt, Herbert and Wilkinson, Steven, *Patrons, Clients and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition* (New York: Cambridge University Press, 2007)
- Kolhi, Atul, *The State and Poverty in India* (New York: Cambridge University Press, 1987)
- Magaloni, Beatriz, Diaz-Cayeros, Alberto and Estevez, Federico, 'Clientelism and Portfolio Diversification: A Model of Electoral Investment with Applications to Mexico', in Herbert Kitschelt and Steven Wilkinson (eds.), *Patrons, Clients, and Policies: Patterns of Democratic Accountability* (New York: Cambridge University Press, 2007)
- Mainwaring, Scott and Torcal, Mariano, 'Party System Institutionalization and Party System Theory after the Third Wave of Democratization', in Richard S. Katz and William Crotty (eds.), *Handbook of Party Politics* (London: Sage, 2006), pp. 204–27
- Manin, Bernard, Przeworski, Adam, and Stokes, Susan C., 'Elections and Representation', in Bernard Manin, Adam Przeworski and Susan C. Stokes (eds.) *Democracy, Accountability, and Representation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 29–54
- Miller, Warren E. and Stokes, Donald, 'Constituency Influence in Congress', *American Political Science Review*, 57 (1963), pp. 165–77
- Morgan, Jana, 'Partisanship during the Collapse of the Venezuelan Party System', *Latin American Research Review*, 42/1 (2007), pp. 78–98
- Nichter, Simeon, 'Vote Buying or Turnout Buying? Machine Politics and the Secret Ballot', *American Political Science Review*, 102/1 (2008), pp. 19–31
- Otero, Patricia and Rodriguez-Zepeda, Juan Carlos, 'Measuring Representation in Latin America: A Study of Ideological Congruence between Parties and Voters', Paper presented at the American Political Science Association, Washington, D.C., 3 September 2010
- Piattoni, Simona (ed.), *Clientelism, Interests, and Democratic Representation: The European Experience in Historical and Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)

- Powell (Jr.), Bingham, 'The Ideological Congruence Controversy: The Impact of Alternative Measures, Data, and Time Periods on the Effects of Election Rules', *Comparative Political Studies*, 42/12 (2009), pp. 1475–92
- Powell (Jr.), Bingham, 'Political Representation in Comparative Politics', *Annual Review of Political Science*, 7 (2004), pp. 273–96
- Ranney, Austin, *The Doctrine of Responsible Party Government* (Urbana: University of Illinois Press, 1962)
- Rosas, Guillermo, 'The Ideological Organization of Latin American Legislative Parties: An Empirical Analysis of Elite Policy Preferences', *Comparative Political Studies*, 38/7 (2005), pp. 824–49
- Stokes, Susan C., 'Pork, by Any Other Name: Building a Conceptual Scheme of Distributive Politics', Paper presented at the American Political Science Association 2009 Annual Meeting, Toronto, 3–6 September 2009
- Stokes, Susan C., 'Perverse Accountability: A Formal Model of Machine Politics with Evidence from Argentina', *American Political Science Review*, 99/3 (2005), pp. 315–25
- Stokes, Susan C., *Mandates and Democracy: Neoliberalism by Surprise in Latin America* (New York: Cambridge University Press, 2001)
- Tavits, Margit and Letki, Natalia, 'When Left is Right: Party Ideology and Policy in Post-Communist Europe', *American Political Science Review*, 103/4 (2009), pp. 555–69
- Thomassen, Jacques, 'Empirical Research into Political Representation', in Kent Jennings and Thomas Mann (eds.), *Elections at Home and Abroad* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1994)
- Tomz, Michael and Van Houweling, Robert, 'The Electoral Implications of Candidate Ambiguity', *American Political Science Review*, 103/1 (2009), pp. 83–97
- Weissberg, Robert, 'Collective Versus Dyadic Representation in Congress', *American Political Science Review*, 72 (1978), pp. 535–47

تأهيم النظام الحزبي

- Caramani, Daniele, *The Nationalization of Politics: The Formation of National Electorates and Party Systems in Western Europe* (New York: Cambridge University Press, 2004)
- Chhibber, Pradeep and Kollman, Ken, *The Formation of National Party Systems: Federalism and Party Competition in Canada, Great Britain, India, and the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004)

- Chhibber, Pradeep and Kollman, Ken, 'Party Aggregation and the Number of Parties in India and the United States', *American Political Science Review*, 92 (1998), pp. 329–42
- Hicken, Allen, 'How Do Rules and Institutions Encourage Vote Buying?', in Frederic Schaffer (ed.), *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007), pp. 47–60
- Mainwaring, Scott and Jones, Mark, 'The Nationalization of Parties and Party Systems', *Party Politics*, 9/2 (2003), pp. 139–66
- Morgenstern, Scott and Swindle, Stephen M., 'Are Politics Local? An Analysis of Voting Patterns in 23 Democracies', *Comparative Political Studies*, 38/2 (2005), pp. 143–70

مأسسة النظام الحزبي

- Bielasiak, Jack, 'The Institutionalization of Electoral and Party Systems in Post-communist States', *Comparative Politics*, 34/2 (2000), pp. 189–210
- Centellas, Miguel, 'Bolivia's Party System after October 2003: Where Did all the Politicians Go?', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 28–31 August 2008
- Dalton, Russell J. and Weldon, Steven, 'Partisanship and Party System: Institutionalization', *Party Politics*, 13/2 (2007), pp. 179–96
- Dix, Robert, 'Democratization and the Institutionalization of Latin American Political Parties', *Comparative Political Studies*, 24/4 (1992), pp. 488–511
- Hagopian, Frances, 'Conclusions: Government Performance, Political Representation, and Public Perceptions of Contemporary Democracy in Latin America', in Frances Hagopian and Scott Mainwaring (eds.), *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 319–62
- Hicken, Allen, *Building Party Systems in Developing Democracies* (New York: Cambridge University Press, 2009)
- Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968)
- Jones, Mark P., 'The Role of Parties and Party Systems in the Policymaking Process', Paper presented at the Inter-American Development Bank Workshop on State Reform, Public Policies and Policymaking Processes, Washington, D.C., 28 February–2 March 2005
- Koo, Sejin, 'An Ever-underinstitutionalized Party System? Exploring the South Korean Case of Ideological Partisanship', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 2–5 September 2010

- Lipset, Seymour and Rokkan, Stein, *Party systems and voter alignments: Cross-national perspectives* (Toronto: The Free Press, 1967)
- Mainwaring, Scott, *Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization: The Case of Brazil* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1999)
- Mainwaring, Scott and Scully, Tim (eds.), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995)
- Mainwaring, Scott and Zoco, E., 'Political Sequences and the Stabilization of Interparty Competition: Electoral Volatility in Old and New Democracies', *Party Politics*, 2/13 (2007), pp. 155–78
- Malbrough, Monica, 'Political History and Party System Institutionalization in Sub-Saharan Africa', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 28–31 August 2008
- Morgan, Jana, Hartlyn, Jonathan, and Espinal, Rosario, 'Party System Institutionalization in the Dominican Republic: Ideology, Ethnicity and Migration', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 28–31 August 2008
- Mozaffar, Shaheen, Scarritt, James R. and Galaich, Glen, 'Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages, and Party Systems in Africa's Emerging Democracies', *American Political Science Review*, 97/3 (2003), pp. 379–90
- Payne, Mark, Kennedy, Steven, Zovatto, Daniel and Diaz, Mercedes, *La Política Importa: Democracia y Desarrollo en América Latina* [Democracies in Development: Politics and Reform in Latin America] (Washington, D.C.: Banco Interamericano de Desarrollo, 2003)
- Randall, Vicky and Svåsand, Lars, 'Party Institutionalization in New Democracies', *Party Politics*, 8/5 (2002), pp. 5–29
- Roberts, Kenneth and Wibbels, Erik, 'Party Systems and Electoral Volatility in Latin America: A Test of Economic, Institutional, and Structural Explanations', *American Political Science Review*, 93/3 (1999), pp. 575–90
- Sanchez, Omar, 'Party Non-systems: A Conceptual Innovation', *Party Politics*, 15/4 (2009), pp. 487–520
- Skalnik, Carol and Mikula, Susan, 'Institutionalizing Party Systems in Multiethnic States: Integration and Ethnic Segmentation in Czechoslovakia, 1918–1992', *Slavic Review*, 61/2 (2002), pp. 292–314
- Thames, Frank C. and Robbins, Joseph W., 'Party System Institutionalization and the Level of Democracy', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago 29 August–1 September 2007

- Beatty, Rachel, 'Authoritarian Legacies and Democratic Transitions: Enduring Effects for Africa's Political Party Systems', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, 30 August 2007
- Carey, John, and Polga-Hecimovich, John, 'Primary Elections and Candidate Strength in Latin America', *Journal of Politics*, 68/3 (2006), pp. 530-43
- Carey, John and Shugart, Matthew S., 'Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Ordering of Electoral Formulas', *Electoral Studies*, 14/4 (1995), pp. 417-39
- Coppedge, Michael, *Strong Parties and Lame Ducks: Presidential Patriarchy and Factionalism in Venezuela* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994)
- Cross, William, 'Democratic Norms and Party Candidate Selection: Taking Contextual Factors into Account', *Party Politics*, 14/5 (2008), pp. 596-619
- Desposato, Scot, 'Parties for Rent? Ambition, Ideology, and Party Switching in Brazil's Chamber of Deputies', *American Journal of Political Science*, 50/1 (2006), pp. 62-80
- Freidenberg, Flavia and Sánchez López, Francisco, 'Partidos políticos y métodos de selección de candidatos en América Latina: Una discusión sobre reglas y prácticas' [Parties and candidate selection in Latin America: A discussion about rules and practices], Paper prepared for the 23rd LASA Congress, Washington, D.C., 6-8 September 2001
- Hu, Weiwei and Heller, William, 'Investing in Agreement: Party Organization, Leadership Change, and Policy Positions', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 2-5 September 2010
- Katz, Richard, 'The Problem of Candidate Selection and Models of Party Democracy', *Party Politics*, 7/3 (2001), pp. 277-96
- Katz, Richard and Mair, Peter, 'Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party', *Party Politics*, 1 (1995), pp. 5-28
- Kitschelt, Herbert and Kselman, Daniel, 'The Organizational Foundations of Democratic Accountability: Organizational Form and the Choice of Electoral Linkage Strategy', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 1-5 September 2010
- Kitschelt, Herbert, *The Transformation of European Social Democracy* (New York: Cambridge University Press, 1994)
- Kuhonta, Erik M., 'Party Institutionalization: A Conceptual Reexamination through Southeast Asian Lenses', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, 30 August 2007

- Levitsky, Steven, *Transforming Labor-Based Parties in Latin America: Argentine Peronism in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003)
- Panebianco, Angelo, *Political Parties: Organization and Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988)
- Pennings, Paul and Hazan, Reuven, 'Democratizing Candidate Selection: Causes and Consequences', *Party Politics*, 7/3 (2001), pp. 267–75
- Salucci, Lapo, 'Left No More: Exit, Voice and Loyalty in the Dissolution of a Party', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, 28–31 August 2008
- Samuels, David, 'From Socialism to Social Democracy: Party Organization and the Transformation of the Workers' Party in Brazil', *Comparative Political Studies*, 37 (2004), pp. 999–1024
- Samuels, David, 'Sources of Mass Partisanship in Brazil', *Latin American Politics and Society*, 48/2 (2006), pp. 1–27
- Siavelis, Peter M. and Morgenstern, Scott (eds.), *Pathways to Power: Political Recruitment and Candidate Selection in Latin America* (University Park, Penn.: Pennsylvania State University Press, 2008)

صنع السياسات في المجالس التشريعية والأحزاب البراجية

- Ames, B., 'Electoral Rules, Constituency Pressures, and Pork Barrel: Bases of Voting in the Brazilian Congress', *Journal of Politics*, 57/2 (1995), pp. 2–25
- Amorim, Neto O., Cox, G. W., and McCubbins, M. D., 'Agenda Power in Brazil's Camara dos Deputados, 1989–98', *World Politics*, 55/4 (2003), pp. 550–78
- Carey, John, *Legislative Voting and Accountability* (New York: Cambridge University Press, 2008)
- Cox, G. W. and McCubbins, M., *Legislative Leviathan: Party Government in the House* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1993)
- Cox, G. W. and McCubbins, M., *Setting the Agenda: Responsible Party Government in the US House of Representatives* (New York: Cambridge University Press, 2005)
- Desposato, S. and Scheiner, E., 'Governmental Centralization and Party Affiliation: Legislator Strategies in Brazil and Japan', *American Political Science Review*, 102/4 (2008), pp. 509–24
- Dinas, E. and Gemenis, K., 'Measuring Parties' Ideological Positions with Manifesto Data: A Critical Evaluation of the Competing Methods', *Party Politics*, 16/4 (2009), pp. 427–50
- Evans, D., *Greasing the Wheels: Using Pork Barrel Projects to Build Majority Coalitions in Congress* (New York: Cambridge University Press, 2004)

- Fenno, R., *Home Style: House Members in Their Districts* (New York: Longman, 1978)
- Jones, M. and Hwang, W., 'Party Government in Presidential Democracies: Extending Cartel Theory Beyond the US Congress', *American Journal of Political Science*, 49/2 (2005), pp. 267–82
- Keefer, P. and Khemani, S., 'When Do Legislators Pass on Pork? The Role of Political Parties in Determining Legislator Effort', *American Political Science Review*, 103/1 (2009), pp. 99–102
- Mayhew, D., *Congress: The Electoral Connection* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974)
- McCubbins, M. and Kiewiet, R., *The Logic of Delegation: Congressional Parties and the Appropriations Process* (Chicago: The University of Chicago Press, 1991)
- Miller, W. and Stokes, D., 'Constituency Influence in Congress', *American Political Science Review*, 57/1 (1963), pp. 45–56
- Morgenstern, S. and Nacif, B., *Legislative Politics in Latin America* (New York: Cambridge University Press, 2002)
- Morgenstern, S., *Patterns of Legislative Politics: Roll-call Voting in Latin America and the United States* (New York: Cambridge University Press, 2004)

مشروع البيانات الانتخابية للأحزاب

- Adams, James, 'A Theory of Spatial Competition with Biased Voters: Party Policies Viewed Temporally and Comparatively', *British Journal of Political Science*, 31/1 (2001), pp. 121–58
- Bartolini, S. and Mair, P., *Identity, Competition and Electoral Availability: The Stabilisation of European Electorates, 1885–1985* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990)
- Benoit, Kenneth and Laver, Michael, 'Estimating Party Policy Positions: Comparing Expert Surveys and Hand-coded Content Analysis', *Party Politics*, 26 (2003), pp. 90–107
- Benoit, Kenneth and Laver, Michael, 'Benchmarks for Text Analysis: A Response to Budge and Pennings', *Party Politics*, 26 (2007), pp. 130–5
- Benoit, Kenneth, Laver, Michael and Mikhaylov, Slava, 'Treating Words as Data with Error: Estimating Uncertainty in the Comparative Manifesto Project', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, 29 August–1 September 2007
- Dinas, E. and Gemenis, K., 'Positions with Manifesto Data: A Critical Evaluation of the Competing Methods', *Party Politics*, 16/4 (2009), pp. 427–50

- Evans, G. and Norris, P. *Critical Elections: British Parties and Voters* (London: Sage Publications, 1999)
- Franzmann, S. and Kaiser, A., 'Locating Political Parties in Policy Space: A Reanalysis of Party Manifesto Data', *Party Politics*, 12/2 (2006), pp. 163–88
- Gabel, M. and Huber, J., 'Putting Parties in Their Place: Inferring Party Left-Right Ideological Positions from Party Manifestos Data', *American Journal of Political Science*, 44/1, (2000), pp. 94–103
- Janda, K., Harmel, R. Edens, C. and Goff, P., 'Changes in Party Identity: Evidence from Party Manifestos', *Party Politics*, 1/2 (1995), pp. 171–96
- Keman, H., 'Experts and Manifestos: Different Sources—Same Results for Comparative Research?', *Electoral Studies*, 26/1 (2007), pp. 76–89
- Mair, P., *The Changing Irish Party System: Organisation, Ideology and Electoral Competition* (London: Frances Pinter, 1987)
- Meguid, B., 'Competition Between Unequals: The Role of Mainstream Party Strategy in Niche Party Success', *American Political Science Review*, 99/3 (2005), pp. 347–59
- Pelizzo, Ricardo, 'Party Positions or Party Direction? An Analysis of Party Manifesto Data', *West European Politics*, 26 (2003), pp. 67–89
- Petry, F., 'The Policy Impact of Canadian Party Programs: Public Expenditure Growth and Contagion from the Left', *Canadian Public Policy/Analyse de Politiques*, 14/4 (1988), pp. 376–89
- Petry, F., 'Fragile Mandate: Party Programmes and Public Expenditures in the French Fifth Republic', *European Journal of Political Research*, 20/2 (1991), pp. 149–71
- Schofield, Norman, 'Political Competition and Multiparty Coalition Governments', *European Journal of Political Research*, 23/1 (1993), pp. 1–33
- Strom, K. and Lejpart, J. Y., 'Ideology, Strategy, and Party Competition in Postwar Norway', *European Journal of Political Research*, 17/3 (1989), pp. 263–88
- Walgrave, S. and Nuytemans, M., 'Friction and Party Manifesto Change in 25 Countries, 1945–98', *American Journal of Political Science*, 53/1 (2009), pp. 190–206
- Webb, P. D., *The Modern British Party System* (London: Sage Publications, 2000)

مجموعات المصالح والمنظمات غير الحكومية. والمؤسسات البحثية والسياسات البرامجية

- Baier, Gerald and Bakvis, Herman, 'Think Tanks and Political Parties: Competitors or Collaborators?', *Canadian Journal of Policy Research*, 2/1 (2001), pp. 107–13

- Burstein, Paul and Linton, April, 'The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Movement Organizations on Public Policy: Some Recent Evidence and Theoretical Concerns', *Social Forces*, 81/2 (2002), pp. 381–408
- Kitschelt, Herbert, 'Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies', *British Journal of Political Science*, 16/1 (1986), pp. 57–85
- Mendizabal, Enrique and Sample, Kristen, *Dime a quién escuchas: Think Tanks y partidos políticos en América Latina* [Thinking Politics: Think Tanks and Political Parties in Latin America] (Lima: International IDEA-ODI, 2009)
- Rohrschneider, Robert, 'Impact of Social Movements on European Party Systems', *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 528 (1993), pp. 157–70
- Roseblum, Nancy, 'Political Parties as Membership Groups', *Columbia Law Review*, 100/3 (2000), pp. 813–44
- Schwartz, Mildred A., 'Interactions Between Social Movements and US Political Parties', *Party Politics*, 16/5 (2010), pp. 587–607
- Van der Heijden, Hein-Anton, 'Political Parties and NGOs in Global Environmental Politics', *International Political Science Review*, 23/2 (2002), pp. 187–201
- Verdier, Daniel, 'The Politics of Public Aid to Private Industry: The Role of Policy Networks', *Comparative Political Studies*, 28/1 (1995), pp. 3–42
- Weaver, Kent, 'The Changing World of Think Tanks', *Political Science and Politics*, 22/3 (1989), pp. 563–78

أسباب وتبعات أنظمة الأحزاب البراجمجة

- Baland, Jean Marie and Robinson, James, 'How Does Vote Buying Shape the Economy?', in Frederic Schaffer (ed.), *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007), pp. 123–44
- Bates, Robert, *When Things Fall Apart* (New York: Cambridge University Press, 2010)
- Desposato, Scott, 'How Does Vote Buying Shape the Legislative Arena?', in Frederic Schaffer (ed.), *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007), pp. 101–22
- Hagopian, Frances and Magaldi de Sousa, Mariana, 'Framing Programmatic Competition in Latin America: Strategic Party Behavior and Neoliberal Reforms', Paper prepared for the Workshop on Political Parties in the Developing World, Princeton University, 30 April–1 May 2010
- Hicken, Allen, 'How Effective Are Institutional Reforms?', in Frederic Schaffer

- (ed.), *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder: Colo.: Lynne Rienner, 2007), pp. 145–60
- Janda, Kenneth and King, Desmond S., ‘Formalizing and Testing Duverger’s Theories on Political Parties’, *Comparative Political Studies*, 18/2 (1985), pp. 139–69
- Jones, Mark P., ‘The Role of Parties and Party Systems in the Policy Making Process’, Paper presented at State Reform, Public Policies, and Policymaking Processes, Inter-American Development Bank, Washington, D.C., 28 February–2 March 2005
- Keefer, Philip, ‘Programmatic Parties: Where do They Come from and do They Matter?’, Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, 31 August 2006
- Lyne, Mona, ‘Rethinking Economics and Institutions: The Voter’s Dilemma and Democratic Accountability’, in Herbert Kitschelt and Steven Wilkinson (eds.), *Patrons, Clients, and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 159–81
- Mainwaring, Scott, Bejarano, Ana Maria and Pizarro, Eduardo, *The Crisis of Democratic Representation in the Andes* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006)
- Mainwaring, Scott and Scully, Timothy R. (eds.), *Democratic Governance in Latin America* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010)
- Powell, Bingham, *Contemporary Democracies: Participation, Stability and Violence*, (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982)
- Schaffer, Frederic, *Elections for Sale: The Causes and Consequences of Vote Buying* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007)
- Schmitt, Hermann and Thomassen, J. J. A., *Political Representation and Legitimacy in the European Union* (New York: Oxford University Press 1999)
- Shefter, Martin, ‘Trade Unions and Political Machines: The Organization and Disorganization of the American Working Class in the Late Nineteenth Century’, in Ira Katznelson and Aristide Zolberg (eds.), *Working Class Formation: Nineteenth Century Patterns in Western Europe and the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986).
- Shefter, Martin, ‘Political Parties and the State: The American Political History’, in Ira Katznelson, Martin Shefter and Theda Skocpol (eds.), *Princeton Studies in American Politics: Historical, International, and Comparative Perspectives* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995)

الفصل ٢

الفصل ٢

الأحزاب والأنظمة الحزبية

البرامجية: الفرص والقيود

هربرت كيتشيليت وبيي-تنغ وانغ

مقدمة

تعد الديمقراطية النظام السياسي الوحيد الذي يحتوي قواعد مكتوبة لإخضاع الأشخاص المكلفين بالحكم لمساءلة المواطنين. وتشمل هذه القواعد الانتخابات الدورية للنواب، الذين يترشحون عادة على قوائم حزبية، إضافة إلى وجود حقوق سياسية ومدنية مضمونة تتيح المجال للمواطنين لإخضاع المسؤولين العامين لنقاش مفتوح. لكن عندما تتاح الفرصة للمواطنين لمساءلة السياسيين المنتخبين، ما هو نوع الأداء السياسي الذي يجعلهم يفضلون حزباً ما وسياسييه؟ بالمقابل، عندما يستعد السياسيون للانتخابات التالية، كيف يظهرون استجاباتهم للمواطنين من أجل كسب قبولهم؟ تظهر الأبحاث التجريبية أن عدداً كبيراً من العوامل يلعب دوراً في تعبير المواطنين عن قبولهم للأحزاب السياسية. ولعدد من الأسباب المختلفة، فإن النظرية الديمقراطية المعيارية تضع قيمة كبيرة على التنافس الديمقراطي بين الأحزاب والسياسيين، استناداً إلى الاعتبارات (البرامجية) بدلاً من الاعتبارات (الزبائية) أو الشخصية).

يحاول هذا الفصل الخروج بإجابات أولية حول الأسباب التي تدفع الأحزاب السياسية والسياسيين لاتخاذ قرار بمنح الأولوية أو التركيز على البرامج والسياسات سعياً للنجاح الانتخابي، بدلاً من الاعتماد على عوامل الجذب الزبائية أو الشخصية.

يتكون الفصل من أربعة أقسام. يقدم القسم الأول أفكار الأحزاب وأنظمة الأحزاب البرامجية. ويقدم القسم الثاني ثلاث مجموعات من العوامل التي يحتمل أن تؤثر في تشكيل الأحزاب البرامجية: الظروف الناعمة والصلبة والمحتملة التي توصف، جنباً إلى جنب، مع الحالات والبيانات التي يعتمد عليها هذا البحث.^١ القسم الثالث يقدم ويناقش نتائج كل مجموعة من العوامل. ويختتم القسم الرابع بملخص للنتائج الرئيسية.

الأحزاب والأنظمة الحزبية البرلمانية

تظهر الأبحاث التجريبية أنه عندما تتاح للمواطنين فرصة لإخضاع السياسيين للمساءلة، فإن عدداً من الاعتبارات يلعب دوراً في ذلك. يمكن أن يمنح المواطنون قيمة للخصائص الشخصية للمرشحين (الكاريزما التي يتمتع بها السياسي)؛ أو أن يطوروا علاقات عاطفية مع حزب يقوم على تجارب شخصية أو عائلية (الانتماء الحزبي)؛ أو أن يفضلوا استعداد الحزب لترشيح ممثلين يتشاطرون خصائص مماثلة مثل النوع الاجتماعي، أو العرق، أو الأصول الإثنية أو الطبقية (التمثيل الوصفي)؛ أو يكافئون الحزب على تقديمه منافع مادية تستهدف ناخبيه، سواء كان من خلال الهدايا (شراء الأصوات)، أو تقديم الوظائف في القطاع العام (المحسوبية) أو المزايا الاجتماعية (مثل السكن الشعبي المدعوم، أو المعاشات التقاعدية للمعاقين أو المساعدات للعاطلين عن العمل)، أو عقود المشتريات ووسائل أخرى من علاقات التمثيل القائم على العلاقة بين الراعي والخبير.

كما يمكن للمواطنين أن يصوتوا للأحزاب على أساس قدرتها على تقديم المنافع التي يريدها كل المواطنين (على سبيل المثال، المنافع الجماعية مثل المستويات المنخفضة من التضخم والسلام والنمو الاقتصادي) أو إعادة توزيع الموارد والسلطة على المجموعات (مثل الضرائب التي تعيد توزيع الثروة أو المنافع الخاصة، مثل دعم الدخل وضمان البطالة أو الرعاية الصحية) من خلال سياسات يتم وضعها لهذه الغايات.

بالنسبة للمواطنين، فإن جميع هذه الاعتبارات يمكن أن تحظى بأهمية متساوية، ولا يكون أي عامل منفرد واحد هو العامل الحاسم. يمكن للأحزاب والسياسيين أيضاً أن يحاولوا التواصل مع المواطنين عن طريق استحضار جملة من الاعتبارات المختلفة في الوقت نفسه.

ببساطة، فإن ما يجعل حزباً من الأحزاب برامجياً هو تأكيده على السياسات. السياسات هي مسارات عمل رسمية يترتب عليها تبعات ينظر إليها المواطنون بإيجابية (بوصفها منافع) أو سلبية (بوصفها تكاليف). تؤثر هذه التبعات على فئات كبيرة من المواطنين، بصرف النظر عما إذا كان الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئات قد صوتوا للحزب أو لا. يصبح الحزب برامجياً عندما يتخذ الخطوات الآتية:

- يعلن عن أهداف برامجية ويتنافس على أساسها. وهذا يتطلب من سياسيي الحزب الاتفاق على بعض المواقف بشأن السياسات و (في معظم الأحيان) أن يتحدثوا بصوت واحد حولها (التماسك)، وبالتالي يحدثون (صوتاً حزبياً) يعلو على الأصوات المنفردة لكل من السياسيين على حدة.
- ينطبق التماسك الداخلي خصوصاً على القضايا التي يهتم بها الحزب، وتظهر في إستراتيجياته في التواصل الانتخابي مع الناخبين المحتملين (بروز القضايا).
- ينبغي أن تكون مواقفه متميزة عن مواقف الأحزاب الأخرى (تنافس في المواقف). إذا لم يكن هناك اختلاف بين الأحزاب، فإنها لا تستطيع اجتذاب الناخبين على أساس القضايا. السياسات البرامجية تتطور فقط إذا أحدثت الأحزاب ما يكفي من

(الاستقطاب السياسي) بين الأحزاب، بحيث تأخذ مواقف متعارضة حول القضايا المعنية.

ينبغي على الحزب الفائز أو الأحزاب الفائزة التي تشكل الحكومة أن تظهر التزاماً جدياً بالوفاء بالوعود التي قطعتها خلال الحملة الانتخابية للحزب. أما مدى نجاح الحكومات الحزبية فيعتمد بالطبع ليس فقط على جهودها، بل أيضاً على الظروف الخارجية التي تمنح اللاعبين الخارجيين بعض التأثير على نتائج السياسات، أو على القدرات الإدارية للدولة في تنفيذ السياسات. وبالطبع، فإن تغير الظروف أو التفضيلات الشعبية يمكن أن يعيق هذه العملية.

فقط عندما تحقق الأحزاب هذه الشروط (التماسك الداخلي فيما يتعلق بالقضايا المهمة التي يمكن أن تثير الاستقطاب في حزب من الأحزاب مقارنة بمنافسيه، والتي سيتم تنفيذها إذا وصل الحزب إلى السلطة)، يقدم للناخبين بالتزامن خيار بين برامج متعددة في المشهد السياسي. يُعد الجهد الذي تبذله الأحزاب لتقديم سياسات واضحة ومتميزة وذات مصداقية شرطاً ضرورياً لكن غير كاف لإقامة نظام حزبي يستند إلى الصلات البراجمية بين الناخبين والأحزاب. ينبغي على المواطنين المساهمة أيضاً في هذه الصلات: على الأقل، ينبغي على بعض المواطنين أن يفهموا أهداف الحزب وأن يكون لهم تفضيلات شخصية فيما يتعلق بهذه الأهداف. إذا طور المواطنون مواقفهم الشخصية حيال القضايا، يصبح بوسعهم تحديد علاقتهم بالأحزاب واستخدام تلك المعلومات لاتخاذ القرار بشأن الحزب الذي يؤيدونه. على المواطنين الاختيار بين الأحزاب استناداً إلى أهدافها المعلنة بشأن السياسات. وكما تسود هذه العلاقة البراجمية بين المواطنين والأحزاب على غيرها من أنماط الصلات المحتملة، ينبغي أن يحدث التقاء بين السياسات التي يطالب بها المواطنون وتلك التي يعتزم السياسيون تقديمها. بعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك علاقة تمثيل من نوع ما بين المواطنين والأحزاب.

تختلف الصلات البراجمية بين المواطنين والسياسيين عن العلاقات الزبائنية أو الكاريزمية. تحشد الأحزاب الزبائنية الناخبين من خلال الاحتفاظ بالمنافع المستهدفة لناخبين معينين أو مجموعات صغيرة من الناخبين، في حين أن الأحزاب الكاريزمية تجتذب الناخبين على أساس المؤهلات الشخصية المتميزة والفريدة لزعمائها التي تبعث الثقة والولاء لدى الناخبين، بدلاً من اجتذابهم للسياسات أو المنافع المادية التي تستهدف مجموعات معينة. تستند العلاقة بين الناخبين والأحزاب في الترتيب الزبائني إلى المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين. يدخل الناخب في تبادل للمنافع المادية مع الحزب على أساس التوقع بأنه سيعبر عن هذا التأييد في المستقبل القريب. لا يتم توفير هذه المنافع لكل الدائرة الانتخابية، بل لأفراد الشبكة الزبائنية للحزب.

يولّد كل نمط من هذه الصلات ديناميكية تنافسية بين الأحزاب. عندما تلقى الرسائل البراجمية صدى لدى الناخبين، فإن الأحزاب تتنافس من خلال تقديم حزم سياسات تجتذب الناخبين. وفي الحالات التي يسودها النمط الزبائني، تحاول الأحزاب المزودة على بعضها بعضاً بتقديم المنافع المؤقتة التي تستهدف مجموعات معينة. وعندما تتمتع قيادات الأحزاب بشعبية لدى الناخبين، فإن الأحزاب تبذل اهتماماً خاصاً بصقل أسلوب وعادات ورموز السياسيين الرئيسيين فيها.

المربع ٢، ١. البناء البراجمي في الأنظمة الحزبية في البلدان التي جرت فيها دراسات الحالات

في جمهورية الدومينيكان، لا تظهر الأحزاب جاذبية براجمية كبيرة. تفتقر مواقف الأحزاب بخصوص البرامج إلى التركيز، وبالتالي لا يستطيع الناخبون الاختيار بين الأحزاب استناداً إلى مثل تلك المعلومات. تتنافس الأحزاب بشكل أساسي استناداً إلى أدائها الزبائني والكاريزمي.

في البرازيل، لا يظهر الناخبون قدرة كبيرة على الاختيار بين الأحزاب استناداً إلى المواقف حيال السياسات، لكن بعض الأحزاب الرئيسية بدأت ببذل جهود براجمية على مدى الأعوام العشرين الماضية، وبخاصة حزب العمال على اليسار، والديمقراطيون الاجتماعيون على يمين الوسط وليبراليو (السوق) على اليمين. ينخرط النظام الحزبي البرازيلي في تغييرات ديناميكية لإستراتيجيات العلاقات بين المواطنين والسياسيين تُحدث تحولاً من الجاذبية الزبائنية إلى الجاذبية البراجمية.

في تاوان، وحتى الماضي القريب كان الحزبان الرئيسيان مختلفان برامجياً حول مجموعة صغيرة من القضايا واستمر في التنافس على الناخبين بشكل أساسي، لكن ليس حصرياً، استناداً إلى الجهود الزبائنية.

في الهند، ينزع النظام الحزبي المعقد جداً والمتنوع والإقليمي إلى العمل بشكل رئيس على أساس زبائني وليس على أساس براجمي، ولم يتغير هذا خلال العقود الأخيرة، رغم أن هناك استثناءات تشمل حزبين شيوعيين صغيرين، إضافة إلى حزبين إقليميين وبعض الفصائل الحزبية. *

في كوريا الجنوبية، خضعت الأحزاب الرئيسية لتغييرات عميقة حولتها من الجاذبية الزبائنية إلى أشكال ذات صبغة براجمية طاغية عند بداية الألفية، إلا أن الناخبين لم يتغيروا بنفس القدر، حيث إنهم لا يختارون من بين الأحزاب على أساس الاختلافات بين برامجها.

في تركيا، عززت الأحزاب الجديدة التي أسست منذ مطلع التسعينيات، إضافة إلى الإصلاحات الحزبية، الجهود البراجمية للأحزاب السياسية الرئيسية. إلا أن الأحزاب تجمع بين جهودها البراجمية وجهود زبائنية حثيثة (أحزاب أفضل شيء من كل شيء). كما في كوريا الجنوبية، ليس هناك الكثير من الأدلة حتى الآن على قدرة الناخبين على بناء خياراتهم استناداً إلى السياسات البراجمية المختلفة للأحزاب.

أخيراً، في بلغاريا، وعلى مستوى النخب، فإن البنية البراجمية للأحزاب متفاوتة، ويعود ذلك جزئياً إلى التقلب والتغير المستمر في الأحزاب الموجودة في السلطة بين الأحزاب غير الاشتراكية. يختار الناخبون بشكل أكثر وضوحاً بين الأحزاب بناء على مواقفها حيال السياسات أكثر مما يحدث في بلدان أخرى، إلا أن النخب السياسية لا تعلن أولوياتها الحزبية بالوضوح الموجود في كوريا الجنوبية وتركيا.

* ملاحظة: يمكن اعتبار ظهور حزب الرجل العادي (Aam Aadmi Party (AAM عام ٢٠١٣ أيضاً استثناء، لكن لا يزال الوقت مبكراً للحكم على ذلك.

لماذا تصبح الأحزاب والأنظمة الحزبية أكثر أو أقل براجمية؟

يمكن تقسيم الظروف التي قد تفسر لماذا تصبح الأحزاب والأنظمة الحزبية أكثر أو أقل براجمية إلى ثلاث فئات. أولاً، قد يكون هناك ظروف خارجية (صلبة) لا يستطيع السياسيون ببساطة تغييرها على المدى القصير أو المتوسط، أو يمكن أن تنطوي على تغييرات كبيرة في بنية القوى في الدولة. يستكشف هذا القسم ما إذا كانت الظروف الأربعة الآتية تشكل عوائق (صلبة) (أو ميسرات) للتنافس البراجمي بين الأحزاب: (١) حرية الانتخابات ونزاهتها، (٢) الخبرة التراكمية بالممارسة الديمقراطية، (٣) التنوع العرقي، (٤) التنمية الاقتصادية.

ثانياً، هناك مجموعة من الظروف (الناعمة) المحتملة التي قد تحدّ أو تعزّز من قدرة حزب من الأحزاب على التنافس براجمياً، لكنها تقع إلى حد كبير تحت سيطرة السياسيين. يمكن للسياسيين أن يغيروا هذه الظروف بما يكفي لتعزيز أو تقليص قدرة الأحزاب على التنافس براجمياً. تتمثل الظروف الناعمة التي يتم تناولها هنا في: (١) إستراتيجية التنمية السياسية - الاقتصادية، (٢) الأزمات الاقتصادية، (٣) تنافسية العملية الانتخابية، (٤) التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية والتجمعات الحزبية في المجالس التشريعية.

وأخيراً، ثمة مجموعة ثالثة من الظروف التي يمكن أن تؤثر بتنافسية الحزب البراجمي، إلا أن الأدلة على هذا الأمر لا تزال حالياً مجزأة وغير منتظمة، بحيث لا يمكن الركون إليها في تحديد دورها السببي بأي درجة من الثقة. أما الطرفان المحتملان اللذان تم تحديدهما فهما: (١) دور المؤسسات الديمقراطية، (٢) دور المجتمع المدني.

الحالات والبيانات

يستند التحليل الموثق هنا إلى دراسات حالات نوعية معمقة، وكذلك إلى أدلة كمية مقارنة ومنهجية. والهدف، هو تحديد الظروف التي يحتمل أن تبذل الأحزاب في ظلها جهوداً لمنح الأولوية للبرامج، وكي تخضع نفسها للمساءلة من قبل الناخبين الذين سيحكمون على هذه الجهود. تستند الإستراتيجية الأولى في التحليل إلى مجموعة من سبع دراسات حالات نوعية للبلدان من البرازيل وبلغاريا وجمهورية الدومينيكان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا. وتغطي ما مجمله ٤٥ حزباً في مختلف البيئات وعلى مدار فترة زمنية. جميع هذه البلدان بلدان نامية و/ أو حديثة التحول إلى الديمقراطية، وتم اختيارها طبقاً للتفاوت في: (١) مدى قيام الأحزاب بجهود براجمية و/ أو قيامها بتغيير هذه الجهود خلال العشرين عاماً الماضية، (٢) قدرة الناخبين على الاختيار بين الأحزاب استناداً إلى مجموعات البرامج التي تمتلكها.

تستند المجموعة الثانية من الحالات إلى مسح الخبراء في مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، الذي أجري في ٨٨ بلداً وشمل أكثر من ١٤٠٠ شخص وغطى ما مجموعه ٥٠٦ أحزاب في سائر أنحاء العالم في الديمقراطيات الانتخابية أو الأنظمة الهجينة التي فيها أكثر من مليوني نسمة.^٢ تستخدم هذه البيانات لوصف وشرح مستويات جهود وتنافس الأحزاب البراجمية. وبفضل هذا الكم الكبير من المعلومات حول الأحزاب التي تحتويها مجموعة البيانات هذه، فإن المسح يسمح بوضع إجراءات وصفية لجهود الأحزاب البراجمية والزبائنية.

- فيما يتعلق بالجهود البراجمية، تكشف البيانات عن مدى بناء الأحزاب لبرامج جذب داخلية متماسكة على الأقل فيما يتعلق بمجموعة فرعية من قضايا السياسات البارزة، وتمييز أنفسها عن بعضها بعضاً بتبني مواقف مختلفة حيال القضايا (الاستقطاب). تسمح هذه المعلومات ببناء مؤشر للجهود البراجمية الحزبية التي تحيط بقدرة الحزب على جمع التماسك، وإبراز القضايا والاستقطاب هو: CoSaIPo. يمكن حساب مؤشر CoSaIPo للأحزاب المنفردة ولجميع المتنافسين في النظام الحزبي على حد سواء.

- فيما يتعلق بالزبائنية، وضع الخبراء درجات على ما إذا كانت الأحزاب تستهدف ناخبين أفراداً أو مجموعات صغيرة من الناخبين، حيث تقدم لهم منافع مثل الهدايا الشخصية أو المال (شراء الأصوات)، أو تعويضات الضمان الاجتماعي، أو المساكن الشعبية أو الوظائف، أو عقود الأشغال العامة. مرة أخرى، يمكن بناء مؤشر مشترك للجهود الزبائنية، سواء للأحزاب المنفردة أو كمتوسط لجميع الأحزاب في الدولة.
- وباستخدام المؤشرين، يمكن التعرف تجريبياً على كيفية ارتباط عوامل الجذب البرلمانية للأحزاب بجهودها الزبائنية أي، هل تركز الأحزاب أنشطتها على أحدها أو على الآخر، أو تجمع بينهما: (أحزاب الأفضل في كل شيء).
- من أجل تعزيز قوة تحليل الروابط البرلمانية بين الناخبين والسياسيين، من المفيد أيضاً دراسة المدى الذي تساعد فيه مواقف الناخبين حيال السياسات على الاختيار بين الأحزاب في العملية الانتخابية. كما يمكن تحديد المدى الذي يتشاطر فيه ناخبو الأحزاب المواقف حيال السياسات التي تتبناها نخب الأحزاب وتوليد (التقاء برامجي) بين الناخبين والسياسيين. وهذا يشير إلى (صلة برلمانية) بين المواطنين وممثلهم.

الظروف الصلبة: القيود المفروضة على البرلمانية والفرص المتاحة لها

مدى حرية ونزاهة الانتخابات

للهولة الأولى، يبدو منطقياً أن يكون النظام الانتخابي ومستوى حرية ونزاهة الانتخابات عوامل مهمة في تحديد ما إذا كان الحزب أو النظام الحزبي قد أصبح برامجياً. عندما يكون هناك قيود على الحقوق السياسية والمدنية، فإن غياب التنافس الانتخابي من شأنه أن يحد من الطلب على السياسات ذات الأساس البرامجي، وكذلك من قدرة السياسيين على التعبير عن برامجهم السياسية للناخبين. علاوة على ذلك، ومن أجل المحافظة على السلطة، فإن الأحزاب المهيمنة في الأنظمة الأقل ديمقراطية يهتم أن تلجأ إلى استخدام المنافع والخدمات الزبائنية في الدوائر الانتخابية الصغيرة لضمان السيطرة السياسية (انظر Lust ٢٠٠٩).

في الواقع، فإن البيانات تظهر أنه عندما تكون جودة الديمقراطية أضعف، فإن السياسيين يبذلون جهوداً برامجية أقل. بشكل عام، فإن البلدان التي تغطي فيها الأحزاب التي تعتمد بشكل رئيسي على الجاذبية البرامجية تنزع لأن تكون ديمقراطية تماماً.

إلا أن هذا الأثر الملحوظ إحصائياً لمثل هذه الجودة يتلاشى حالما تضاف عناصر ضبط أخرى للتفسيرات المنافسة، خصوصاً بالنسبة للشراء النسبي للبلدان؛ إذ إن في البلدان الأقل ثراء فقط يفشل وجود النزاهة في الممارسات الديمقراطية في تحسين الفرص بقيام الأحزاب بصياغة قدر أكبر من عوامل الجذب البرامجية. دراسات الحالات القطرية السبع تؤكد هذا؛ حيث إنها لا تظهر قدراً كبيراً من الاختلاف في جودة ديمقراطيتها، لأنها جميعاً أجرت انتخابات حرة ونزيهة خلال العقد الماضي. إلا أن أحزابها تنخرط في صياغة عوامل جذب برامجية بدرجات مختلفة جداً.

التجربة الديمقراطية

يمكن للمرء أن يتوقع أيضاً أن تكون التجربة التراكمية لبلد من البلدان في مجال الديمقراطية عاملاً قوياً لصالح التطور نحو السياسات البراجمية. يستند هذا التوقع إلى نظرية أنه من خلال الانتخابات المتكررة (وفي علاقة طويلة بين الأحزاب والناخبين)، فإن الأحزاب تحسن من مستوى فهم وإدماج مواقف الناخبين حيال السياسات، بينما يجمع الناخبون المزيد من المعلومات حول ما تمثله الأحزاب ومدى مصداقية تلك المواقف. خلال الجولات المتتالية للانتخابات، يمكن للأحزاب السياسية أن تنقل رسائلها إلى الناخبين استناداً إلى الثقة التي تبنيها معهم من خلال وفائها بوعود سابقة، كيفر (Keefer 2007).

لسوء الحظ، فإن الوقائع التجريبية للتحليل لا تبدو أنها تتفق مع هذه التوقعات المعقولة. إن طول المدة التي مضت على التنافس الحزبي في بلد من البلدان لا تصلح للتنبؤ بمدى براجمية أحزابها. تزداد الجهود الزبائية للأحزاب السياسية في البداية مع طول التجربة الديمقراطية، حيث إنها تبني آلات تنظيمية لتقديم المنافع لدوائرها الانتخابية. لكن إضافة إلى المستوى المرتفع للتجربة الديمقراطية، فإن هذه العلاقة تتحول بالاتجاه المعاكس، وتصبح الديمقراطيات القديمة أقل زبائية، كيشيلت وكسيلمان (Kitschelt and Kselman 2011). تؤكد البيانات المستمدة من دراسات الحالات هذا التحليل الإحصائي. في الهند، على سبيل المثال، تجد أن الأحزاب ذات التجربة الديمقراطية الأطول هي زبائية أيضاً. بينما تجد البلد الذي لديه ثاني أقصر سجل ديمقراطي (كوريا الجنوبية)، يمتلك أقوى عوامل الجذب البراجمي بين الحالات السبع التي تمت مقارنتها.

الانقسام العرقي - الثقافي

لقد توقع الباحثون وجود صلة قوية بين السياسة الزبائية والانقسامات العرقية أو الثقافية داخل بلد من البلدان (للاطلاع على مراجعة لهذه الحالة، انظر Koley and Wang 2010). يدعم ادعاء فرضية أن السياسيين المنضوين في الأحزاب المشكلة لتمثيل مصالح مجموعات بعينها، إثنية (أو دينية أو لغوية، إلخ)، سيولد انطباعاً لدى هؤلاء بأنهم مرغمون على تقديم المزايا والخدمات لتلك المجموعات بغية ضمان إعادة انتخابهم، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال مسألة الجذب البراجمي. إن الأدلة المستمدة من دراسات الحالات السبع لا تدعم بالضرورة هذه الفرضية.

وبالفعل، فإن من المحتمل جداً أن تتطور الأحزاب والأنظمة الحزبية البراجمية في البلدان المتنوعة عرقياً تماماً كما في المجتمعات المتجانسة. في عينة دراسات الحالات، تجد كلا البلدين يتسمان بوجود أقل وأكثر الأحزاب البراجمية (جمهورية الدومينيكان وكوريا الجنوبية) المتجانسة عرقياً، في حين أن الأنظمة المنقسمة عرقياً تظهر درجات مختلفة من الجهود البراجمية المتدنية إلى المتوسطة (كما في الهند). هذه النتائج قوية، حتى عندما يتم اختبارها باستعمال قاعدة البيانات الكبيرة لمشروع المساءلة والروابط الديمقراطية (DALP).

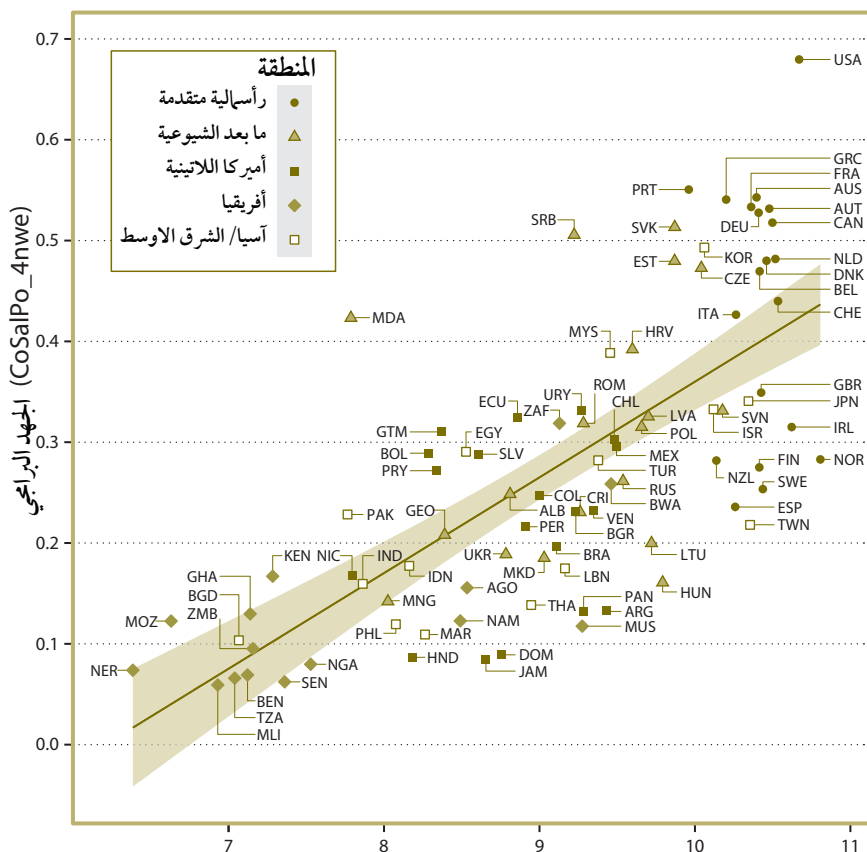
في حين أن الانقسامات العرقية - الثقافية بحد ذاتها ليست عقبة أمام السياسات البرلمانية، تجدر الملاحظة أن بياناتنا تظهر أنه عندما تكون هذه الانقسامات عميقة، فإن السياسيين ينزعون إلى القيام بجهود زبائية أكبر. يحدث مثل هذا الارتباط عندما يكون هناك اختلافات كبيرة في الدخول المتوسطة بين المجموعات العرقية. في مثل تلك الحالات، ينزع الناخبون إلى التفكير بأن نجاحهم الفردي مرتبط على نحو وثيق بمصير مجموعتهم. وهكذا، هناك احتمال أكبر بأن يتم استهدافهم، وأن يصبحوا زبائن للرواد السياسيين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم منحازون لمجمعتهم.

النتيجة الاقتصادية: مستويات الثراء

إن الظرف (الصلب) الوحيد الذي تبين أنه يرتبط بالجهود الحزبية البرلمانية بطريقة قوية تجريبياً هو التنمية الاقتصادية، مقاسة بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. البلدان الأكثر ثراءً، يكون فيها عادة أنظمة حزبية برلمانية (انظر الشكل ٢، ١)؛ كما أن الحالات الدراسية تشير إلى أنه مع تزايد ثراء البلدان، يصبح هناك فرصة متزايدة لقيام السياسيين بتأسيس أحزاب برلمانية تحظى بالدعم الجماهيري.

بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً، لا يستفيد المواطنون بشكل عام كثيراً من الخدمات الاجتماعية البسيطة والهدايا المتأتية من المبادلات الزبائية. كما أن الوظائف القائمة على المحسوبية تصبح أقل مع زيادة المستوى التعليمي للسكان. إضافة إلى أن الناخبين الأفضل تعليماً لا تحتذبهم عادة الصفات الكاريزمية للزعماء؛ ويدركون أن الاقتصادات المتقدمة بحاجة لسياسات عامة تسمح بضخ منافع عامة واسعة النطاق، مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. في البلدان الأقل ثراءً، يتضاءل احتمال مطالبة الناخبين بممارسات سياسية تستند إلى السياسات؛ بل إنهم يعتمدون على المنافع الشخصية وتلك الموجهة للمجموعات الصغيرة ويشككون في قدرة الحكومات على تقديم منافع جماعية. وهكذا، فإن السياسيين الساعين إلى السلطة لا يمتلكون حوافز تذكر لإحداث أو لاستخدام أدوات جذب برلمانية.

الشكل ١, ٢. العلاقة بين الثروة (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٧) والجهود الحزبية البراجمية (r). (B10nwe = ٦٢, ٠)



تظهر دراسات الحالات في الوقت نفسه قوة ومحدودية فرضية التنمية الاقتصادية. في حين أن عدداً من البلدان الأفقر لا تظهر درجة كبيرة من الجهود البراجمية (جمهورية الدومينيكان مثلاً)، فإن جميع الأحزاب في كوريا الجنوبية، وهي ثاني أغنى بلد في العينة، تظهر أدوات جذب براجمية. لكن ورغم أن تاوان هي البلد الأغنى بين دراسات الحالات، فإن سياساتها البراجمية ضعيفة. علاوة على ذلك، فإن البلدان ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل وبلغاريا وتركيا، تظهر مستويات متفاوتة من الجهود البراجمية، ولا يرتبط النخبون في كثير من الأحيان بالأحزاب القائمة على أدوات الجذب البراجمي، حتى لو بذل السياسيون جهداً في هذا المجال.

باختصار، ورغم أن التحليل الإحصائي يظهر أن التنمية الاقتصادية تشكل مقدمة قوية لسياسات البراجمية، فإن دراسات الحالات تظهر أن قوتها التفسيرية لا تكفي لتجعل منها أمراً

حتمياً. إن المستوى المتوسط للسياسات البرمجية التي لوحظت في جميع بلدان دراسات الحالات هي، في معظمها، كما هو متوقع عند مقارنتها ببلدان أخرى ومستويات تنميتها الاقتصادية.

الظروف الناعمة: أثر خيارات السياسيين على التنافس البرمجي

يجوز تعريف الظروف الناعمة، على أنها نوافذ للفرص السياسية يمكن أن ينكشف فيها السياسيون أو الأحزاب السياسية أمام الحوافز الدافعة لتغيير أحزابهم، وذلك بتبني أدوات جذب برمجية بينها لا تواجه سوى مقاومة محدودة نسبياً. وتمتد هذه الظروف على طيف كامل من الظروف الاقتصادية إلى الظروف السياسية. وتعد ناعمة لأنها لا تجبر السياسيين على تبني مقاربات برمجية، بل إنها تشد السياسيين إلى التواصل مع الناخبين باستخدام أدوات جذب برمجية جديدة.

إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية والزمات الاقتصادية

عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، من المرجح أن تواجه البلدان تحديات جديدة تتطلب منها تغيير إستراتيجياتها الأساسية حول كيفية إيجاد الروابط بين الأسواق والسياسات لتحسين الاقتصاد والمستويات المعيشية. إذا كان هناك نموذج تنموي بات قديماً وبحاجة للاستبدال، فإن هذا يعطي السياسيين فرصة للانخراط في خطاب برمجي. في الديمقراطيات، شارك في مثل تلك القرارات المهمة الأحزاب السياسية المتنافسة على السيطرة على السلطة التنفيذية التي تصوغ الإستراتيجيات التنموية. ولذلك، فإنه من الطبيعي أن تصبح الأحزاب هي المنصة التي تجري عليها نقاشات البلاد للبدائل المتاحة أمامها في مجال السياسات الاقتصادية. إذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فإن النقاشات الحزبية ينبغي أن تتكشف بعد فترة طويلة من التراجع الاقتصادي الذي يدفع قطاع الأعمال ومتلقي الأجور إلى المطالبة بالتغيير.

أولاً، وبلاستناد إلى أدبيات الاقتصاد السياسي للتنمية - بدأ بالعمل التأسيسي لهاغارد (Haggard ١٩٩٠) وعرض روغوفسكي (Rogowski ١٩٨٩) حول التجارة والاتلافات السياسية - يمكن تمييز ثلاث صيغ للتنمية الاقتصادية (الجدول ٢، ١): (١) مصدر فقير للمواد الخام، (٢) مصدر تصنيعي متوسط الدخل، (٣) اقتصادات المعرفة ما بعد الصناعية.^٣ تنشأ النقاشات البرمجية عندما تستنفد إحدى الصيغ ويصمم اللاعبون صيغة جديدة ويدافعون عنها في فترة تتميز بالآزمات الاقتصادية. لكن عندما تقدم صيغ الاقتصاد السياسي أداءً اقتصادياً قوياً، يمكن للمبادلات بين الأحزاب والناخبين أن تحل محل الصلات البرمجية. وهذا ينطبق، على الأقل، في الحالات التي تكون فيها الدول لا تزال تحاول اللحاق بالديمقراطيات ما بعد الصناعية على جبهة الابتكار التكنولوجي العالمي.

الجدول ٢, ١ صيغ الاقتصاد السياسي: المضامين النظرية للسياسات البراجمية

الصيغة	وصف إجمالي	القابلية للحياة	الأزمة
(١) بلدان فقيرة مصدرة للمواد الأولية.	- مدفوعة بتحالف بين مالكي الموارد الطبيعية المتوجهين للتصدير. - الميزات النسبية: عمالة غير ماهرة، أرض، مواد أولية.	- فرص قليلة نسبياً بشكل عام. - قابلة للحياة على نحو خاص إذا قدم النظام شيئاً من النمو الاقتصادي.	- فترات من الفورة الدولية في الموارد. - التعبئة السياسية للطبقات العاملة الناشئة الماهرة الريفية والحضرية والطبقة المتوسطة. - أحزاب برامجية (شعوبية) تدعو لانخراط الدولة في التصنيع وإعادة التوزيع.
(٢) بلدان مصدرة متوسطة الدخل مصدرة للمواد المصنعة.	- مدفوعة باتتلاف سياسي حضري مكون من رأس المال الصناعي والعمالة. - دولة تنمو على نموذجين: تصنيع يستبدل المستوردات أو تصنيع موجه للتصدير.	- يمكن للتنمية القائمة على التصنيع، الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير الذي تقوده الدولة، أن يعزز درجة أكبر من الزبائية بدلاً من السياسات البرامجية. - مع ازدياد ثراء البلدان التي تستبدل وارداتها بالتصنيع والتي تصنع بغرض التصدير، يمكن للأحزاب أن تجمع السياسات الزبائية مع السياسات البرامجية.	- الانفتاح على التنافس الاقتصادي العالمي أو التكيف معه يؤدي إلى ظهور تحدي الليبرالية الاقتصادية. - يمكن للأحزاب أن تتنافس على أجندة التحول نحو الليبرالية وحماية الحاسرين في عملية الإصلاح أو التعويض عليهم.
(٣) اقتصاديات المعرفة ما بعد الصناعية.	- الابتعاد عن السياسات ذات الأساس الطبقي، ربما نحو صراعات على أساس المهارات. - زيادة توليد وتعدد مستويات المهارات البشرية. - صناعات متقدمة وأسواق رأسمال.	- مواتية للسياسات البرامجية. - إقصاء تدريجي للشبكات الزبائية.	مستويات مرتفعة من المهارات واقتصاد السوق يجعلان من الزبائية غير جذابة في جميع المناخات الاقتصادية.

يستكشف الجدول ٢, ١ الحجة القائلة بأن الأزمات تشكل فرصاً تدفع إلى ظهور السياسات البرامجية أو تكثف وجودها. عندما تمر الصيغتان ١ و ٢ خلال مراحل الاستقرار أو القابلية للحياة، فإن الانتقال إلى السياسات القائمة على البرامج يصبح غير محتمل، إما لأن القوى العاملة غير الماهرة وقدرات الدولة الضعيفة تحبط السياسات البرامجية (الصيغة ١)، أو لأن الأحزاب في الدولة التنموية تعتمد التدخل الاقتصادي لديها الموارد والقدرات المؤسسية التي تمكنها من دفع الأموال للدوائر الانتخابية (الصيغة ٢). وهذا ما يترك

التحول البراجمي في كنف الفترات الانتقالية، عندما يعتقد النخبون بأن الأحزاب السياسية العريقة لا تعالج بشكل مناسب تحديات التكيف مع النموذج الاقتصادي الجديد. كما أن الأحزاب السياسية تمتلك موارد أقل لبناء الصلات الزبائية خلال فترات طويلة من الركود الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن الأزمات تدفع القادة السياسيين ومجموعات من النخبين إلى البحث عن أجوبة بديلة للتحديات التي يواجهها المجتمع، ما يجعلهم مستعدين لقبول رؤى براجمية مبتكرة للتغيير المؤسساتي وتقديم المنافع العامة.

تبرز الأزمات في الدول التنموية التي تعتمد التصنيع البديل للاستيراد أو التصنيع الموجه نحو التصدير، كما كان الحال في البرازيل وتركيا وكوريا الجنوبية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، أهمية هذه الحجة السياسية - الاقتصادية. يمكن اختبار مضمونين تجريبيين على الأقل لهذه الحجة العامة باستخدام البيانات المتاحة، وخصوصاً مع دراسات الحالات السبع، حيث تشوب البيانات الكمية قيود بالنسبة لهذا النوع من الحجج التاريخية.^٤

تتمثل الفرضية الأولى في أن الفترات الطويلة والناجحة لوجود الدولة التنموية ينبغي أن تترك أثرها على الإستراتيجيات البراجمية للأحزاب. ويخلص التحليل الإحصائي إلى استنتاجات مؤقتة مفادها، أنه في البلدان التي مرت بمراحل مكثفة من التصنيع الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير، تبذل الأحزاب جهوداً زبائية أكبر بكثير حتى على المستويات العليا من الثراء الاقتصادي مما هو الحال في البلدان التي لم تتبن بقوة النموذج التنموي. في حين لا يمكن للتحليل الكمي التعرف على الأثر المهلك المتوقع للتطورات المكثفة في مجال التصنيع الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير على السياسات الحزبية البراجمية، يمكن القول إنها لا تحدث أي أثر مفيد. إن فرضية الاقتصاد السياسي العامة يمكن تأكيدها جزئياً فقط، لأن الدافع الأصلي لتأسيس أنظمة التصنيع الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير ينطوي على أدوات جذب براجمية قوية خلال فترة الأزمة التي عانى منها النظام السابق الموجه نحو التصدير. حتى عندما تتبدد أدوات الجذب البراجمية هذه، وحالما تقدّم الدولة التنموية الناجمة عن ذلك للسياسيين فرصاً للمحافظة على ولاء المواطنين من خلال الزبائية والمحسوبية، سيبقى بعض الأثر من السياسات البراجمية قائماً. بالمقابل، عندما يترنح نظام التصنيع الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير، فإن الزبائية لن تتلاشى لئتم استبدالها بشكل كامل بالسياسات البراجمية، كما يتضح في حالة كوريا الجنوبية. عندما تنفذ سياسات التصنيع بغرض التصدير بشكل تدريجي دون المرور بأزمات تذكر، يمكن للزبائية أن تكون أكثر عناداً كما يتضح من مثال تايوان.

مقترح آخر يجنّب الرهان الرئيسي لهذه الحجة فيما يتصل بأنظمة التنمية يتمثل فيما يلي: خلال الفترات الطويلة من البؤس الاقتصادي العميق الذي يتجلى بتدني معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة، على السياسيين الشروع في البحث عن صيغ تنموية جديدة والانخراط في أدوات جذب براجمية. ينبغي أن يلقي هذا صدى لدى المواطنين، حيث إن ردهم السياسي يكون أكثر حيوية عند الاستجابة للأخبار السيئة مما يكون عليه الحال في حالة الأخبار

الاقتصادية الجيدة. وبالفعل، فإن التحقيق يجد أنه في البلاد التي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل كبير، أو حيث ترتفع النمو الاقتصادي في الفترة التي سبقت مسح مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، بدت هناك نزعة لدى السياسيين لإظهار جهود أكثر براجمية.

توضح سرديات دراسات الحالات الآليات التي تحدث هذه الظواهر؛ حيث إن السياسيين الذين لديهم أفكار براجمية جديدة حول كيفية تحسين الوضع سيظهرون بين صفوف الأحزاب الرئيسية (أو، بشكل أكثر تكراراً، سيظهر منشقون عن مثل هذه الأحزاب)؛ وسيبرز سياسيون في الأحزاب المهمشة سابقاً أو رواد سياسيون وسيؤسسون أحزاباً سياسية جديدة وسيكتسبون مكانة بارزة بأدوات جذب براجمية جديدة. في دراسات الحالات، يمكن لتركيا والبرازيل أن تكونا مثالين على ذلك. في سياق الأداء الاقتصادي الضعيف بشكل مزمن في تركيا، إضافة إلى الأزمة المالية الخطيرة التي ضربت البلاد عام ٢٠٠١، ظهر حزب العدالة والتنمية بصفته حزباً جديداً اعتنق أفكار الليبرالية الاقتصادية. وفي وسط أزمة الديون البرازيلية في الثمانينيات، ظهر حزب العمال، براجمياً مدافعاً عن نظام الأمن الاجتماعي والتوظيف (بشكل أساسي من خلال النقابات) لموظفي الخدمة المدنية في القطاع العام الذين هددتهم الأزمة وسياسات التحول الاقتصادي نحو الليبرالية. تبع ذلك موجة براجمية معاكسة في التسعينيات مع صعود حزب الديمقراطيين الاجتماعيين، الذي دفع نحو الليبرالية الاقتصادية، وفي المحصلة، أجبر حزب العمال على القبول بجزء كبير من الواقع السياسي عندما فاز بالرئاسة في الألفية الجديدة. في كوريا الجنوبية، كانت الأزمة المالية القصيرة والحادة بمثابة محفز لتعزيز مراكز السياسيين داخل الأحزاب القائمة من ذوي الدافعية البراجمية.

بشكل عام، فإن التحليل يجد مؤشرات كثيرة على أن سوء الأحوال الاقتصادية يجعل السياسيين (القدماء أو الجدد) ينتجون البدائل البراجمية وينقسمون حيالها. إلا أن هذا الأثر قد يكون مشروطاً بقيد (صلب) واحد على السياسة الحزبية البراجمية تم تحديده أعلاه، المتمثل في التنمية الاقتصادية. يمكن للسياسيين استغلال الأزمات الاقتصادية والدفع بسياسات حزبية براجمية بشكل أساسي في البلدان ذات المستوى المتوسط من الثراء، أي التي يوجد فيها قطاع حضري كبير من متلقي الأجور ومن ذوي المستويات المرتفعة في القرائية والتدريب على المهارات المهنية. عند استكشاف العلاقة بين الزيادات في معدلات البطالة والجهود البراجمية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧، تظهر أقوى علاقة بين الأزمة والسياسات البراجمية في أميركا اللاتينية وأوروبا الغربية، وأضعفها في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الفقيرة عموماً.

على وجه الإجمال، فإن التحليل يظهر أنه حتى في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية، على السياسيين الاختيار بين عدد من الإجراءات البديلة، وقد لا تبدو السياسات البراجمية دائماً الخيار الأفضل. لكن، وخصوصاً في البلدان متوسطة الدخل، يمكن للسياسيين أن يميلوا بقوة إلى تقبل المشورة القائلة باعتقاد أدوات جذب براجمية، خصوصاً عندما تجد الأحزاب الزبائنية نفسها في ورطة اقتصادية.

تنافسية الانتخابات الديمقراطية

حيث إن المهم الأكبر للسياسيين هو الفوز في الانتخابات على أمل تشكيل حكومة (أو أن يصبحوا شركاء في حكومة ائتلافية)، فإنهم يستثمرون في المواقف البراجمجة فقط عندما تحقق هذا الهدف. سيكون من الصعب إقناع سياسي يفوز بالانتخابات ويواجه منافسين ضعفاء بتحديث أدوات الجذب البراجمجة له أو لحزبه وتحديد سياسات تميزه عن منافسيه. بشكل عام، فإن السياسيين سيبدلون جهوداً برامجية أكبر عندما تكون رهانات الربح والخسارة أعلى، أي عندما يمكن للتغيرات الصغيرة في الدعم الانتخابي للحزب أن تترجم إلى تغييرات كبيرة في قدرته على المشاركة في الحكومة أو الهيمنة عليها. ويكون هذا هو الحال عندما (١) يكون هناك تعادل بين حزبين في حصولهما على دعم الناخبين و (٢) يكون كلاهما كبيرين إلى درجة أن أيًا منهما يمكن أن يصبح الناظم الرئيسي لحكومة بديلة. وهكذا فإن التنافسية هي إحدى وظائف اشتداد المنافسة بين الخصوم وتركيز الدعم بين عدد قليل من المتنافسين.

إلا أن التنافس المكثف في اللعبة الديمقراطية يمكن مرة أخرى أن يكون مشروطاً بالقيود (الصلب) الذي يحد من السياسات الحزبية البراجمجة، أي التنمية الاقتصادية. حتى عندما يتوازى الحزبان في اكتساب دعم الناخبين، يجدر بالسياسيين تقديم أدوات جذب برامجية فقط إذا كان هناك (سوق أصوات) كاف يستجيب لمثل تلك الإشارات. يكون استقبال الناخبين للرسائل البراجمجة أكبر في بلدان الدخل المتوسط، وكذلك احتمال أن يقوم السياسيون بتكثيف جهودهم البراجمجة عندما يجعل التنافس الانتخابي ذلك أمراً جذاباً.

إن الأدلة التجريبية على أن التنافس بين الأحزاب يشجع على إنتاج أدوات الجذب الحزبي البرامجي في البلدان ذات الدخل المتوسط متفاوتة. علاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان سهم السببية ينطلق من التنافسية إلى الإستراتيجيات البراجمجة أو بالاتجاه المعاكس. قد تجعل السياسات البراجمجة التنافس بين المتنافسين الرئيسيين أكثر تنافسية في المقام الأول.

من بين دراسات الحالات السبع، فإن التنافسية هي في حدها الأعلى في جمهورية الدومينيكان وكوريا الجنوبية وتايوان، حيث ركز الناخبون في الانتخابات التشريعية الأخيرة قبل عام ٢٠٠٨ على حزبين. رغم ذلك، فإن الجهود البراجمجة قمضي في اتجاهات مختلفة. كوريا الجنوبية هي الحالة الوحيدة التي يبدو فيها بوضوح أن التنافسية تتزامن مع وجود أدوات جذب برامجية أكثر كثافة. لكن من الصعب الخروج باستنتاجات سببية من سبع حالات فقط.

في بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية التي تشمل ٨٨ بلداً، يمكن العثور على علاقة أقوى بين التنافس الشديد ودرجة أكبر من البراجمجة. لكن من الواضح أن ذلك يعتمد على مستويات الدخل. تتزامن التنافسية مع جهد أكثر برامجية فقط في البلدان الأكثر ثراء. في البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط، ترتبط التنافسية الشديدة بالجهود البراجمجة الأضعف. في البلدان الفقيرة جداً، يمكن للتنافس الشديد بين الأحزاب أن يعيد إحياء الجهود الحزبية الزبائنية.

رغم ذلك، يبدو من الممكن أن البلدان الغنية لديها أسواق أكبر من الناحيتين البراجميتين في حالات التنافس الشديد بين أكبر الأحزاب، فبدون المزيد من المعلومات من مراحل زمنية مختلفة تصعب معرفة ما إذا كانت التنافسية تؤدي إلى جهود برامجية أكبر، أو العكس. علاوة على ذلك، قد تحاول الأحزاب استخدام جميع الإستراتيجيات، البرامجية منها والزبائنية، في الوقت نفسه. ويبدو هذا الاحتمال ممكناً على نحو خاص بوجود الأحزاب ذات الإرث الاستبدادي، والتي كانت قوية على نحو خاص في البلدان ذات الدخل المتوسط التي تتبع سياسات التصنيع الذي يهدف لأن يكون بديلاً للاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير التي اعتمدت على الدولة التنموية. كانت مثل تلك الأحزاب متجذرة في الشبكات المعقدة التي تشمل السياسة والاقتصاد وتيسر العلاقات الزبائنية، التي بوسع تلك الأحزاب استخدامها بشكل جيد في ظل ظروف ديمقراطية جديدة. من المرجح الآن، أن تستخدم الأحزاب ذات التراث الاستبدادي لدعم أدوات الجذب الزبائنية والبرامجية على حد سواء.

يُعد الحزب الاشتراكي البلغاري حالة نموذجية لحزب شيوعي سابق، تمكن من المحافظة على صلاته الزبائنية بينما وضع لنفسه أيضاً هوية برامجية. الحزب الوطني الكبير في كوريا الجنوبية (المكون من اندماج لأحزاب مختلفة) وضع أنماطاً مشابهة من العمل على خلفية إرث من المشاركة في الحكم الاستبدادي. الكومونتانغ التايواني (KMT) هو حزب لاحق احتفظ بعلاقاته الزبائنية، خصوصاً بسبب عدم حدوث أزمة اقتصادية عميقة تعطل إستراتيجية الدولة التنموية. رغم ذلك، فقد يكون على وشك وضع سمات برامجية أكثر حدة تدعو إلى المحافظة على الوضع السياسي - الاقتصادي الراهن مقابل الضغوط التي يبذلها خصمه الرئيسي، الحزب التقدمي الديمقراطي (DPP) لإعادة توزيع السلطة.

التنظيم الداخلي والتشريعي للأحزاب

جميع الأحزاب السياسية بحاجة لهيكليات تنظيمية كفؤة كي تكون ناجحة انتخابياً. إلا أن الأحزاب البرامجية بحاجة لاختيار نشطاء يحملون نفس الآراء، وتنسيق عملهم من خلال التفكير والنقاش لترسيخ الالتزام بسياسات الأحزاب كي تكون ناجحة. على العكس من ذلك، فإن الأحزاب المهتمة بإستراتيجيات أخرى لا تسعى إلى توفير المجال لأتباعها للمداولة وتنسيق أهداف الحزب في مجال السياسات. ومن هنا، ثمة احتمال أكبر في أن تقوم الأحزاب البرامجية ببناء شبكات داخلية رسمية للعاملين فيها، في حين تكون شبكات الوجهاء الموجودين خارج الحزب، في الأحزاب ذات الأغراض غير البرامجية، أكثر فائدة. علاوة على ذلك، قد يكون على قادة الأحزاب البرامجية تقديم تنازلات للنشطاء على المستويات المتوسطة والنزول عند رغبات الأعضاء، على مستوى القواعد، بأن يكون لهم رأي في إستراتيجية الحزب من أجل جعل التزامهم بأهداف السياسات أكثر مصداقية. وفي البيئات الزبائنية، قد تسعى القيادة إلى درجة كبيرة من تركيز السلطة السياسية من أجل السيطرة على مستوى الوسيط المتوسط (intermediate broker)، ستوكس (Stokes et al. ٢٠٠٥؛ Stokes et al. ٢٠١٣). وبالفعل، فإن النشطاء من هذا النوع الثاني قد لا يهتمهم موضوع تحقيق درجة كبيرة من مركزية السلطة.

عند اختبار الحالات طبقاً لهذه الخصائص المجردة لتنظيم الأحزاب، توضع ثلاث خصائص في محور الدراسة: (١) تقييم دور الوجود المحليين في تنظيم الحزب (وهي علامة غير مباشرة على وجود شبكات داخلية ضعيفة)، (٢) درجة تركيز السلطة على تسمية المرشحين في قيادة الحزب على المستوى الوطني (علامة على درجة أقل من المداولة)، (٣) عدم شفافية الشؤون المالية الداخلية (وهي علامة على درجة أقل من السيطرة على القيادة).

في المجموعة الواسعة من البيانات المتوفرة في مشروع المساواة والروابط الديمقراطية، تتميز جهود الأحزاب التي تبذل جهوداً زبائية مكثفة (لكن غير برامجية) بالمركزية، وتعتمد على الشبكات غير الرسمية المكونة من الوجهاء بدلاً من الهيكليات الرسمية للعضوية فيها. كما تنزع الأحزاب التي تكون زبائية وبرامجية في الآن ذاته، إلى أن تكون مركزية بشكل كبير وتؤكد على التنظيم الرسمي. في دراسات الحالات، يتبين أن حزب العدالة والتنمية التركي والحزب الاشتراكي البلغاري ينفذان إستراتيجيات ارتباط ثنائية ويتميزان بقدر كبير من المركزية.

تميل الأحزاب التي تتبع المنهج البرامجي وحسب إلى السماح بدرجة معينة من اللامركزية التنظيمية، أي أنها تمنح النشاط والأعضاء مجالاً في أن يكون لهم رأي في تسمية المرشحين التشريعيين. بشكل عام، فإن وجود قدر أكبر من المدخلات من الأعضاء وإخضاع القيادة للمساءلة أمام قواعد الحزب تميز الأحزاب الأكثر برامجية عن الأحزاب الزبائية. لكن عندما تطور الأحزاب البرامجية شبكات كبيرة من الأعضاء والشركاء المعنيين، فإنها تظهر حتماً نزوعاً في الاتجاه المعاكس لإنتاج قادة أكثر قوة للمحافظة على وحدة الحزب (مراجعة النتائج السابقة من خلال تحليل أكثر تفصيلاً: كيتشيلت وكسيلمان ٢٠١٤ Kitschelt and Kselman). بالمقارنة مع الأحزاب الزبائية، فإن الأحزاب البرامجية حصرياً تميز نفسها فيما يتعلق بالإدارة المالية؛ حيث إنها الأحزاب الوحيدة التي تكون شؤونها المالية أكثر شفافية وتلتزم بالأنظمة القانونية. على النقيض من ذلك، فإن الأحزاب الزبائية، سواء كانت تؤكد على برامجها أو لا، تنزع للعمل من خلال ممارسات مالية تفتقر إلى الشفافية وتكون غير قانونية في كثير من الأحيان.

يظهر مسح أشكال التنظيم الداخلي للبلدان موضوع دراسات الحالات، أنها تتطابق مع الاتجاهات الموصوفة أعلاه^٥ (انظر المربع ٢، ٢). الأحزاب الوحيدة في المجموعة التي تنزع للجمع بين التنظيم الرسمي الواسع والمركزية الحزبية المقيدة، هي تلك التي تبذل أكبر الجهود البرامجية وتظهر أضعف النزعات الزبائية: كحزب العمال البرازيلي والأحزاب الكورية. في مناطق أخرى، تظهر الأحزاب ميولاً مركزية كبيرة وتعتمد على الوجهاء غير الرسميين، بصرف النظر عما إذا كانوا برامجين أيضاً.

إلا أن دراسات الحالات لا تبرر الاستنتاج بأن اختيار هيكلية تنظيمية معينة للحزب - تنظيم رسمي مع درجة محدودة من المركزية - يمكن أن تجعلها برامجية. هناك تطابق بين الشكل التنظيمي والجاذبية الإستراتيجية، لكن دراسات الحالات لا تكشف عن علاقة سببية. إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ثمة احتمالاً أكبر في محافظة الجاذبية البرامجية على بقائها في الأحزاب الأكبر (حزب العمال البرازيلي على سبيل المثال)، وبين تنظيم حزبي يحقق مأسسة ذات مصداقية في

إدارة الحزب، ويفصل شخصيات القادة عن الإستراتيجية الكلية للحزب، ويسمح لأعضائه بالتأثير في اختيار مرشحيه إلى المجالس التشريعية.

المربع ٢, ٢. دراسات الحالات: الأحزاب البراجمية مقابل الأحزاب الزبائنية - التنظيم الحزبي

تفتقر الأحزاب في جمهورية الدومينيكان، على الأغلب، لوجود محلي رسمي وتعتمد على الوجهاء المحليين. كما أنها تمتلك بنية تنظيمية مركزية بدرجة كبيرة.

رغم أن الحزبين الرئيسيين في تاوان لديها وحدات محلية كثيرة، فإنها ينزعان إلى التحالف مع الشبكات الاجتماعية الصغيرة الموجودة أصلاً من أجل حشد الأصوات. تنشأ هذه الزعة عن إستراتيجيات التواصل التي يعتمد عليها حزب الكومنتانغ للحصول على تعاون النخب المحلية، والدعم الشعبي من خلال الانتخابات المحلية في ظل الحكم الاستبدادي.

يتفاوت التنظيم الحزبي بالهند بشكل كبير في الولايات المختلفة. ففي الولايات التي تنزع فيها الأحزاب لتكون أكثر تنظيمياً وتتبع أنظمة رسمية في اختيار ممثلي الأحزاب، فإن الناخبين ينسقون جهودهم في إطار الأحزاب وليس حول مرشحين بعينهم. معظم الأحزاب الهندية تفتقر إلى الهيكليات التنظيمية التي تيسر وجود الأدوات البراجمية الحزبية.

في تركيا، الحزب الذي يتسم بأوسع تنظيم رسمي، حزب العدالة والتنمية، هو نفسه الحزب الذي يبذل أكبر الجهود البراجمية. لكنه يعتمد أيضاً على شبكات واسعة من الوجهاء لمساعدته في جهوده الزبائنية. لقد أصبح حزب العدالة والتنمية الحزب النموذجي في كونه الحزب «الذي يفعل كل شيء»، ويتمتع قاداته بسلطة مركزية قوية.

تتزامن الأهمية المتزايدة لأدوات الجذب البراجمي للأحزاب الكورية مع تقاعد «الكميات الثلاثة» (ثلاثة زعماء بنفس اسم العائلة: كيم) ونزع الصفة الشخصية عن منظمات الحزب. لقد بذلت الأحزاب جهوداً كبيرة لمأسسة عملية صنع القرار الداخلي وتحقيق درجة أكبر من الشفافية.

في البرازيل، كان حزب العمال بالتأكيد الحزب ذي التنظيم الرسمي الأكبر في البلاد، حتى قبل صعود قاداته إلى الرئاسة البرازيلية. في حين أن الأحزاب الأخرى تعد أدوات شخصية في أيدي قاداتها، فإن قائداً كاريزمياً مثل لولا دا سيلفا خضع بدوره لعمليات التداول الداخلية في حزبه.

في بلغاريا، تشير الأدلة المجزأة مرة أخرى إلى أن أدوات الجذب البراجمية هي من صنع الأحزاب الأفضل تنظيمياً بشكل رسمي، في حين أن الأحزاب الأقل براجمية تكون مشاريع أكثر شخصية ومركزية.

التنظيم التشريعي

ثمة وجه آخر لهيكلية السلطة في الحزب، تتمثل في إدارة ممثليه في المجالس التشريعية. يكون هؤلاء متحررين رسمياً من تعليقات الأحزاب في معظم الهيئات التشريعية في العالم، إلا أن زعماء هذه الأحزاب بحكم الأمر الواقع يحكمون سيطرتهم في كثير من الأحيان على شرعي هذه الأحزاب. ما هي علاقة ترتيبات الكتل الحزبية في الهيئات التشريعية بسياسات هذه الأحزاب؟ كي تكون الترتيبات التنظيمية التشريعية متوافقة مع السياسات البراجمية، ينبغي تحقيق معيارين. المعيار الأول هو أنه ينبغي على الهيئات التشريعية أن تكون (برلمانات عاملة)

وليس فقط (برلمانات متكلمة)، على حد تعبير فيبر (١٩١٩/١٩٧٨ Weber). وهذا يعني أنه ينبغي تقديم الحوافز والقدرات للمشرعين كي يستثمروا في اكتساب الخبرة السياسية، من خلال نظام لجان تشريعية يتمتع بموارد كافية على سبيل المثال. المعيار الثاني هو، أن على الهيئات التشريعية أن تقدم في الوقت نفسه حوافز للمشرعين كي يتعاونوا داخل كتلهم الحزبية بدلاً من التنافس مع بعضهم بعضاً. وينبغي أن تكافئ التنسيق الجماعي وتمنح السلطات للمجموعات بدلاً من الأفراد، وهو ما يجعل عملية انشقاق المشرعين عن أحزابهم مكلفة.

في ثلاثة على الأقل من الهيئات التشريعية التي تغطيها دراسات الحالات في هذا المشروع (البرازيل وبلغاريا وكوريا الجنوبية)، وربما تاوان أيضاً، يمكن للأدلة أن تشير إلى أن هيكليات الإدارة التشريعية قد تعززت في السنوات الأخيرة. لقد ازدادت صعوبة وكلفة تغيير أعضاء الهيئة التشريعية لكتلهم وانتفاءاتهم الحزبية. كما أن ثمة مؤشرات على أن عمل اللجان تكثف أيضاً. أما كيفية قيام مثل تلك اللجان بعملها، وكيف تؤثر (أو تتأثر) بالنقاشات الحزبية، فليس مفهوماً. ينبغي لوجود إدارة أقوى للممثلين في الهيئات التشريعية أن يسهم في تحقيق درجة أكبر من التنافس الحزبي البرلماني، شريطة التزام قادة الأحزاب بالتوجه البرلماني.

إن إخضاع هذه الملاحظات للتحليل المقارن والمنهجي أمر صعب، بالنظر إلى غياب الأدلة المنهجية على مستوى البلاد (مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية لم يجمع مثل تلك البيانات) أو الدراسات التفصيلية حول التنظيم التشريعي للأحزاب في بلدان دراسات الحالات الراهنة. يفرض على دراسات الحالات المجموعة في هذا المشروع، الاعتماد على الملاحظات الانطباعية والاستنتاجات غير الدقيقة التي يمكن أن تستمد منها. وهذا تقييد مؤسف، حيث إن التنظيمات الحزبية والتشريعية تشكل عناصر في العملية السياسية يمكن تعديلها وإصلاحها دون مواجهة عقبات سياسية كثيرة، على عكس الحال عندما تكون المؤسسات الديمقراطية الأساسية في البلاد أو الملامح السياسية - الاقتصادية على المحك.

العوامل المحتملة، لكن التي لم تستكشف بشكل جيد، والتي تؤثر في الخيارات البرلمانية للسياسيين

تعتبر هذه العوامل محتملة، لكن لم يتم استكشافها أو تأكيدها بشكل جيد بسبب الافتقار إلى الأدلة البحثية التي تشير إلى قدرتها على التأثير في المنظور البرلماني للأحزاب أو الأنظمة الحزبية. إن افتقار هذه العناصر للقوة التفسيرية لا يلغيها كظروف محتملة، بل يشير إلى الحاجة للمزيد من الأبحاث حول دورها وتأثيرها.

المؤسسات الديمقراطية والتشكيل البراجمي للأحزاب

يجادل عدد من الدراسات بأن القواعد المؤسسية للعبة في بلد ديمقراطي، تؤثر في إستراتيجيات الأحزاب بإقامة علاقاتها مع ناخبها. يذكر أن القواعد التي تؤكد على التنافس بين السياسيين الذين يتنافسون على المناصب والتي تخضع السياسيين للمساءلة عن ممارستهم للسلطة تعيق التنافس البراجمي، وهو ما يفرض على السياسيين والناخبين التركيز على الأفكار والأنشطة الحكومية بدلاً من الخصائص الفريدة للسياسيين («الكاريزما») وما يستطيعون فعله لدوائر انتخابية مستهدفة صغيرة مقابل الأصوات («الزبائية»). يفترض بالسياسة البراجمية أن تزدهر، عندما تقوم المؤسسات بدفع السياسيين نحو التعاون مع سياسيين آخرين في (فرق) كبيرة تجمع مواردهم وتنسق أنشطتهم تحت مظلات الشعارات الحزبية المتنافسة.

تشمل العناصر المؤسسية التي يفترض بأنها تعزز الجهود البراجمية للسياسيين في التنافس الانتخابي والعمل اليومي للتمثيل الحزبي: القوانين الانتخابية، العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد، ومستوى المركزية أو اللامركزية السياسية.

بالنسبة للقوانين الانتخابية، حيث تتنافس الأحزاب في أنظمة التمثيل النسبي في دوائر انتخابية كبيرة ولا يستطيع الناخبون اختيار المرشحين من القوائم الحزبية (القوائم المغلقة)، يكون لدى الأحزاب، من حيث المبدأ، حوافز كبيرة لإصدار رسالة براجمية. على العكس من ذلك، عندما يقف المرشحون في المقدمة، كما في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد أو الأعضاء المتعددين والتي تستخدم القوائم المفتوحة، وحيث يمنح الناخبون دعمهم ليس لقائمة حزبية بأكملها، بل لأفراد محددين، يكون لدى السياسيين من نفس الحزب حوافز للتنافس ضد بعضهم بعضاً، مبرزين اختلافاتهم البراجمية الدقيقة أو محاولين اجتذاب الناخبين من خلال الإغراءات الزبائية أو الكاريزما الشخصية.

يتمثل العنصر التالي في الرؤساء المنتخبين مباشرة، والذين يتمتعون بصلاحيات تشريعية كبيرة (لوضع، ومنع وتنفيذ مشاريع القوانين) أو السلطات التنفيذية (لتعيين أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين العامين)، والذين يعتقد أنهم يجعلون من العملية السياسية حالة شخصية. يستخدم المرشحون الرئاسيون الطموحون المحسوبة لتمييز أنفسهم عن منافسيهم في حزبهم نفسه. حالما تتم تسمية المرشحين، فإنهم يتعدون عن المواقف البراجمية لأحزابهم من أجل الفوز بأصوات هامشية أو غير ملتزمة. وهكذا، فإن الأفكار البراجمية للمرشحين الرئاسيين تفرض بعض التشويش على البرامج العامة للحزب قبل الانتخابات، ويمكن أن تجعل الدعم التشريعي للرؤساء المقربين أمراً متقلباً ويصعب التنبؤ به بعد الانتخابات، حيث لا يعبر حزب الرئيس نفسه عن التزام لا غموض فيه بدعمه. على العكس، فإن الحكومة البرلمانية التي يخضع فيها رئيس الوزراء للمساءلة المباشرة للأغلبية التشريعية، توفر حوافز قوية لتماسك المجموعة حول الأفكار البراجمية والحكومة.

وأخيراً، عندما تكون صلاحية تخصيص الأموال الحكومية لامركزية وفي يد صناع القرار المنتخبين إقليمياً ومحلياً، يحتمل أن يكون المسؤولون الحزبيون المحليون أكثر قدرة على تحديد

ومراقبة الشبكات الزبائية. ونتيجة لذلك، يكون لدى السياسيين في الأنظمة الفيدرالية حوافز أقل لاستثمار الوقت والموارد في طرح برامج سياسيات على مستوى البلاد. على العكس من ذلك، فإن الحكومة اللامركزية تكون ذات قدرة أقل على الإدارة التفصيلية لعناصر الدعم الانتخابي، ولذلك تعتمد أكثر على أدوات الجذب البراجمية (بدلاً من أدوات الجذب الزبائية).

تجريبياً، لا دراسات الحالات ولا الدراسة المقارنة الموسعة التي تستخدم قاعدة بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية تدعم بقوة هذه الافتراضات المؤسسية، كيتشلت (Kitschelt ٢٠١١b). قد تكون أكثر النتائج صحة، تلك التي تتمثل في الدعم الذي تمنحه الديمقراطيات الرئاسية للجهود الزبائية. بالمقابل، لا يبدو أن الديمقراطيات البرلمانية تعزز الجهود البراجمية بشكل منتظم (كما يشير تحليل لونا في الفصل السابق). فيما يتعلق بالقوانين الانتخابية، فإن الأدلة تظهر آثاراً ضعيفة (هذا إذا كان لها أية آثار على الإطلاق)، وهو ما لا ينسجم في كثير من الأحيان مع التوقعات الموصوفة أعلاه. أخيراً، لا يمكن تحديد أي أثر للفيدرالية على الأحزاب سلباً أو إيجاباً، حتى عندما يتم تقييمها باستخدام ضوابط مقارنة مثل التنمية الاقتصادية أو مستويات الثراء.

إلا أن الأدلة السردية من دراسات الحالات، تكشف عن أن بعض الأنماط المؤسسية ترتبط باستراتيجيات تواصل الأحزاب مع ناخبيها بطرق تتطابق مع الفرضيات المؤسسية، رغم أن ذلك لا يحدث بطريقة منهجية جداً. النظام الهندي الذي يقضي بفوز المرشح الحاصل على أعلى عدد من الأصوات، وبالتوازي مع فيدرالية صارمة تنقل جزءاً كبيراً من السلطة السياسية على الموارد الاقتصادية إلى الولايات والمستويات المحلية، يشجع تحويل السياسات الحزبية إلى حالة شخصية، ومن المرجح أن يغذي درجة كبيرة من الزبائية، كما تمت ملاحظته بالفعل. علاوة على ذلك، فإن ما ينتج عن ذلك من تكاثر للأحزاب العاملة على مستوى الولايات في جميع ولايات الاتحاد الهندي البالغ عددها ٣٥ ولاية، يحتم تشكيل حكومات ائتلافية معقدة على المستوى الاتحادي. وهنا، في الواقع، يسود التوافق القطاعي على حساب التوافق الأيديولوجي، غودا وسريدهارن (Gowda and Sridharan ٢٠١٠: ١٥٨-١٥٩). وهكذا، يمكن لحكومة ائتلافية في الاتحاد أن تقوض التوجه البراجمي بشكل منتظم. في البرازيل، عمل السياسيون في العديد من الأحزاب، بالطبع، طبقاً لظروف مؤسسية تفضي إلى سياسات غير براجمية، مثل القوانين الانتخابية في البلاد، لكن ذلك لا يحدث في جميع الأحزاب (حزب العمال يتحدى هذا النمط). وفي تاوان، يزيل التحول من النظام الانتخابي الشخصي (نظام الصوت غير القابل للتحويل) إلى دوائر انتخابية بعضو واحد وقائمة مغلقة مع تمثيل نسبي التنافس بين المرشحين داخل الحزب الواحد، وهو ما يقوض الجهود الحزبية البراجمية. المشكلة، هي أنه يبدو أن المؤسسات الديمقراطية ذاتها تعمل فقط طبقاً لسياقها، وهو ما يجعل من الصعب تعميم هذه الأمثلة.

يشير هذا الاستنتاج إلى قوة القيود الخارجية الصلبة. عندما لا يكون هناك مطالبة شعبية كبيرة بالسياسات البراجمية التي يمكن أن تحفزها التنمية، فإن السياسيين ومصممي الدساتير لا يستطيعون تصميم نظام حزبي براجمي. إلا أن السياسيين مبدعون؛ ويمكن أن طوروا هيكليات تنظيمية حزبية تعوض عن المؤسسات التي تعارض التنافس البراجمي. حزب العمال

البرازيلي عوّض عن المؤسسات التي تؤكد على التنافس الفردي داخل الحزب بوضع قواعد ترشيح وسلوك عززت التضامن والتنسيق بين الممثلين المنتخبين في الحزب.

رغم أنه لا يبدو أن السياسات البراجمية قابلة للتغيرات الأحادية، فإن الإصلاحات المؤسسية يمكن أن تساعد في تسريع الانتقال إلى السياسات البراجمية، شريطة أن يحدث ذلك بالتزامن مع ظروف صلبة أو ناعمة مساعدة أخرى تؤدي إلى ظهور السياسات البراجمية، مثل ازدياد الثراء الاقتصادي أو استنفاد نموذج الدولة التنموية للنمو الاقتصادي. أما التصميم الدستوري وحده فلا يقدم سوى مشاريع مؤسسية.

تعبئة المجتمع المدني

ثمة ما يبرر افتراض أن مجتمعاً مدنياً حياً يضم العديد من الجمعيات المدنية المستقلة عن الأحزاب السياسية، لكن التي تتمتع في الوقت نفسه بدعم شعبي واسع، يمكن أن يجبر الأحزاب السياسية على تبني أدوات جذب براجمية بدلاً من إستراتيجيات التبادل الزبائية. يصعب إدخال المواطنين المرتبطين بجمعيات مدنية وليس بأحزاب سياسية راسخة في شبكات زبائية. ولذلك، فعندما يواجه السياسيون جمعيات مدنية مستقلة، فإنهم يجبرون على اللجوء إلى الجهود البراجمية. إضافة إلى ذلك، فإن وجود جمعيات مدنية مستقلة يشكل في كثير من الأحيان تهديداً للأحزاب السياسية القائمة. إذا أخفقت الأحزاب القائمة بتبني المطالب بوجود جمعيات مدنية مستقلة ومعبأة، فإن الأحزاب الجديدة التي تنشأ عن نشاط الجمعيات المدنية قد تدخل المشهد السياسي، وهو ما قد يشجع السياسيين في الأحزاب القائمة على الاستجابة للناخبين غير المرتبطين بأية منظمات، من خلال أدوات الجذب البراجمي بشكل أساسي.

هل تتطابق هذه المقترحات مع الملاحظات التجريبية؟ بالنظر إلى أن الأدلة متفرقة وإيجابية أكثر منها قاطعة، لا يزال هناك حاجة للمزيد من الدراسات حول الموضوع. في مقارنة أوسع لأدوات الجذب الحزبية والجمعيات المدنية استناداً إلى بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، فإن العلاقة بين أدوات الجذب الأكثر براجمية للأحزاب وارتباطها بالجمعيات المدنية مشروطة بالتنمية. الأحزاب التي تتمتع بصلات أقوى بالحركات العمالية والنسائية تنزع أيضاً لبذل جهود براجمية أقوى نسبياً، لكن ذلك يحدث فقط في البلدان الأكثر ثراء (حيث تتجاوز حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٠٠٠ دولار أميركي). في البلدان الأقل ثراء، تكون العلاقة الوحيدة هي العلاقة السلبية مع الحركات النسائية، ربما لأن الحركات العمالية والنسائية تخضع لضغوط الشركات في ظل الأحزاب ذات الصبغة الزبائية الطاغية.^٦

قد يجعل استقلال الجمعيات المدنية عن الأحزاب السياسية (والمطالب السياسية) سياسيي الأحزاب يفكرون في تقديم أدوات جذب براجمية بشكل ما. قد يكون أعضاء الجمعيات الدينية أو العرقية - الثقافية أكثر قبولاً بعلاقات التبادل الزبائية، والمؤقتة والحصريّة مع الأحزاب السياسية. وهناك احتمال أكبر في إصرار نقابات العمال التي تضم أعداداً كبيرة على أن تقدم لهم الأحزاب منافع خاصة على نطاق واسع، تشكل محاولة لإعادة توزيع الموارد وتنزع إلى اعتناق السياسات البراجمية وكره الزبائية.

انظر إلى حالة كوريا الجنوبية، التي فيها حركة عمالية مستقلة قمعها النظام العسكري في ثمانينيات القرن العشرين، لكنها عادت إلى الظهور كقوة سياسية مستقلة. بعد الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، نفذت الحركة تهديدها بتشكيل حزب خاص بها (حزب العمال الديمقراطي الكوري)، الذي ربما لم يحقق سوى نجاح انتخابي محدود حتى الآن، لكنه ربما سرّع في تبني مواقف براجمية أقوى بعد الأزمة من قبل الحزبين الرئيسيين في كوريا الجنوبية. على النقيض من ذلك، في تايوان تطورت النقابات بشكل مختلف جداً، في قالب يرتبط بالدولة والشركات، حيث تربط النقابات على نحو وثيق بالأحزاب السياسية؛ نقابة العمال الأكبر المرتبطة بحزب الكومنتانغ الحاكم، والجمعية الأصغر المرتبطة بحزب الشعب الديمقراطي المعارض. أظهرت هذه الجمعيات المرتبطة بالأحزاب قدراً أقل من التشدد، ولم تشكل تهديداً يدفع سياسي الأحزاب نحو مواقف براجمية أوضح.

في البرازيل، كانت الحركة العمالية الراديكالية المهد الذي خرج منه حزب العمال البرازيلي، وهو أول حزب تبنى بوضوح توجهاً براجمياً. بمرور الوقت، أصبح هذا التفاعل، وفي بعض الأحيان التوتر، مع الحركة العمالية محورياً في تطور حزب العمال.

في بلدان أخرى في دراسات الحالات، وجد خبراء مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية صلات وثيقة بين عدة أحزاب زبائنية مهيمنة والحركة العمالية. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على الأحزاب الهندية الرئيسية، وليس فقط على حزب المؤتمر الوطني الهندي وحلفائه الإقليميين الأصغر، وكذلك على حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) والحزبين الشيوعيين الأصغر. في بلغاريا، وحده الحزب الاشتراكي البلغاري، في حقبة ما بعد الشيوعية، يتباهى بعلاقات وثيقة مع الحركة العمالية. في حالة أميركا اللاتينية، وباستثناءات قليلة (حزب العمال البرازيلي وحزب العدالة الأرجنتيني)، فإن الحركة العمالية ضعيفة بشكل عام ولم تعد لها صلات قوية بالحكومات الحزبية.

المربع ٢, ٣. المؤسسات الديمقراطية وتشكيل الأحزاب البراجمجة

في كوريا الجنوبية مؤسسات ديمقراطية لا تفضل بشكل واضح التنافس الحزبي البراجمي. في حين أنها ديمقراطية مركزية، فإن فيها رئاسة قوية نسبياً ومنتخبة مباشرة ونظاماً انتخابياً أجرى مؤخراً إصلاحات جعلته أقل ميلاً لعلاقات التبادل الزبائية.

في تركيا مؤسسات هي الأقرب ربما إلى الانسجام مع الجهود الحزبية البراجمجة التي يمكن ملاحظتها، لكن مع بعض التعديلات. نظامها الانتخابي القائم على التمثيل النسبي وتعدد الأعضاء على القوائم المغلقة يميل لصالح السياسات البراجمجة، وكذلك الشكل البرلماني للسلطة التنفيذية ومركزية السلطة الحكومية.

في بلغاريا نظام انتخابي نسبي يعتمد القائمة المغلقة وشكلاً مركزياً في الحكومة، وكلاهما يميلان نحو التنافس الحزبي البراجمي. علاوة على ذلك، فإن فيها رئاسة ضعيفة (لكنها ليست معدومة القوة كلياً) منتخبة مباشرة. في ضوء هذه الظروف ومستواها من التنمية الاقتصادية، كان يتوقع أن يكون فيها دعم أكبر للمزاي البراجمجة مما يلاحظ فعلياً.

في البرازيل مؤسسات معادية إلى حد ما للتنافس البراجمي، رغم أن الإصلاحات التي أجريت للنظام الانتخابي قبل بضع سنوات أزال أحد أسوأ وجوه سمعة، والذي يعزز الزبائية بدلاً من السياسات الحزبية البراجمجة. رغم ذلك، فإن أحزاباً مثل حزب العمال غيرت أدوات جذبها الانتخابية وباتت تقدم أدوات جذب أكثر براجمجة.

ليس في جمهورية الدومينيكان والهند وتايوان نشاط براجمي يذكر في أحزابها الرئيسية. وحتى الآن، مؤسساتها ليست متناقضة مع التنافس الحزبي البراجمي بشكل كامل، لكنها تميل نحو السياسات الزبائية.

الخلاصات

قِيم هذا الفصل طبيعة الجهود الحزبية البراجمجة باستخدام مزيج من دراسات الحالات المعمقة ودراسة كمية كبيرة. تركز الأحزاب على السياسات البراجمجة إذا توافرت ظروف معينة، وتنزع نحو السياسات الزبائية أو تلك المحسوبة على الأشخاص إذا لم تكن تلك الظروف موجودة. يبدو أن الأحزاب البراجمجة تتبع مسارات مختلفة في نشأتها وتعزيز قوتها، وثمة حوافز مختلفة تصوغ مسارات تقدمها. لا يوجد سوى عدد قليل من العوامل في جميع حالات تشكيل الأحزاب البراجمجة في دراسات الحالات، لكن يمكن ملاحظة علاقات فيما بينها، ويمكن تحديد تسع آليات محتملة قد يكون لها بعض النفوذ السببي على أدوات الجذب البراجمجة للأحزاب:

- تصوغ التنمية الاقتصادية بيئة ملائمة للسياسات البراجمجة؛ حيث يتمثل الشرط الصلب الطاعني لأدوات الجذب الحزبية البراجمجة في التنمية الاقتصادية؛ فالأشخاص المتعلمون وذوو الدخول المرتفعة يفضلون المساءلة الحزبية البراجمجة لعدد من الأسباب، ولا يشعرون بالرضا حيال البدائل. بالمقابل، فإن انتشار الفقر في دولة ما لا يبشر بظهور سياسات براجمجة.

- توفر فترات الأزمات الاقتصادية فرصاً لرفع المحتوى البرامجي في التنافس الحزبي. عندما يصبح الوضع الراهن مؤلماً، يكون الناخبون والسياسيون، على حد سواء، مستعدين للتفكير في برامج سياسات تؤثر في المنافع التي تحققها مجموعات الناخبين الكبيرة والتكاليف التي تترتب عليهم. تكون النافذة المتاحة للسياسات البرامجية واعدة، على نحو خاص، عندما تُستنفذ النماذج القائمة للنمو الاقتصادي بعيد المدى. وهذا يحدث عادة في الدول النامية في المراحل الانتقالية من إنتاج المواد الأولية بغرض التصدير إلى إستراتيجيات التصنيع، أو في المرحلة الانتقالية من النموذج الأخير إلى الاقتصاديات ما بعد الصناعية القائمة على العلوم والخدمات. ليس من المحتم أن تصبح الأحزاب والأنظمة الحزبية برامجية في مثل تلك المفاصل الحاسمة؛ وهي تنجم عن الخيارات التي يتخذها السياسيون والمواطنون. يقدم ظهور الدولة التنموية الكثير من الحوافز لبناء علاقات ديمقراطية حول الزبائية وليس حول أدوات الجذب البرامجية.
- كلما تصاعدت التنافسية في الانتخابات الديمقراطية، كلما بات من المرجح أن تستثمر الأحزاب في أدوات الجذب البرامجية، على الأقل في البلدان الأكثر ثراء. إذا كانت الرهانات مرتفعة بالنسبة للسياسيين الحزبيين، فإنهم سيبدلون جهداً أكبر لاجتذاب الناخبين. عندما يكون الطلب على أدوات الجذب البرامجية أكبر منه على مثيلاتها الزبائية، كما هو الحال في البلدان الأكثر ثراء، فإن درجة كبيرة من التنافسية ستضعف من جهود السياسيين لتبني مواقف بشأن السياسات. على النقيض من ذلك، فإن التنافس الشديد في البلدان الأقل ثراء سيؤدي إلى بذل جهود حزبية أكثر زبائية، حيث إن معظم الناخبين يفضلون المزايا المادية المحددة على الوعود بتغيير السياسات.
- الترتيبات التنظيمية الحزبية تعزز الجهود البرامجية. مهما كان من غير المرجح أن تتسبب اختيارات السياسيين للأشكال التنظيمية الحزبية (بما في ذلك ترتيبات الكتل التشريعية) في دفع أحزابهم لتبني إستراتيجيات روابط برامجية إلى حد ما، فإن ثمة نتيجة قوية نسبياً تدل على أن بعض الترتيبات المؤسسية أكثر توافقاً مع التنافس البرامجي منها مع أشكال أخرى من الترتيبات. الأعضاء الرسميون الذين يتمتعون بالنفوذ على عملية صنع القرار في المنظمات الأقل مركزية، والتي يتمتع فيها القادة بسيطرة أضعف على تسمية مرشحي الحزب، والممارسات المالية الأكثر شفافية ومؤسسية ستجعل من الجهود البرامجية أكثر استدامة، رغم أن الأحزاب البرامجية المعقدة تتطلب قيادة أقوى لجمع الأصوات الحزبية.
- قد يكون وجود ميدان تنافس ديمقراطي عادل يقدم فرصاً متساوية وحماية متساوية للحريات المدنية والسياسية للمتنافسين في حملة انتخابية هدفاً معيارياً مرغوباً لتصميم الأنظمة السياسية، لكنه لا يتزامن تجريبياً مع الأحزاب الأكثر برامجية. الديمقراطيات التي تتمتع بقدر كبير من الحقوق المدنية والسياسية، تحتوي أيضاً أحزاباً غير برامجية.
- لا تكفي التجربة الديمقراطية الأكبر لقيام أحزاب برامجية. كما أن الأحزاب لا تصبح برامجية ببساطة من خلال التنافس المتكرر في الانتخابات.
- الانقسامات العرقية العميقة والتفاوتات في الدخل والسلطة في دولة ما يمكن أن تعزز أو لا تعزز السياسات البرامجية، لكنها لا تقلص السياسات البرامجية بحد ذاتها. بعض المطالب التي تعود بالمنفعة على معظم أعضاء مجموعة عرقية، مثل إعادة توزيع الدخل

والحريات المدنية والسياسية، أو التسامح مع الممارسات الثقافية، يمكن صياغتها على شكل مطالب برابجية عامة تدعو إلى سياسات تعود بالمنفعة على جميع أفراد المجتمع، وليس فقط على أولئك الذين يصوتون للحزب الذي يدعمهم أو لمجموعة عرقية تحظى بتمثيل أكبر من حجمها في النظام الانتخابي.

- يبدو أن الهندسة المؤسسية، سواء كانت أنظمة انتخابية، أو علاقات بين السلطين التنفيذية والتشريعية، أو اللامركزية، عامل مساعد في ظروف تتعلق بشكل خاص بالسياق. يمكن لإصلاح مؤسسي إضافي أن يسرع بالانتقال إلى السياسات البرابجية، شريطة أن يحدث بالترابط مع عناصر مساعدة أخرى مثل ازدياد الثراء الاقتصادي أو استنفاد الدولة التنموية. التصميم الدستوري، بحد ذاته، يمكن أن يقدم فقط مشاريع مؤسسية.

- يمكن للنقابات القوية ذات العلاقات الدائمة بالأحزاب السياسية أن تعزز السياسات البرابجية، رغم أن ذلك يحدث فقط في البلدان الأكثر ثراءً. أما في البلدان الأخرى، فإن اجتماع النقابات والأحزاب يمكن أن يعزز السياسات الزبائنية والمصالح الخاصة التي تسعى لاستغلال موارد الدولة، أو أنها على الأقل لا تضيف شيئاً إلى المحتوى البرابجي لأدوات جاذبية الأحزاب.

- ١ تمت دراسات الحالات بتكليف من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وأجريت الأبحاث تحت إشراف هربرت كيتشيليت. تعد دراسات الحالات هذه سرديات مفصلة للعمليات التي تفضي إلى تحول الأحزاب إلى البراجمكية في سبعة بلدان: البرازيل: 'A Case Study of Clientelistic vs. Programmatic Political Parties in Brazil', by Sandra Osterkatz (University of North Carolina at Chapel Hill); بلغاريا: 'Electoral Volatility Polarization and Financial Deficits', by Kiril Kolev (Hendrix College); جمهورية الدومينيكان: 'Lead to Reduction of Clientelism', by Kiril Kolev (Hendrix College); 'Electoral Politics in the Dominican Republic: Low Levels of Programmatic Competition', by Matthew Singer; الهند: 'Party Competition: Continued Weak Programmatic Structuration of Partisan Alternatives: A Proto-case Study', by Herbert Kitschelt (Duke University); كوريا الجنوبية: 'A Case Study of Parties' Programmatic and Clientelistic', by Yi-ting Wang (Duke University); 'Appeals', by Yi-ting Wang (Duke University); 'Study of Parties' Programmatic and Clientelistic Appeals', by Yi-ting Wang (Duke University); 'The Evolution of Electoral Accountability in Turkey: Cyclical Evolutions in Programmatic and Clientelistic Politics', by Daniel Kselman (Juan March Institute). كما يستخدم البحث، من أجل ضمان الدقة المنهجية، بيانات مأخوذة من مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية (DALP) أجرته جامعة ديوك. (DALP) هي قاعدة بيانات لـ ٨٨ بلداً ديمقراطياً باستخدام قياسات مختلفة. يمكن مراجعتها على الموقع: <https://web.duke.edu/democracy/>.
- ٢ تم تمويل قاعدة البيانات من قبل البنك الدولي وجامعة ديوك ومؤسسة الأبحاث الوطنية في شيلي.
- ٣ هناك هجين محتمل: (٤) البلدان مرتفعة الدخل التي تصدر المواد الأولية. يمكن أن يعادل ذلك الصيغة ١.
- ٤ من الصعب دراسة الفرضيات بالمقارنة مع بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، لأنها تعكس فقط ملاحظة واحدة في مرحلة زمنية واحدة (٢٠٠٨). بما أن الحجة تستند إلى العمليات الانتقالية، ينبغي أن يكون هناك ملاحظات متعددة لجميع المتغيرات بمرور الوقت.
- ٥ ثمة حاجة لإيراد كلمة تحذيرية؛ حيث إن دراسات الحالات لم تعثر على أبحاث تذكر حول طبيعة التنظيم الحزبي في الديمقراطيات النامية. ويعد الاهتمام بحزب العمال البرازيلي استثناءً على من ذلك.
- ٦ في البلدان الأفقر، لا تترجم تعبئة الجمعيات إلى سياسات أكثر براجمكية عندما تكون تلك الجمعيات مرتبطة بالشبكات الحزبية. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات حول التحيز الحضري للسياسات التنموية، بيتس (Bates ٢٠٠٨)، والدور المحتمل لنقابات العمال في زيادة انعدام المساواة والتفاوتات في فرص الحياة، ماغواير (McGuire ١٩٩٩).

المراجع وقراءات أخرى

يتضمن هذا التقرير للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الحد الأدنى من المراجع. للمزيد من الأدبيات، يمكن العودة إلى مجموعات أكبر من المراجع في Hicken (٢٠١١)، وكذلك Kitschelt and Wilkinson (٢٠٠٧)، Luna (٢٠١٠) and Stokes (٢٠٠٧)، وكذلك في مسرد مراجع دراسات الحالات المرتبطة بتقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، التي يمكن مراجعتها على الموقع: <http://www.idea.int/development/>.

- Achen, Christopher H., 'Toward a New Political Methodology: Microfoundations and ART', *Annual Review of Political Science*, 5 (2002), pp. 423–50
- Adserà, Alicia and Boix, Carles, 'Trade, Democracy and the Size of the Public Sector: The Political Underpinnings of Openness', *International Organization*, 56 (2002), pp. 229–62
- Baldwin, Kate and Huber, John D., 'Economic versus Cultural Differences: Forms of Ethnic Diversity and Public Goods Provision', *American Political Science Review*, 104/4 (2010), pp. 644–62
- Bartolini, Stefano, *The Political Mobilization of the European Left, 1860–1980* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)
- Bates, Robert, *When Things Fell Apart: State Failure in Late-Century Africa* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008)
- Benoit, Kenneth and Laver, Michael, *Party Policy in Modern Democracies* (London: Routledge, 2006)
- Carey, John M. and Shugart, Matthew Soberg, 'Incentives to Cultivate a Personal Vote: A Rank Order of Electoral Formulas', *Electoral Studies*, 14/4 (1995), pp. 414–39
- Chhibber, Pradeep, Refsum Jensenius, Francesca and Suryanarayan, Pavithra, 'Party Organization and Party Proliferation in India', *Party Politics* (2012)
- Chhibber, Pradeep and Kollman, Kenneth, *The Formation of National Party Systems: Federalism and Party Competition in Canada, Great Britain, India and the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004)
- Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper and Row, 1957)
- Fish, M. Steven and Kroenig, Matthew, *The Handbook of National Legislatures: A Global Survey* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009)
- Galston, William, 'Can a Polarized American Party System Be "Healthy"?', Brookings Institution, Issues in Governance Studies papers, 34 (2010)

- Gerring, John, Bond, Philip, Barndt, William and Moreno, Carola, 'Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective', *World Politics*, 57/3 (2005), pp. 323–64
- Gowda, M. V. Rajeev, and Sridharan, Eswaran, 'Political Parties and Democracy in India', in Baogang He, Anatoly Kulik and Kay Lawson (eds.), *Political Parties and Democracy: Volume III: Post-Soviet and Asian Political Parties* (Santa Barbara, Calif.: Praeger, 2010), pp. 149–72
- Haggard, Stephan, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1990)
- Haggard, Stephan and Kaufman, Robert, *Development, Democracy, and Welfare States: Latin America, East Asia, and Eastern Europe* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2008)
- Hicken, Allen, 'Clientelism', *Annual Review of Political Science*, 14 (2011), pp. 289–310
- Iversen, Torben and Cusack, Thomas R., 'The Causes of Welfare State Expansion: Deindustrialization or Globalization?', *World Politics*, 52/3 (2000), pp. 313–49
- Jones-Luong, Pauline, and Weinthal, Erika, *Oil Is Not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Soviet Successor States* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010)
- Keefer, Philip, 'Clientelism, Credibility and the Policy Choices of Young Democracies', *American Journal of Political Science*, 51/4 (2007), pp. 804–21
- Kitschelt, Herbert, 'Linkages between Citizens and Politicians in Democratic Polities', *Comparative Political Studies*, 33/6–7 (2000), pp. 845–79
- Kitschelt, Herbert, 'The Demise of Clientelism in Affluent Capitalist Democracies', in Herbert Kitschelt and Steven Wilkinson (eds.), *Patrons, Clients or Policies? Patterns of Democratic Accountability and Political Competition* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007a), 298–321
- Kitschelt, Herbert, 'Party Systems', in Carles Boix and Susan Stokes (eds.), *Handbook of Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2007b), pp. 522–54
- Kitschelt, Herbert, 'Clientelistic Linkage Strategies: A Descriptive Exploration', Paper prepared for the Workshop on Democratic Accountability Strategies, Duke University, Durham, N.C., 18–19 May 2011a
- Kitschelt, Herbert, 'Do Institutions Matter for Parties' Political Linkage Strategies?', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Seattle, Wash., 1–4 September 2011b
- Kitschelt, Herbert, 'Explaining Clientelistic and Programmatic Partisan Linkage Strategies: The Role of Political Economy', Paper prepared for a workshop at the University of California, Davis, 4 November 2011c

- Kitschelt, Herbert and Freeze, Kent, 'Programmatic Party System Structuration: Developing and Comparing Cross-National and Cross-Party Measures with a New Global Data Set', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 2–5 September 2010
- Kitschelt, Herbert, Hawkins, Kirk, Pablo Luna, Juan, Rosas, Guillermo and Zechmeister, Elizabeth, *Latin American Party Systems* (New York: Cambridge University Press, 2010)
- Kitschelt, Herbert and Kselman, Daniel, 'The Organizational Foundations of Democratic Accountability: Organizational Form and the Choice of Democratic Linkage Strategy', Paper prepared for the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington D.C., 2–5 September 2010
- Kitschelt, Herbert and Kselman, Daniel, 'The Effect of Democratic Experience on Political Parties' Linkage Strategies', Working paper, 2011
- Kitschelt, Herbert, Mansfeldova, Zdenka, Markowski, Radoslav and Toka, Gabor, *Post-Communist Party Systems, Competition, Representation, and Inter-Party Cooperation* (New York: Cambridge University Press, 1999)
- Kitschelt, Herbert and Rehm, Philip, 'Occupation as a Site for Economic and Non-Economic Preference Formation', Paper prepared for the 11th Conference of the Council of Europeanists, Barcelona, 19–21 June 2011
- Kitschelt, Herbert and Singer, Matthew, "Do Everything" Parties: When Can Politicians Combine Clientelistic and Programmatic Appeals?', Paper prepared for the Workshop on Democratic Accountability Strategies, Duke University, Durham, N.C., 18–19 May 2011
- Kitschelt, Herbert and Wilkinson, Steven, 'Citizen–Politician Linkages: An Introduction', in Herbert Kitschelt and Steven Wilkinson (eds.), *Patrons, Clients, and Policies: Patterns of Democratic Accountability and Political Competition* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007)
- Kirkpatrick, Evron V., "Toward A More Responsible Two-Party System": Political Science, Policy Science, or Pseudo-Science?', *American Political Science Review*, 65/4 (1971), pp. 965–90
- Kolev, Kiril and Wang, Yi-ting, 'Ethnic Group Divisions and Clientelism', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C., 2–5 September 2010
- Lee, Yoonkyung, *Militants or Partisans: Labor Unions and Democratic Politics in Korea and Taiwan* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2011)
- Levitsky, Steven, and Way, Lucian, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010)
- Luna, Juan Pablo, Rosenblatt, Fernando and Toro, Sergio, *Desk Review on Programmatic Parties for IDEA International* (Stockholm: International

- IDEA, 2011), available at <http://www.idea.int/development/upload/Luna_Desk-Review_Full.pdf>
- Lust, Ellen, 'Competitive Clientelism in the Middle East', *Journal of Democracy*, 20/3 (2009), pp. 122–35
- McGuire, James W., 'Labor Union Strength and Human Development in East Asia and Latin America', *Studies in Comparative International Development*, 33/4 (1999), pp. 3–34
- Przeworski, Adam and Sprague, John, *Paper Stones* (Chicago: The University of Chicago Press, 1986)
- Rehm, Philip, 'The Party Manifesto Data Set: Some Critical Results', Paper presented at the Workshop on Political Methodology, Duke University, Durham, N.C., 3 April 2008
- Rodrik, Dani, *Has Globalization Gone Too Far?* (Washington, D.C.: The Institute for International Economics, 1997)
- Rodrik, Dani, *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy* (New York: Norton, 2011)
- Rogowski, Ronald, *Commerce and Coalitions* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989)
- Ross, Michael J., 'Does Oil Hinder Democracy?', *World Politics*, 53 (2001), pp. 325–61
- Ross, Michael J., 'A Closer Look at Oil, Diamonds, and Civil War', *Annual Review of Political Science*, 9 (2006), pp. 265–300
- Ross, Michael J., 'Political Clientelism', in *The Oxford Handbook of Comparative Politics*, in C. Boix and Susan Stokes (eds.) (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 604–27
- Ross, Michael J., 'Oil, Islam, and Women', *American Political Science Review*, 102/2 (2008), pp. 107–23
- Stokes, Susan C., 'Perverse Accountability: A Formal Model of Machine Politics with Evidence from Argentina', *American Political Science Review*, 99/3 (2005), pp. 315–25
- Stokes, Susan C., Dunning, Thad, Nazareno, Marcelo, and Valeria Brusco, *Brokers, Voters and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics* (New York: Cambridge University Press, 2013)
- Strom, Kaare, 'Minority Governments in Parliamentary Democracies', *Comparative Political Studies*, 17/2 (1984), pp. 199–227
- Teorell, Jan, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972–2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010)

Treisman, Daniel, 'What Have I Learned About the Causes of Corruption From Ten Years of Cross-National Empirical Research?', *Annual Review of Political Science*, 10 (2007), pp. 211–44

Tsebelis, George, *Veto Players: How Political Institutions Work* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002)

Weber, Max, *Economy and Society* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1978)

الفصل ٣

الفصل ٣

العمل السياسي البرامجي من منظور مقارن

نك تشيزمان ودان باغيت

المقدمة

يكون النظام السياسي برامجياً عندما تضع الأحزاب العاملة فيه السياسات، وتحشد الدعم وتحكم على أساس موقف أيديولوجي ثابت ومتناسك. بعبارة أخرى، فإن السياسات البرامجية هي نقيض السياسات الزبائنية، التي تسعى فيها الأحزاب لحشد الدعم من خلال شبكات الراعون - الزبائن وتسعى للوصول إلى السلطة من أجل السيطرة على موارد الدولة. وتتمايز السياسات البرامجية عن العلاقات بين الناخبين والأحزاب المبنية على أساس كاريزما القادة وهويات المجموعات. إلا أن هذه الإستراتيجيات لا ينفى بعضها بعضاً؛ فالعديد من الأحزاب تستخدم عناصر من كلا المقاربتين. إن تطوير السياسات البرامجية أمر مهم لعدة أسباب. في الأنظمة الحزبية التي تطغى فيها الأحزاب الزبائنية، نادراً ما تولد الانتخابات نقاشات حول القضايا المهمة مثل السياسة الاقتصادية، وقد لا تركز حتى على أداء الحكومة الأخيرة. في الأحزاب الزبائنية، على سبيل المثال، يحصل القادة على الدعم إذا قدموا ما يكفي من المنافع الخاصة لمؤيديهم. أما كيفية إدارتهم للسياسات العامة فهو، بشكل عام، أمر قليل الأهمية. كي يُعرف حزب سياسي على أنه برامجي، فإن الالتزامات الأيديولوجية المستقرة وذات البنية المتناسكة تشكل الأساس لما يلي:

- العلاقة بين الحزب وناخبيه.
- التنظيم الداخلي للحزب.
- عملية صنع القرار والبرامج الناجمة عن ذلك.

من أجل تحقيق فهم أفضل للعوامل التي تدفع أو تمنع تأسيس الأحزاب البرامجية، قمنا بدراسة البرازيل والهند وأوكرانيا وزامبيا، اللائي شهدت جميعها عمليات انتقالية بدرجات متفاوتة من الأنظمة الزبائنية إلى الأنظمة البرامجية.^١ وتوفر هذه البلدان رؤى في عملية الانتقال من النظام الزبائني إلى النظام البرامجي، إضافة إلى أثر السياسات البرامجية. وأخيراً، يتم استخلاص

عدد من التوصيات بشأن السياسات من النتائج. ويمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات مهمة من أجل فهم أفضل للتطور البراجمي من دراسات الحالات هذه:

- لقد أخفقت الدراسات السابقة بهذا المجال في إدراك أن الأحزاب يمكن أن تكون في الوقت نفسه عرقية (أو لغوية، أو دينية، أو إقليمية) وبراجمية.^٢ يحدث هذا عادة، عندما تؤدي الأنماط التاريخية في التمييز إلى تقاطع بين المجموعات العرقية والاجتماعية - والاقتصادية، أو عندما يؤدي تسييس بعض المجموعات العرقية إلى جعلها أكثر استجابة لبرامج سياسات معينة. كما يمكن أن يحدث ذلك عندما يقيم حزب سياسي معين حملة انتخابية على أساس برنامج سياسات متماسك، لكن يعتمد أيضاً على رموز وأفكار مرتبطة بمجموعة أو أكثر، ويعتمد بشكل غير متناسب على الشبكات والمنظمات الاجتماعية القائمة في هذه المجموعات. بالطبع، فإن مثل تلك الأحزاب تنزع إلى تبني مواقف حول قضايا سياسات تفضلها المجموعات التي تحاول اجتذابها. أما ما يعنيه ذلك بالنسبة لكيفية تطور الأحزاب ومدى براجميتها، فإنه أمر ليس بالبسيط. من ناحية، فإن بعض الأحزاب التي وصفت بشكل عام بأنها عرقية قد تحتاج إلى إعادة تقييم، لأنها تسعى لتحقيق برامج سياسات متماسكة تتمتع بخصائص ونتائج إيجابية ترتبط عادة بالأحزاب البراجمية. ومن ناحية أخرى، من المهم إدراك أنه في ظل بعض الظروف فإن الأحزاب البراجمية - العرقية تمثل مخاطرة واضحة على العمل السياسي القائم على السياسات: عندما تعتمد الأحزاب بشكل مفرط على علاقتها بمجموعة معينة، فمن المرجح أن يفضي ذلك إلى تفاقم التوترات العرقية التي تسهم في كثير من الأحيان في عدم الاستقرار السياسي في الديمقراطيات الحديثة. ولذلك، من المهم التمييز بين الأحزاب (البراجمية - العرقية) ونظيراتها (البراجمية - المدنية).
- إذا كان في بلد ما حزب أو حزبان براجميان، في حين أن الأحزاب الأخرى ليست كذلك، فإن هذا لا يرقى إلى نظام حزبي براجمي. تفترض التحليلات في كثير من الأحيان بأن الأحزاب البراجمية ستدفع النظام الحزبي للتحويل نحو (البراجمية)، لكن هذا الافتراض لا تدعمه دراسات الحالات. رغم أنه قد يكون للأحزاب البراجمية مزايا معينة على خصومها، فإن عدداً قليلاً من الأحزاب القائمة على السياسات لن يكون له أثر كبير إذا لم تصل تلك الأحزاب إلى السلطة، وكان عليها أن تتنافس مع الأحزاب العرقية والشخصانية والزبائية القائمة التي تتمتع بقدرة أكبر للوصول إلى الموارد. في ظل هذه الظروف، يمكن للأحزاب البراجمية وغير البراجمية أن تتعايش مع بعضها بعضاً.
- تكشف مقارنة بين الحالات الأربع، أن ثمة عاملين في تطور أي حزب براجمي لهما علاقة قوية بتطور نظام حزبي براجمي مستدام: (١) أنماط العلاقات التي تقيمها الأحزاب مع الناخبين، و (٢) ما إذا كانت هذه الأحزاب تقيم علاقات قوية مع مجموعات المجتمع المدني.

المربع ٣, ١. تعريف وتفعيل الحياة السياسية القائمة على الأحزاب البراجمية من خلال دراسات الحالات

كما تم اقتراحه أعلاه، فإن الحزب البراجمي هو الحزب الذي يتبنى التزامات أيديولوجية مستقرة وذات بنية متماسكة تشكل الأساس لتنظيمه وانشطته. غير أن الأحزاب ليست ببساطة براجمية أو غير براجمية. الأحزاب المحددة في دراسات الحالات الأربع موزعة على طيف واسع؛ من الأحزاب الزبائنية بدرجة كبيرة وذات المحتوى البراجمي الضئيل (مثل الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب في زامبيا) إلى تلك التي تعتمد على العلاقات بين الراعي والزبون لحشد الدعم لكنها تسعى لتنفيذ أجندات متماسكة قائمة على السياسات (مثل حزب المؤتمر في الهند)، إلى الأحزاب التي تحشد الدعم على أساس براجمي، وتظهر هيكليات داخلية مصممة لدعم وضع سياسات براجمية وتحقيق جملة مستقرة من الأهداف الأيديولوجية عندما تصبح في السلطة (مثل حزب العمال في البرازيل أو، إلى درجة أقل، الحزب الاشتراكي في أوكرانيا). ثانياً، وكما توضح هذه الأمثلة، يمكن للأحزاب أن تكون براجمية إلى حد ما في عدد من الأبعاد المختلفة. ولأن الأحزاب يمكن أن تكون براجمية جداً في بعض المجالات وغير براجمية نسبياً في مجالات أخرى، قد يكون من الصعب جداً ترتيبها. على سبيل المثال، هل يعتبر الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي (PSDB)، الذي يمتلك هيكلية حزبية موجهة نحو السعي لتحقيق أهداف براجمية ومحاول تنفيذها عندما يكون في السلطة، لكنه يعتمد على الطرائق الزبائنية أكثر من اعتماده على الطرائق البراجمية في تعبئة الأصوات، حزباً برامجياً إلى حد ما بقدر ما هو حزب الجبهة الوطنية (PF) في زامبيا، الذي طور علاقات براجمية مع الناخبين لكنه لم يعزز بنيته البراجمية فيما يتعلق بكيفية تنظيم الحزب ووضعه للسياسات؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال، ما لم يتم تحديد أي الأبعاد الثلاثة في (البراجمية) هو الأكثر أهمية.

المربع رقم ٣, ٢. ملخص دراسة حالة: أوكرانيا

واجهت أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تحدياً جوهرياً تمثل في بناء النظام الحزبي من الصفر. لقد عانى ظهور النظام الحزبي وتعزيز قوته على مدى العقدين الماضيين من العديد من المشاكل والانتكاسات. في معظم تلك الفترة، كانت الأحزاب غير مؤسسية وغير براجمية؛ فقد سمح وجود رئيس قوي، ونظام انتخابي قائم على العضو الواحد في الدائرة الانتخابية ووجود درجة كبيرة من الفساد بازدهار الأحزاب الزبائنية في تسعينيات القرن العشرين.

أصبحت المرتسات البراجمية للأحزاب الأوكرانية أوضح بكثير بعد الثورة البرتقالية عام ٢٠٠٤، وخصوصاً بعد انتخابات عام ٢٠٠٦. في تلك الفترة، أصبحت القضايا العرقية - الثقافية، بما في ذلك موضوع اللغة القومية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وروسيا محوراً انتظم حوله العمل السياسي الحزبي. كما أن تغييراً تم إحداثه على النظام الانتخابي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، جعل الاستراتيجيات الزبائنية أقل قابلية للتحقق وعزز قوة قادة الأحزاب حيال أعضاء البرلمان الذين يمثلون الحزب. ويمكن هذا نخب الأحزاب من تطوير سياسات أكثر براجمية، والاستثمار في إحداث تطورات تنظيمية، واحتواء الانقسامات الحزبية التي كان يمكن أن تقوض وحدة الأحزاب. إلا أن العديد من هذه التغييرات ألغيت، استعدداً لانتخابات عام ٢٠١٢.

المربع ٣, ٣. ملخص دراسة حالة: البرازيل

نظام الأحزاب البرازيلي معقد ومكتظ. في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، اكتسب سمعة سيئة لضعفه وزبائنيته وعدم اكتمال جودته واقتفاره إلى البراجمية (انظر Ames ٢٠٠١؛ Lamounier ١٩٨٦؛ Mainwaring ١٩٩٩، ١٩٩٥؛ Samuels ٢٠٠٠). لكن هذا النظام الحزبي الفوضوي، أصبح على مدى العقدين ونصف العقد المنصرمين أكثر استقراراً وبراجمية منذ نشوء حزب العمال (PT).

تنافس حزب العمال مع الأحزاب الزبائنية القائمة بالاعتماد على موارد نقابات العمال ودعم اليسار. مع وصوله إلى السلطة في بعض الولايات استفاد من مزايا وجوده فيها، سيما للاحية شغل الوظائف. بعد وصول حزب العمال إلى الرئاسة عام ٢٠٠٢، تفوقت إستراتيجيته البراجمية بشكل متكرر في أدائها على الإستراتيجيات الزبائنية لخصومه. رداً على ذلك، عزز الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي محتواه البراجمي. تمتع الزعيمان السابقان لحزب العمال والحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي، سيلفا وكاردوسو، على التوالي، بكاريزما خاصة بهما، إلا أنها منحاً وجهاً وشخصية لبرامج كل من حزبيهما، وهو ما أدى إلى ترسيخ السياسات البراجمية وليس ضعفها. رغم أن النظام الحزبي البرازيلي ظل مجزأ، فإن حزب العمال والحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي شكلاً في العقد الأول من الألفية قواعد لتحالفات على اليمين واليسار التي رسخت النظام في المشهد السياسي. في وقت كتابة هذا التقرير، كان النظام الحزبي في البرازيل قد أصبح مؤسسياً بشكل يقارب الصبغة البراجمية للديمقراطيات الراسخة (Hagopian, Gervasoni and Moraes ٢٠٠٩).

المربع ٣, ٤. ملخص دراسة حالة: الهند

تركز دراسة حالة السياسات الحزبية البراجمية في الهند على تحولين رئيسيين: على مستوى الولاية وعلى المستوى الوطني. على المستوى الوطني، تعرض النظام الحزبي في الهند للتجزؤ منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، عندما بدأت هيمنة حزب المؤتمر التي دامت عقوداً طويلة بالتراجع أمام التنافس متعدد الأحزاب. تعرض النموذج الحزبي المتمثل في (الكادر البراجمي) لحزب المؤتمر الهندي، الذي لم تستعمل فيه البرامج التي صاغتها نخب الحزب لحشد الأصوات من قبل أحزاب مثل بهاراتيا جاناتا (BJP)، وحزب باهوجان ساماج (BSP) ومجموعة من الأحزاب الإقليمية. كان لدى العديد من هذه الأحزاب الجديدة عناصر براجمية واضحة، لكنها لا تتطابق مع التصنيفات التقليدية لأنها تجمع المنصات البراجمية مع أدوات الجذب العرقية للناخبين. من الطبيعي أن تجتذب بعض عناصر منصات الأحزاب هذه بعض الشرائح العرقية من السكان، خصوصاً في الحالات التي تتقاطع فيها العناصر الطبقيّة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة والعرقية. كانت تبعات ذلك على النظام الحزبي معقدة. من جهة، جسرت هذه الأحزاب الفجوة القائمة بين سياسات النخبة وسياسات القواعد. ومن جهة أخرى، فإن الطبيعة التي غالباً ما تكون تقسيمية لإستراتيجياتها لم تكن دائماً الطريق إلى الاستقرار في ديمقراطية كبيرة ومتنوعة مثل الهند. لقد أثم حزب بهاراتيا جاناتا، على سبيل المثال، بإثارة الكراهية والعنف العرقيين في عدد من الأحداث المختلفة. لكن ثمة أدلة على أن هذه الأحزاب قد خففت بمرور الوقت من تركيزها على الهوية، ونتيجة لذلك بدأت بالتحول إلى درجة أقل من (العرقية) في أسلوبها السياسي. من غير الواضح ما إذا كان ظهور أحزاب براجمية ضعيفة سيدفع أحزاباً أخرى إلى تحسين طبيعتها البراجمية كي تتمكن من التأقلم مع التغيرات.

على مستوى الولاية، خاض المرشحون حملاتهم في انتخابات الولايات على بطاقات الحكم الرشيد، وفازوا وشرعوا في تنفيذ برامج ذات مصداقية في مكافحة الفساد. وقد يكون انتصار حزب تيلوغو

ديسام (Telugu Desam) واختياره لشاندرابابو نايدو (Chandrababu Naidu) وزيراً أول في ولاية أندرا براديش أفضل مثال على ذلك. كان لهذه التجديدات التي قادتها الولايات أثر إيجابي قوي، وهكذا تم نسخ هذه الاستراتيجيات السياسية بسرعة على المستوى الخطأ، إن لم يكن دائماً على مستوى الممارسة، من قبل الرواد السياسيين في أماكن أخرى. ونتيجة لذلك، ظهر عدد من الأحزاب والوزراء الأولين الذين جعلوا الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية السمة المميزة لحملةهم السياسية.

المربع ٣، ٥. ملخص دراسة حالة: زامبيا

لقد كان في زامبيا عدد من المراحل القصيرة المؤقتة التي أصبح فيها العمل السياسي أكثر براجمية، لكن فقط منذ عام ٢٠٠٢ ظهر شكل ناجح انتخابياً من الشعبية. ولم يكن ظهوره ملفتاً وحسب، بل كان مهماً للسياسة البراجمية في أماكن أخرى، لأنه تطور في ظل ظروف وجدتها أحزاب أخرى قائمة على السياسات غير مواتية. بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١، كان النظام الحزبي في زامبيا يتميز بوجود حزب مهيمن تحبط به معارضة مجزأة. لم تكن الشعارات الحزبية مفيدة كمنصات لسياسات الأحزاب. بالرغم من ذلك، كانت الأحزاب ترتبط بالناخبين عبر المبادلات الزبائية، وكانت السياسة شخصية وعرقية ووراثية، وكانت هذه السمات مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. يمكن العثور على هذه الخصائص في حالات أفريقية أخرى، وحتى خارج أفريقيا. رغم هذا السياق، ظهر حزب جديد دعا إلى أجندة براجمية: حزب الجبهة الوطنية (PF). طور الحزب بزعامة السياسي المخضرم مايكل ساتا (Michael Sata) علاقات قوية بدوائر انتخابية لم تكن تحشد من قبل، وذلك بالتعبير عن مظالم لم يكن أحد يتحدث عنها وتطوير سياسات تستجيب لها. تمكن من فعل ذلك بسبب الكاريزما الشخصية لساتا، وبسبب اعتياده على نقابات العمال وشبكات الكنيسة السابقة التي كانت تقدم قدرات في التعبئة. وسع حزب الجبهة الوطنية قاعدته باستهداف مجموعات عرقية وحضرية بأدوات جذب خاصة، وهي ممارسة نتج عنها تصنيف الحزب على أنه (عرقى شعوبى)، تشيزمن ولارمر (Cheeseman and Larmer ٢٠١٣). مكنت هذه الإستراتيجية حزب الجبهة الوطنية من الخروج من هوامش الأهمية السياسية ليفوز بالرئاسة خلال عشر سنوات فقط.

لكن، ورغم النجاح السريع للحزب، فإن مهمته البراجمية لم تكن مؤسسية. لم يبن حزب الجبهة الوطنية مجموعات مجتمع مدني في حزبه كما فعل حزب العمال في البرازيل وحزب باهوجان ساماج في الهند. بدلاً من ذلك، نما الحزب بسرعة كبيرة بحيث إنه ضحى بالتعزيز المؤسساتي الذي يمكنه من النمو. ولذلك، فإن طبيعته البراجمية تبقى عرضة للانعكاس أو تغيير الاتجاه. علاوة على ذلك، وفي حين أن ظهور الجبهة الوطنية دفع الأحزاب الأخرى لاتخاذ مواقف حول قضايا معينة، إلا أنه لم يكن مصدر إلهام لتطوير البدائل البراجمية.

الدوافع والمعوّقات البنيوية للأحزاب البرلمانية

لا تتطور الأحزاب البرلمانية في جميع البيئات السياسية. لبعض البلدان ظروف وطنية ودون وطنية أكثر ملاءمة لتطور الأحزاب البرلمانية. واستناداً إلى دراسات الحالات وتحليلات أخرى، تبين أن هناك ظروفاً سياقية تشجع أو تعيق تطور الأحزاب الموجهة نحو السياسات. أولاً، تشجع الدول التي يكون فيها الحكم قائماً على القواعد ظهور الأحزاب البرلمانية. توزع الأحزاب الزبائنية الموارد من خلال شبكات الراعون - الزبائن من أجل حشد الدعم، والعديد من هذه الموارد يأتي من الدولة، وبشكل غير قانوني في كثير من الأحيان. عندما يكون في الدول أجهزة بيروقراطية تعمل طبقاً لقواعد ثابتة وأنظمة تستند إلى الجدارة، فإنها تضيق المجال المتاح للإستراتيجيات الزبائنية، وهو ما يجعل البدائل البرلمانية بالمقابل أكثر فعالية. على النقيض من ذلك، فإن الدول (السهلة الاختراق) (بمعنى أن أولئك الموجودين داخل أو خارج الدولة يستطيعون انتزاع الموارد منها) تتيح فرصاً أقل لظهور الأحزاب البرلمانية وتحدي الوضع الراهن.

ثانياً، فإن تركيبة المجتمع تشكل عاملاً محورياً. بعض تشكيلات الفئات والشبكات الاجتماعية تجعل التعبئة البرلمانية أكثر صعوبة والتعبئة الزبائنية أكثر احتمالاً، والعكس بالعكس. عندما تكون المجموعات في المجتمع متعلمة جيداً وواعية وتمتع بأوضاع مادية جيدة، لكن تستمر في الاعتماد على ما تقدمه الدولة من منافع عامة، فإن من المحتمل أن تكون أكثر مقاومة للإستراتيجيات الزبائنية وأكثر انفتاحاً على الأشكال البرلمانية من التعبئة. بالمقابل، عندما تكون المجموعات في المجتمع سيئة التعليم، وقليلة الوعي وفقيرة، أو لا تتأثر بما تقدمه الدولة من المنافع العامة، فإن من المرجح أن تكون أكثر قبولاً بوسائل التعبئة الزبائنية. مع بعض الاستثناءات المهمة، فإن المجموعات الحضرية تنتشر فيها بشكل أكبر المجموعة الأولى من الخصائص، والمجموعات الريفية من المرجح أن تظهر فيها خصائص المجموعة الثانية. وبالتالي، فإن المجتمعات الحضرية تكون بشكل عام أكثر قبولاً بأدوات الجذب البرلمانية من المجتمعات الريفية، رغم أن هذا لا يشكل قاعدة ثابتة. كما أن المجتمعات التي تنتج مجموعات مجتمع مدني أقوى وأكثر تسييساً تمنح الأحزاب السياسية فرصاً للدخول في شراكات إستراتيجية مع اللاعبين من غير الدولة، تؤدي إلى نشوء ومأسسة السياسات البرلمانية، كما تتم مناقشته بقدر أكثر من التفصيل أدناه.

ثالثاً، إن تصميم المؤسسات وليس فقط الأحزاب، إضافة إلى النظام السياسي والقواعد البرلمانية، تؤثر في قوة الأحزاب وتماسكها، وبالتالي في طبيعتها البرلمانية. تشمل هذه العوامل القواعد التي لا تشجع على الانتقال من حزب إلى آخر، وبالتالي تعزز حدود الأحزاب والقواعد الانتخابية التي تضعف الحوافز المتاحة لمرشحي الأحزاب لتعبئة الناخبين على أسس محلية أو قومية. يمكن لهذه العوامل أن تضمن محافظة الأحزاب على انضباطها وقدرتها على فرض السيطرة على قادة الأحزاب المنفردين وأعضاء البرلمان.

بالمقابل، فإن هذا يزيد من أرجحية تحاشي الأحزاب دعم الوعود الزبائنية المحلية التي تتناقض مع أهدافها البرلمانية الأوسع.

وأخيراً، فإن الأنظمة الحزبية المؤسساتية توفر فرصاً أكبر لتطور الأحزاب البراجمية. عندما تكون الأحزاب مستقرة وثابتة في مقارباتها للانتخابات، يمكنها بناء مواقف أقوى وأكثر ثباتاً حيال السياسات، وتتاح لها فرصة أكبر لتطوير روابط أكثر فعالية مع المواطنين على هذا الأساس. وعلى نحو مماثل، يمكن للأحزاب البراجمية أن تبني سياساتها بطريقة تساعد في تأسيس الأنظمة الحزبية. وهكذا، من المرجح أن تعزز المؤسسات والسياسات البراجمية بعضهما بعضاً.

المسارات إلى السياسات البراجمية

المربع ٣، ٦ الأحزاب العرقية والأحزاب البراجمية

في ثلاثة من البلدان الأربعة التي يدرسها هذا المشروع، وهي الهند وأوكرانيا وزامبيا، أحزاب سياسية تقدم أدوات جذب براجمية وتسعى لبناء روابط براجمية مع الناخبين، لكن من الواضح أن برامجها السياسية مصممة لتقديم المنافع لمجموعات عرقية محددة. ومن المرجح أن يحدث هذا عندما تتقاطع السمات العرقية مع الطبقة، كما هو الحال في الهند، حيث تطورت أحزاب مثل حزب باهوجان ساماج تحديداً لتمثيل طوائف وقبائل وأقليات دينية معينة. في زامبيا، ليس التقاطع بين السمات العرقية والطبقة وثيقاً كما هو في الهند، لكن التأسيس التاريخي لمجموعات الهويات من قبل مختلف القادة كان له رغم ذلك أثر على تشجيع الدفع بمنابر سياسات معينة لمجموعات محددة. تمكن مايكل ساتا من استخدام التعاطف الأكبر مع السياسات البراجمية في أوساط مجموعته، البيمبا (Bemba)، كأساس لحركة براجمية - عرقية فعالة استمدت في المحصلة دعماً عابراً للأعراق في المناطق الحضرية. كما أن من المرجح أن يكون للسياسات البراجمية بعد عرقي، عندما تصبح مجموعات مدنية ذات طبيعة عرقية هي القاعدة الجماهيرية للأحزاب السياسية. انبثق حزب باهاراتيا جانانا في الهند من منظمات اجتماعية ومدنية هندوسية؛ في حين أنه تقدم ليصبح حزباً وطنياً ذا برنامج وطني، لكن جذوره في هذه المنظمات ضمنت أن تبقى الأفكار الهندوسية محورية في سياسات الحزب.

من المهم التمييز بين الأحزاب العرقية - البراجمية من جهة، والمدنية - البراجمية من جهة أخرى، لأنه وفي حين أن نمو ومأسسة الأحزاب العرقية - البراجمية يعزز قوة السياسات البراجمية، فإنه يطرح مجموعة مختلفة من المخاطر. يمكن للأحزاب العرقية البراجمية أن تسيّس الهويات دون الوطنية إذا اختارت التركيز على قواعدها العرقية الأساسية؛ ويمكن أن تخفف رسالتها البراجمية إذا حاولت التواصل مع مجموعات أخرى على حساب قاعدتها العرقية الأساسية.

يشير وجود السياسات البراجمية إلى نظام ديمقراطي ذي طبيعة براجمية حاسمة، يضم أحزاباً براجمية تكون هي الأحزاب الرئيسية المتنافسة في الانتخابات. رغم أن السياسات البراجمية يمكن أن تظهر من خلال عدد من العمليات المختلفة، فإن دراسات الحالات في هذا الفصل تشير إلى نقطة بداية مشتركة، وهي نشوء حزب سياسي جديد ذي طبيعة براجمية. في حين أن العوامل الكامنة والبنوية تحدد مدى ملاءمة البيئة لتأسيس سياسات براجمية، فإن الطبيعة النهائية لسياسات البلدان في البرازيل والهند وأوكرانيا وزامبيا تشكلت من خلال عملية تغيير الأحزاب والنظام الحزبي التي أطلقها هذا الحزب الجديد. من المهم تقدير أن هذه التغييرات

يمكن أن تتخذ مسارات متعددة، وأن يكون لها حصائل محتملة متعددة أيضاً. إلا أن هذه العملية تنطوي بشكل عام على ثلاث خطوات: نشوء الحزب، تأسيس الحزب، وترسيخ نظامه البرلماني.

نشوء الأحزاب

رغم أن هناك العديد من النقاط المشتركة بين حالات نشوء الأحزاب في البرازيل والهند وأوكرانيا وزامبيا، فإن كل عملية لها ملامحها المميزة، مثل أهمية التصنيع في البرازيل وزامبيا، وتقلص الموارد الزبائية في الهند، والإصلاحات الكبيرة للمؤسسات السياسية الوطنية في أوكرانيا. إلا أن جميع هذه العمليات تتشاطر أمراً واحداً، وهو أن عملية التطور البرلماني نادراً ما تكون مدفوعة من قبل حزب زبائني شخصاني أو عرقي قائم يقر تبني قاعدة سياسات أكثر تماسكاً. بدلاً من ذلك، فإن التطور البرلماني عادة ما يكون مدفوعاً بظهور أحزاب سياسية جديدة (رغم أن ذلك لا يعني دائماً ظهور قادة جدد)، أو بالنمو السريع لأحزاب كانت في السابق ضعيفة بعد انهيار واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية التقليدية. ولذلك، فإن العوامل التي شجعت على البرلمانية هي جزئياً تلك التي تمكن أحزاب المعارضة الجديدة من التغلب على الأحزاب الحاكمة غير البرلمانية. في جميع دراسات الحالات الأربع، نتج تطور الأحزاب البرلمانية عن مزيج من ثلاثة عوامل محورية: (١) تغييرات رئيسية على البيئة السياسية التي يسرت نمو أحزاب المعارضة، (٢) وجود دوائر انتخابية برلمانية، (٣) قدرة واستعداد الرواد السياسيين لتجريب أشكال جديدة من التعبئة السياسية.

أما كيف تتجلى هذه العوامل، فذلك يختلف من بلد إلى آخر. في أوكرانيا، كانت مدفوعة بتغييرات رئيسية في البيئة السياسية. أولاً، أصبحت القضايا العرقية - الثقافية أكثر أهمية مع بروز قضية عضويتها المحتملة في الاتحاد الأوروبي وعلاقتها مع روسيا إلى المقدمة. ثانياً، أعطت القواعد الانتخابية والبرلمانية التي استحدثت بعد الثورة البرتقالية الأحزاب السياسية درجة أكبر من السيطرة على أعضاء البرلمان الذين يمثلونها، ما كان يعني أنها أصبحت في موقع أفضل لتأسيس وتشجيع برنامج سياسات متماسك يستند إلى هذا الانقسام السياسي الجديد، حتى عام ٢٠١٢، عندما تم تغيير النظام الانتخابي مرة أخرى.

في الهند، قلصت التحديات المالية لثمانينات القرن العشرين موارد الحكومة، وبالتالي قوضت جدوى المقاربات الزبائية. في الفراغ السياسي الذي نجم عن ذلك، ظهرت أحزاب لها جذور في مجموعات المجتمع المدني لمعالجة قضايا مثل القومية الهندية والفقر، التي كانت قد أهملت في الماضي. وفي الوقت نفسه، أدت القواعد الجديدة التي تسمح للولايات بإقامة علاقات مباشرة مع المؤسسات المالية الدولية إلى تمكين قادة على المستوى دون الوطني من السعي لتحقيق أجنداتهم البرلمانية.

في البرازيل، شكلت حركة نقابات العمال وأنصارها نواة الدائرة الانتخابية البرلمانية. بنى حزب العمال على العمل الذي قامت به نقابات العمال لتطوير بنية حزبية تعكس مطالب شريحة منظمة جيداً من المجتمع.

في زامبيا، أتى الزخم من أجل التغيير من استعداد أحد زعماء المعارضة، مايكل ساتا، لاتخاذ مخاطرة سياسية واستخدام أدوات جذب براجمية لم تختبر سابقاً. استقدم اشخاصاً من الشبكات القديمة لنقابات العمال والكنيسة، التي ساعدته في الوقت نفسه على تعديل وضبط رسالته ونقلها إلى الناخبين. استفادت حملته الانتخابية من التآكل التدريجي لدعم الحزب السياسي الذي كان مهيمناً في الماضي في المناطق المتحدثة بلغة البيمبا، وحيث تقاطعت الهوية العرقية والمظالم السياسية والاقتصادية المحددة.

مأسسة الأحزاب

تشير دراسات الحالات الأربع إلى أنه، وبعد تأسيس حزب براجمي، فإن مساره يتأثر بقوة بما إذا ما أرسى التزاماته البراجمية على قاعدة مؤسسية وما إذا تطور من خلال التركيز على قضايا مدنية (أو عرقية). بعبارة أخرى، فإن مدى تنظيم الحزب على أساس براجمي يحدد إلى أي حد سيبقى وفياً لأصوله البراجمية. إن كون الحزب مدنياً براجمياً أمر مهم، لأنه في ظل بعض الظروف فإن الأحزاب العرقية - البراجمية تزيد من الخلاف المجتمعي وتفقد قاعدتها البراجمية بمرور الوقت. يكشف الجمع بين هذين العاملين المحددين القويين، في إطار مقارن، الكثير عن احتمالات التطور البراجمي على مستوى الأحزاب وعلى مستوى النظام الحزبي، على حد سواء.

إن أهم القوى الدافعة نحو المؤسسة و (المدنية) هي تركيبة قاعدة الدعم الأولية للحزب، وإلى أي حد ينشأ الحزب من منظمات دفاع مدني كانت موجودة سابقاً. في البلدان التي سُيسست فيها الأولويات العرقية، كما في الهند وزامبيا، فإن الأحزاب الجديدة تمثل عادة مجموعات عرقية محددة، حتى إذا اعتنقت في الوقت نفسه موقفاً براجمياً. إن لهذا نتيجتين رئيسيتين: أولاً، من حيث إن الحزب لديه صلات مختلطة، فإنه يسعى في كثير من الأحيان للمحافظة على الانسجام بين قاعدته (العرقية) و (البراجمية)، وهو ما يرجح أن يعيق تطور برامج سياسات أكثر تماسكاً. ثانياً، يمكن للبعد العرقي الذي يحتفظ به الحزب، كما في بعض الحالات، أن يعمق تسييس الهويات العرقية.

على النقيض من ذلك، عندما لا تبني الأحزاب روابط عرقية، يكون من الأسهل كثيراً على قادتها التركيز على الاهداف البراجمية، مثل تقديم المنافع العامة. كما أن علاقة الحزب بلاعبي المجتمع المدني مهمة جداً، لأنه عندما تنبثق الأحزاب من خلال احتجاجات المجتمع المدني أو من منظمات معينة، فإن من المرجح أن يتم تأسيسها بهيكلية تنظيمية فعالة، أو أن تتطور هذه الهيكليات بسرعة وأن تبني الالتزامات وتحولها إلى أجندات براجمية. أولاً، إن الأحزاب التي تظهر مباشرة من مجموعات المجتمع المدني تأخذ شيئاً من شكلها في كثير من الأحيان، وهو ما يعطي الحزب تنظيماً داخلياً جاهزاً. ثانياً، من المحتمل أن تكون مجموعة المجتمع المدني قد طورت موارد تنظيمية مثل الموظفين المدربين والاحتياطات النقدية والمكاتب والسيارات التي تعزز من بنية الحزب. كما يمكن حجب هذه الموارد إذا لم يسع الحزب لتحقيق الأهداف البراجمية التي تدعمها مجموعات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تطور علاقات أكثر خضوعاً للمساءلة. ثالثاً، يمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تكون قادرة على اكتساب السلطة

الرسمية داخل الأحزاب كأعضاء أو شركاء معنيين مقابل تقديم دعمها، ما يعطيها نفوذاً أكبر على عملية صنع السياسات نفسها. إن النظر إلى تفاعل هذه العوامل يشير إلى أربعة متغيرات رئيسية في تطور الأحزاب البراجمجية.

١. عندما لا تقيم الأحزاب البراجمجية الناشئة علاقات مع المجموعات العرقية وتشكل بدلاً من ذلك علاقات مع مجموعات المجتمع المدني، فمن المرجح أن تنشأ بوصفها أحزاباً مدنية - براجمجية مؤسساتية (كما في حالة حزب العمال في البرازيل). لدى مثل هذه الأحزاب حوافز قوية لتحديد أجندات براجمجية والسعي لتحقيقها، وبالتالي فإنها ستكون على الأرجح النمط الحزبي الذي سيحافظ على مقاربة قائمة على السياسات ونقلها إلى النظام الحزبي.

٢. عندما تحصل الأحزاب البراجمجية على دعم مجموعة عرقية وتطور في الوقت نفسه علاقات قوية (ذات أساس عرقي) مع مجموعات مجتمع مدني، فإن من المرجح أن تتطور كأحزاب براجمجية - عرقية مؤسساتية. كما هو حال الأحزاب المدنية - البراجمجية المؤسساتية، من المرجح أن يكون لدى هذه المنظمات بنية تحتية أكثر تطوراً داخل الحزب وخارجه تلزمه بمواقفها حيال السياسات، إلا أن تنوع علاقاته يمكن رغم ذلك أن يجعل من المحافظة على تماسك السياسات أكثر صعوبة. كان هذا هو الحال مع حزب بهاراتيا جانانا في الهند، الذي نشأ من المنظمة التطوعية الوطنية (Rashtriya Swayamsevak Sangh)، وهي حركة اجتماعية هندوسية تأسست عام ١٩٢٥.

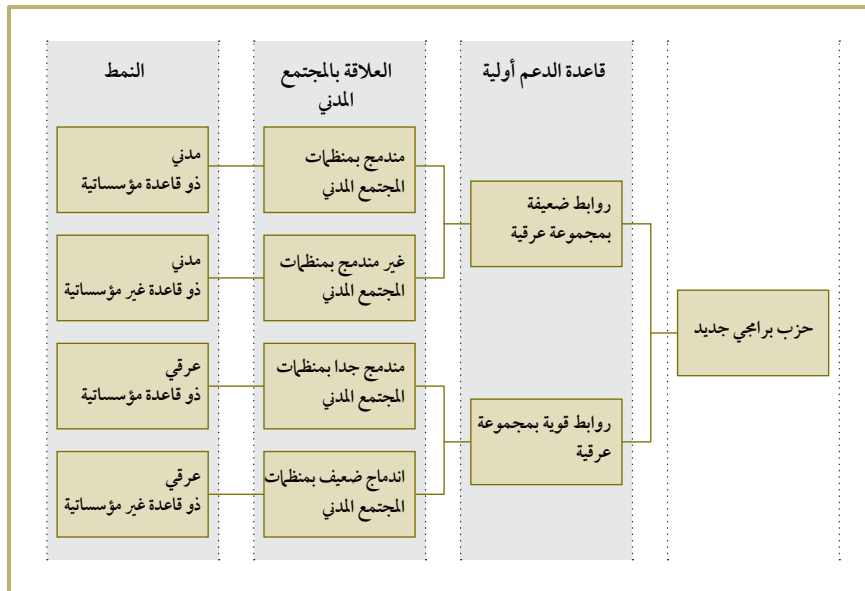
٣. عندما لا تقوم الأحزاب البراجمجية في البداية بإدماج مجموعات عرقية معينة، وفي الوقت نفسه لا تقيم علاقات قوية مع مجموعات المجتمع المدني، فإنها ستصبح على الأرجح أحزاباً براجمجية - مدنية غير مؤسساتية. لا تواجه هذه الأحزاب الضغوط المتناقضة التي يواجهها حزب بهاراتيا جانانا، لكن من المرجح أن تطور بنى تشاركية موحدة تضمن أن تظل وفية لاهتماماتها البراجمجية. يمثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي (PSDB)، وإلى حد ما حزب المؤتمر في الهند أمثلة على هذا النوع من الأحزاب التي تقيم حملاتها الانتخابية على أساس حزم سياسات محددة بوضوح، لكنها تفتقر إلى العلاقات مع النشطاء والداعمين البراجمجين الذين يمكن أن يشجعوها على مزيد من تعزيز أصولها البراجمجية. ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه الأحزاب نادراً ما أدت إلى التطور البراجمجي على مستوى النظام الحزبي.

٤. عندما تقيم الأحزاب البراجمجية علاقات قوية مع مجموعة عرقية بينما تطور علاقات ضعيفة مع منظمات المجتمع المدني، فإن الحصة الأكثر رجحاناً هي قيام حزب براجمجي - عرقي غير مؤسساتي. ولأن مثل هذه الأحزاب تفتقر إلى بنية تحتية فعالة، فإن تطويرها هيكلية داخلية تنقل الضغوط من الدوائر الانتخابية البراجمجية إلى قيادة الأحزاب يكون أقل احتمالاً. وفي الوقت نفسه، ولأن مثل هذه الأحزاب تمثل مجموعة عرقية متبايزة، من المرجح أن تطالب بأن تكون المستفيد الرئيسي من سياسات الحزب، وأيضاً من موارد الدولة إذا وصل الحزب إلى السلطة، فثمة احتمال أكبر أن يعود الحزب

إلى الممارسات العرقية أو الزبائية. ولهذا السبب، فإن الأحزاب العرقية - البراجمية غير المؤسساتية من غير المرجح أن تعزز التنظيم البراجمي والمقاربة القائمة على السياسات. حزب الجبهة الشعبية في زامبيا هو أحد هذه الأحزاب. بدأ مايكل ساتا في البداية بتعبئة المجموعة العرقية التي تتحدث بلغة اليمبا، لكنه سعى في وقت لاحق إلى الجمع بين هذه القاعدة ودائرة انتخابية حضرية بعد النتائج الكارثية التي حققها في انتخابات عام ٢٠٠١. كحال بهاراتيا جانانا، فإن الاستعداد الأكبر لدى الدائرة الانتخابية العرقية للجبهة الشعبية لتلقي الرسائل البراجمية كان يعني أن التنافر في السياسات الذي فرض على الحزب لم يكن بالحدة المتوقعة، لكنه رغم ذلك ترك لساتا مهمة مستحيلة في أعقاب نصره الانتخابي عام ٢٠١١. من ناحية، توقع الناخبون اليمبا الريفيون أسعاراً أعلى لمنتجاتهم الزراعية وإنفاقاً أكبر على التنمية. ومن ناحية أخرى، توقع العمال الحصريون ضرائب أقل وغذاء أرخص.

تنوعات تطور الأحزاب البراجمية

الشكل ٣، ١. ترسخ نظام حزبي براجمي



عند تساوي الأمور الأخرى، فإن تطور الأحزاب البراجمية يوفر احتمالات أكبر في أن تختفي الأحزاب الزبائية وأن يترسخ النظام الحزبي البراجمي لثلاثة أسباب: أولاً، لأن الأحزاب البراجمية أقل كلفة في التشغيل، حيث لا يترتب عليها قطع وعود باهظة الثمن أو تقديم منافع مكلفة للناخبين، كما يفعل حزب زبائي. وهذا يمكنها من توجيه الموارد إلى أنشطة أخرى تتعلق بكسب الأصوات. ثانياً، عندما تكون الأحزاب الزبائية في السلطة خلال حالة من الركود الاقتصادي، فإنه يصبح لديها موارد محدودة تقدمها في خدمة ناخبها، ولذلك من

المرجح أن يجرب الناخبون مقاربات سياسية جديدة تقدمها الأحزاب الأكثر برامجية. أخيراً، عندما يشكل حزب برامجي الحكومة، فإن الأحزاب الزبائية سرعان ما تفقد إمكانية وصولها إلى الموارد وقدرتها على تقديم المنافع للناخبين، وهكذا فإنه يقطع (شريان حياتها)، وهو ما يجبرها في كثير من الأحيان على تبني إستراتيجيات جديدة أكثر برامجية.

إلا أن العديد من العوامل المرتبطة بالعملية قد تحبط الانتقال إلى حالة البرامجية، من خلال العمليتين التوأمين المتمثلتين في التنافس السياسي وإيصال الأحزاب لرسائلها السياسية إلى الناخبين. يمكن أن يكون أداء الأحزاب البرامجية سيئاً عندما تكون في السلطة، وهو ما ينتج ما يكفي من الاستياء الشعبي الذي يفتح الباب أمام الخصوم الزبائيين. وفي الوقت نفسه، فإن الانهيار الاقتصادي غير المتوقع، والفضائح وكوارث السياسة الخارجية يمكن أن تقوض الثقة الشعبية، حتى في حزب قائم على السياسات كان أداؤه جيداً لولا حدوث تلك الأشياء. كما أن المستويات المتدنية من مأسسة الحزب تلعب دوراً، لأنه إذا تخلت الأحزاب البرامجية عن التزاماتها القائمة على السياسات، لن يحدث تحول في النظام الحزبي. الجدير بالاهتمام، أن الأحزاب العرقية غير المؤسساتية تفتقر إلى هيكلية الحزب البرامجي التي تضمن استمرار المقاربة القائمة على السياسات، ولأنها تتمتع بدعم جماعة معينة، فإن هناك احتمالاً أكبر أيضاً في لجوئها إلى مساندة تلك الجماعة. عندما تصل مثل تلك الأحزاب إلى السلطة ويصبح بوسعها الوصول إلى موارد الدولة (تصبح الإستراتيجيات الزبائية أكثر قدرة على الحياة)، يمكن أن تصبح حالة المحافظة على موقف برامجي أقل جاذبية. تشكل الأحزاب العرقية - البرامجية مخاطر مختلفة للأحزاب المدنية - البرامجية لأن تمثيلها لمجموعة عرقية معينة يمكن أن يخلق الانطباع بين المجموعات الأخرى بأنها غير ممثلة داخل الحزب. وبالمقابل، يمكن لهذا أن يمكن الأحزاب المنافسة من تعبئة المجموعات المهمشة، وخلال هذه العملية تتمكن من تعزيز الأهمية السياسية لهويات المجموعات، وهو ما يفسر ظهور أحزاب عرقية أو برامجية - عرقية.

المربع ٣, ٧. مأسسة النظام الحزبي وتطور الحزب البراجمي: مثالان متناقضان

في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، كان النظام الحزبي في البرازيل غير مكتمل ومتغير وغير براجمي بشكل عام. لم يكن بوسع الناخبين استيعال شعارات الأحزاب بوصفها طريقاً معلومة مختصرة لمعرفة مواقف المرشحين حيال السياسات لأن الأحزاب لم تكن موثوقة، وكان تغير وتجزؤ النظام يجعل من الصعوبة بمكان على الناخبين إخضاع الأحزاب للمساءلة. أحدث ظهور حزب العمال على اليسار بدايةً، ومن ثم الحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي على اليمين عمليات تعزز بعضها بعضاً في مأسسة وبراجمية النظام الحزبي. مكنت الحزب البراجمي حزب العمال والحزب الديمقراطي الاجتماعي من ضمان قواعد انتخابية مستقرة، وهو ما جعل النظام الحزبي أكثر تماسكاً مع تشكيل الأحزاب الأخرى ائتلافات انتخابية حولها. لقد جعل هذا الاستقرار النظام الحزبي البرازيلي شاملاً، ومنح حزم السياسات الحزبية مصداقية أكبر.

لدى الأحزاب غير البراجمية القليل مما تكسبه والكثير مما تخسره من تغيير الإستراتيجيات، إذا تنافست في بلدان فيها دوائر انتخابية كبيرة لا تستجيب لأدوات الجذب البراجمية. في زامبيا، لم يفعل ظهور حزب الجبهة الشعبية الكثير لتشجيع الأحزاب الأخرى على تبني مقاربة أكثر براجمية. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أنه في الوقت الذي أصبح فيه حزب الجبهة الشعبية بارزاً (خلال الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٦)، كان قد استولى على الدائرتين الانتخابيتين البراجميتين الأكبر في البلاد: بيمبا الريفية والسكان الحضريون. وبالتالي، فإن الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب (Movement for Multiparty Democracy) والحزب الموحد للتنمية الوطنية (United Party of National Development) المعارض، لم يكن لديهما حافز كبير لتطوير المزيد من أدوات الجذب القائمة على السياسات.

أثر السياسات البراجمية

عندما تغير مستوى السياسات البراجمية وطبيعتها في البلدان الأربعة موضع التحليل، تغيرت أيضاً طبيعة سياساتها وحوكمتها؛ فحيث دخلت الأحزاب البراجمية النقاش السياسي وأثرت في سياسات الحكومة، كان هناك أثر مواز على (١) التمثيل والمساءلة، (٢) الحوكمة، (٣) الديناميكيات السياسية.

فيما يتعلق بالتمثيل والمساءلة، فإن الأحزاب البراجمية هي الأحزاب الوحيدة التي تقدم مجموعة واضحة من السياسات التي تعترم تنفيذها، إذا انتخبت وعندما تنتخب وتشكل الحكومة. وهذا يمنح الناخبين فهماً واضحاً لما يصوتون من أجله، وما يمثله الحزب وما يمكن للناخبين أن يتوقعونه عندما ينتخب الحزب ويصل إلى السلطة. بالمقابل، في الانتخابات التالية هناك جملة واضحة من وعود السياسات التي يخضع الحزب للمساءلة عنها. وهذا يضمن درجة أكبر من الثقة في النظام السياسي بالنسبة للناخبين على مدى دورات انتخابية متعددة.

تنزع الأحزاب البراجمية إلى التركيز على نقاشات السياسات المهمة والحوكمة وقدرات القادة وسجل الحكومة. وعند تساوي العناصر الأخرى، من المرجح أن يؤدي هذا إلى تحسين جودة

أداء الحكومة في المسائل الاقتصادية وغيرها بمرور الوقت. في البرازيل والهند وزامبيا، أدى نشوء الأحزاب البراجمجة إلى منح صوت أكبر لمجموعات كانت مهمشة وتبني الحكومات لسياسات صديقة للفقراء. في الهند، سرعت السياسات البراجمجة من السعي لتحقيق أجندات الحكومة الرشيدة على مستوى الولاية، رغم أن الوقائع السياسية الأعمق حدثت في كثير من الأحيان من التقدم الذي كان يمكن أن يحرز. عندما تطورت أنظمة الأحزاب البراجمجة، كما في البرازيل، فإنها فرضت النظام والانظام على السياسات الحزبية وصياغة السياسات، وهو ما أدى إلى تحقيق الاستقرار في النظام السياسي وجعل من الأسهل على الناحيين إخضاع ممثليهم للمساءلة. لكن عندما ظهرت السياسات البراجمجة العرقية وغير العرقية، فإنها ولدت المزيد من الاستقطاب السياسي، لأن ظهور انقسامات أيديولوجية واضحة بين دوائر انتخابية مختلفة يركز الاهتمام على ما يقسم السكان بدلاً من تركيزه على ما يوحدهم.

في الحالات التي تمت تغطيتها في هذا الفصل، ركزت جميع الأحزاب البراجمجة تقريباً على التنمية والحد من الفقر. في الحكومة وفي المعارضة، حظيت هذه الأحزاب بالدعم من خلال بناء العلاقات مع الدوائر الانتخابية ذات الدخول المنخفضة ووطورت إستراتيجيات لتشجيع النمو الصديق للفقراء. في البرازيل، نفذ حزب العمال برامج مثل (حقيبة العائلة) و (صفر جوع)، وهي سياسات غير مسبقة كان لها أثر دراماتيكي على الدخل والتنمية، روكا (Rocha ٢٠١١). في الهند، دفعت جاذبية حزب باهوجان ساماج الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني إلى سن قانون ضمان التوظيف الزراعي الوطني، الذي ضمن لكل أسرة ريفية ١٠٠ يوم من العمل لدى الحكومة سنوياً. وباستثناء أوكرانيا، حيث منحت الأولوية للقضايا العرقية - الثقافية، فإن الأحزاب البراجمجة في البلاد التي ترتفع فيها مستويات انعدام المساواة أبرزت احتياجات الفقراء.

كان هناك أيضاً عدد من الأحزاب التي شاركت في الانتخابات من خلال حملات تدعو إلى الحكم الرشيد، ووفت لاحقاً بوعودها بوضع حد للممارسات الفاسدة وتوفير المزيد من الحكم الفعال الموجه باحتياجات المواطنين. الأمر الأكثر جدارة بالاهتمام، هو أن مرشحي الحكم الرشيد في الهند أحدثوا أثراً كبيراً في مناصبهم على مستوى الولايات، سينها (Sinha ٢٠٠٥). في ولاية بيهار، على سبيل المثال، أحدث نيتيش كومار تحسينات ملحوظة في مجموعة من المؤسسات العامة والوزارات المعنية، وأطلق برامج قدمت الدراجات للفتيات اللاتي يقين في المدرسة وبرامج قروض للمزارعين، تشاند (Chand ٢٠١٠). في مثل تلك الولايات، اجتذبت الإصلاحات الاقتصادية الفعالة استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة، ووفرت فرص عمل جديدة ونجم عنها في النهاية نمو اقتصادي أعلى.

كما تحقق العلاقات البراجمجة آليات أقوى تجعل احتمال انخراط القادة بالفساد أقل. أولاً، بحشد الدعم حول القضايا المتعلقة بالمواقف وأهمية الحكم الرشيد، تصبح الأحزاب أكثر عرضة لفضائح الفساد التي يمكن أن تؤدي إلى تلاشي الدعم الانتخابي. ثانياً، فإن حاجة الأحزاب البراجمجة لإساءة استخدام موارد الدولة أقل، لأن نجاحها الانتخابي لا يعتمد على قدرتها على توزيع الرعاية على مؤيديها. وهذا صحيح بشكل خاص في أنظمة الأحزاب

البرامجية التي لا يتوجب فيها على الأحزاب القائمة على السياسات أن تتنافس مع الأحزاب الزبائنية، ولذلك فمن غير المرجح أن تخسر الانتخابات بسبب الإفراط في الإنفاق. هكذا، ورغم أن جميع الأحزاب في البلدان النامية تواجه تحديات في التمويل لأن مؤيديها في موقع لا يمكنهم من تمويل مؤسسات الحزب، فإن الحوافز لانخراط الأحزاب البرامجية في الأنشطة الفاسدة ليست بقوة الحوافز التي تغري الأحزاب الزبائنية بذلك.

من المهم تذكر، أن أثر التطور البرامجي على التمثيل والحوكمة والديناميكيات السياسية الأوسع يعتمد على تجذر العمل السياسي القائم على السياسات. عندما تصبح السياسات البرامجية راسخة في أنظمة الأحزاب التنافسية، فإنها تنزع إلى توجيه دعم أقل للأحزاب الفاسدة وأكبر للأحزاب الأكثر، استجابة لاحتياجات الناخبين والأنظمة الحزبية المستقرة والحكومات الأكثر فعالية. لكن عندما تتنافس الأحزاب البرامجية في الأنظمة البرامجية جزئياً، يتم إضعاف عوامل الدفع البنيوية من أجل المساءلة والتمثيل. وهذا بسبب وجود أحزاب عرقية وزبائنية قائمة، ليس لها مصلحة في الانخراط في نقاشات قائمة على السياسات، وتشجع الناخبين بدلاً من ذلك على التركيز على مسؤولياتهم أمام رعاتهم أو أمام هوياتهم القومية، وتصرف الانتباه عن الاهتمامات البرامجية.

المربع ٣, ٨ محصلات السياسات البرامجية: إعطاء صوت للجماعات التي لا تحظى بتمثيل كاف

في كل من الحالات التي تمت دراستها، منح تطور السياسات البرامجية صوتاً لخيارات السياسات لدى المجموعات غير الممثلة سابقاً. في زامبيا، كانت أجندات السياسة الليبرالية الجديدة، المتجذرة في النفوذ القوي للمؤسسات المالية الدولية، تتعارض مع المواقف الشعبية حيال السياسات. بحلول عام ٢٠١٠، كان إجماع شعبي طاغ قد نشأ فيما يتعلق بفشل الإدارة الاقتصادية للحزب الحاكم والحاجة لدرجة أكبر من تدخل الدولة في الاقتصاد. لكن إلى أن ظهرت الجبهة الوطنية، لم يكن أي حزب قد سعى لتمثيل وجهات النظر هذه. بدلاً من ذلك، فإن الأحزاب الرئيسية، وعلى نحو فعال، قسمت معارضتها للوضع الراهن عبر حشد الدعم على أساس العرقية وتوزيع المحسوبيات. استمر هذا الوضع إلى أن قام مايكل ساتا ببناء حركة شعبية جمعت الأعضاء المستأثرين من مختلف المجموعات العرقية، حيث أصبح بإمكان الزامبيين التعبير عن رفضهم للسياسات الاقتصادية لحكومة الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب. لقد رفع ظهور أحزاب برامجية مختلفة في الهند من تمثيل دائرتين انتخابيتين مختلفتين تماماً داخل النظام الحزبي. منحت احتياجات الشرائح الأفقر في المجتمع، والذين كانوا قد هُمشوا خلال سيطرة حزب المؤتمر الوطني الهندي، درجة أكبر من التمثيل في النظام الحزبي من خلال نشوء حزب باهوجان ساماج. وفي الوقت نفسه، فإن ظهور حزب بهاراتيا جانانا أبرز مخاوف ومصالح القوميين الهندوس، مثل رغبتهم برؤية الحكومة تتبنى سياسة خارجية أكثر مبادرة، والدفاع عن الخصائص الثقافية للبلاد، وتعزيز استقلال الهند عن اللاعبين الدوليين واللاعبين العابرين للأوطان.

التوصيات

بعد مناقشة الظروف والعوامل التي تنتج عن تطور الأحزاب والأنظمة البرلمانية، من المهم تحديد ما يمكن للمنظمات العاملة في مجال مساعدة الأحزاب أن تفعله لدعم وتشجيع تطوير مثل تلك الأحزاب والأنظمة.

المحددات البنوية

تؤثر المحددات البنوية، مثل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في استعداد الناخبين لتلقي أدوات الجذب البرلمانية، ومن هنا فعالية الإستراتيجيات المبنية على السياسات بالنسبة للرواد السياسيين. عندما تحد مثل تلك الظروف من تطوير الروابط البرلمانية، على سبيل المثال عندما تكون مستويات التحصيل العلمي متدنية وتندنى مستويات التوظيف الرسمي وتكون علاقات الرعاية بالزبائن هي الطاغية، فإن ذلك يوقف تطور نظام الأحزاب البرلمانية. رغم أن هذه الأنواع من العوامل الديموغرافية والاقتصادية تستغرق عقوداً كي تتغير، فإن هذا لا يعني أن برامج مساعدة الأحزاب لا تستطيع فعل شيء لجعل المجتمعات أكثر استجابة لأدوات الجذب البرلمانية. على سبيل المثال، يمكن لتحقيق المزيد من الوصول إلى وسائل الإعلام أن يساعد في التغلب على بعض العوائق الماثلة أمام الممارسات السياسية القائمة على السياسة التي يقال في كثير من الأحيان إنها تُستمد من العوامل البنوية. عند تساوي جميع العناصر الأخرى، فإن من غير المرجح أن يتصرف الناخبون الريفيون براجمياً كما قد يفعل نظراؤهم الحضريون لأنهم يعملون غالباً في بيئات (عرقية) وزبائية، وهذا بدوره يعود إلى أن هذه المجتمعات تكون عادة أقل تعليماً، وتعيش في مناطق متجانسة ثقافياً وتكون أكثر عرضة للإقصاء عن المنافع العامة. يضاف إلى أهمية هذه العوامل، الطريقة التي يحرم فيها الوصول المحدود إلى وسائل الإعلام الفقراء والناخبين الريفيين من المعلومات الحيوية حول أداء الأحزاب السياسية. بتنفيذ برامج تؤدي إلى تحسين الوصول المتساوي إلى وسائل الإعلام، يمكن لمقدمي المساعدة للأحزاب أن يبدأوا بتخفيف حدة بعض الأسباب التي تجعل المناطق الريفية أقل تقبلاً للسياسات البرلمانية. ينبغي أن تكلف الجهات المانحة بإجراء دراسات نطاق لتحديد الدوائر الانتخابية المحرومة من الوصول إلى وسائل الإعلام، وتقييم التفاوت في جودة وحيادية النقاشات السياسية على امتداد البلاد.

نشوء الأحزاب

يشكل التطور المبكر لأحزاب جديدة لحظة حاسمة يمكن عندها تشجيع ظهور السياسات البرلمانية؛ ولذلك ينبغي منح الأولوية للعمل مع الأحزاب الجديدة أو الشابة. يمكن لبرامج مساعدة الأحزاب أن تحفز على تطوير سياسات برلمانية، وذلك بتحديد الفجوات في التمثيل في الديمقراطيات النامية وتحديد الدوائر الانتخابية الجديدة المحتملة المنفتحة على المقاربات البرلمانية في السياسة. يمكن لمثل تلك الدراسة أن تعتمد البيانات المستمدة من مسوحات وتحليلات البيانات الانتخابية الحزبية لرسم خارطة توزيع تفضيلات السياسات وبرامجها، من أجل اختبار غياب الصلات بين الأمرين.

إن بناء صلات قوية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية أمر مهم بشكل خاص، لأن مثل تلك الصلات غالباً ما تحفز التطور البرامجي. جدير بالملاحظة، أن موقع المانحين يمكنهم من العمل كوسطاء حياديين لتيسير تطوير علاقات عمل تعاونية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب القائمة والجديدة، وممثلين عن دوائر انتخابية برامجية متماسكة.

مأسسة الأحزاب

يمكن لتمويل الأحزاب أن يعالج بعض التحديات التنظيمية التي تواجهها الأحزاب السياسية غالباً. بالطبع، فإن القادة الذين يسعون لتحقيق المكاسب الشخصية أو الذين يخشون من أن السيطرة على المنظمات الحزبية الأكثر فعالية ستكون أكثر صعوبة، يمكن أن يحولوا تمويل الأحزاب عن غرضه الأساسي. لكن يمكن للجهات المانحة أن تدعم عملية المأسسة البرامجية بتقديم مساعدات مستهدفة بعناية، لمساعدة الأحزاب على تطوير وظائفها المحورية في الحالات التي يبدو فيها أن القادة يتطلعون بصدق لتطوير بنى تحتية أقوى.

كما يمكن لعدد من الخيارات المؤسسية أن يؤدي إلى تقوية الأحزاب البرامجية أو إضعافها. أدى استحداث قواعد برلمانية وانتخابية، وضعت عوائق أمام تغيير أعضاء المجالس التشريعية لأحزابهم، إلى وضع حد لتلاشي سلطة الأحزاب في أوكرانيا. على نحو مماثل، فإن الانتقال من رئاسة قوية وانتخابات مقاطعات ذات عضو واحد إلى رئاسة ضعيفة ونظام مغلق من التمثيل النسبي (حتى عام ٢٠١٢) مكن الأحزاب الأوكرانية من السيطرة على المرشحين المستقلين، ومكن الأحزاب من المحافظة على قيمها وسمعتها وأجنداتها السياسية. بالمقابل، فإن هذا دعم ظهور نظام حزبي قائم على السياسات. بعبارة أخرى، فإن مأسسة الأحزاب والأنظمة الحزبية يمكن أن يتم تشجيعها من خلال القواعد التشريعية والانتخابية التي تمكن قادة الأحزاب من فرض الانضباط الحزبي.

رغم أن التغييرات في النظام الانتخابي نادرة، على عكس ما يعتقد، فإن هذا المجال لعب فيه المانحون في كثير من الأحيان دوراً مهماً. على سبيل المثال، في حالات ما بعد الصراعات كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون، ساعد المانحون في اختيار الأنظمة الانتخابية وبنائها. بالفعل، فإن هناك المزيد من الفرص للانخراط في هذا المجال وبشكل منتظم. علاوة على ذلك، وحتى عندما يجد المانحون صعوبة في تتبع هذه القضايا، فإن بوسعهم التأثير بالتدخلات المفيدة من خلال دعمهم لمنظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى الإصلاح المؤسسي.

بالطبع، هناك خطر في أن تعزيز موقع قادة الأحزاب سيعزز المؤسسية على حساب الديمقراطية الداخلية، ما يجعل المحافظة على الهوية البرامجية للحزب تعتمد على إرادة زعيم الحزب. ولذلك، من الضروري جداً أن يكون هدف إنشاء أحزاب أكثر استقراراً وفعالية متوازناً مع الحاجة لتشجيع الأحزاب على إخضاع قادتها للمساءلة أمام أعضاء الحزب والنشطاء. في الديمقراطيات الجديدة، تتسم الديمقراطية الداخلية للحزب بالنزعة الفصائلية، بوتشك (Boucek ٢٠١٠) والسياسات الداخلية الزبائنية. لكن عندما تكون الأحزاب قد

بنت روابطها البراجمجة القوية، فإن تطوير بنى تمثيلية وخاضعة للمساءلة يحتمل أن يعزز تماسك الحزب ويرسخ التزامه بموقفه الأيديولوجي. عند مواجهة مثل هذه الحالات، على مقدمي المساعدة للأحزاب أن يحاولوا ربط هذا الدعم بتعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب.

الخلاصات

يكون النظام السياسي براجمياً، عندما تطرح الأحزاب المكونة له بشكل عام السياسات وتحشد الدعم وتحكم على أساس موقف أيديولوجي ثابت ومتماثل. كي تكون الأحزاب براجمية، عليها أن تحشد الدعم على أساس سياساتها، وأن يكون لديها هيكلية داخلية تحافظ على التزام زعماء الحزب بتلك السياسات، والسعي لتنفيذ هذه السياسات عندما تكون في السلطة. يمكن تشكيل مثل تلك الأحزاب على أساس الدعم (المدني) أو (العرفي).

ثمة عدد من العوامل الكامنة التي تدعم نشوء أحزاب قائمة على السياسات. وهناك احتمال أكبر في أن يتطور حزب براجمي في بلد مصنع، فيه تجمعات سكانية حضرية كبيرة وجهاز بيروقراطي قائم على الجدارة ومجتمع مدني مزدهر. من المرجح أن يبقى الحزب براجمياً، إذا تمتع بهيكلية تفر مشاركة مجموعات المجتمع المدني وتشمل أعضاء نشطين ولديها آليات ديمقراطية داخلية. تستفيد مثل تلك الأحزاب من القواعد السياسية والبرلمانية التي تشجع الانضباط الحزبي، والنظام الحزبي المستقر والمربط بشكل جيد بالدوائر الانتخابية الشعبية.

عندما تتوافر هذه الظروف، يمكن أن تتطور أحزاب براجمية قوية، تكون عادة جديدة أو أحزاباً صغيرة تقليدية، لكن مدى ازدهارها يعتمد على السياق الذي تعمل فيه. كثيراً ما يتيسر نشوء الأحزاب البراجمجة، عند حدوث تغيرات كبيرة في البيئة السياسية تقوض أساس السياسات الزبائنية نتيجة اضطرابات سياسية أو اقتصادية. كما أن من المهم أن يكون هناك دائرة انتخابية داخل البلد، تطالب بمقاربة قائمة على السياسات في الحياة السياسية. إذا تحققت هذه الظروف، من المهم أيضاً أن يدرك واحد أو أكثر من القادة السياسيين الاحتمالات الكامنة للتعبيد السياسية القائمة على أساس السياسات، وأن يكونوا مستعدين لاتخاذ المخاطرة السياسية في تنظيم السياسات بشكل مختلف.

إذا كانت السياسات البراجمجة ناجحة، يمكنها أن تؤدي إلى تحول النظام السياسي برمته إلى نظام براجمي. حالما تصل هذه الأحزاب إلى السلطة (هذا إذا تمكنت من الحكم بشكل مناسب)، فإنها ستضع ضغوطاً كبيرة على الأحزاب الزبائنية للتحول إلى أحزاب براجمية، لأن الأحزاب الزبائنية تصارع عادة في المعارضة جرّاء عدم تمكنها من الوصول إلى الموارد التي يتوقعها أعضاؤها.

توفر الأحزاب والأنظمة البراجمجة العديد من المنافع للبلد الذي تظهر فيه؛ حيث يكون لدى الناخبين فهم واضح عما يمكن أن يتوقعوه عندما تنتخب مثل تلك الأحزاب وتشكل الحكومة، ويكونون قادرين على إخضاعها للمساءلة عن السياسات التي دعت إلى تبنيها. هناك احتمال أكبر في أن تشجع مثل هذه الأحزاب برامج الحكم الرشيد التي تعالج الفساد

والفقر وغيرها من قضايا التنمية، وعندما تسيطر الأحزاب البراجمية على النظام السياسي، يكون لدى الناخبين خيار واضح بين السياسات والبرامج التي تقدمها الأحزاب، ما يؤدي إلى وجود نظام سياسي مستقر ويمكن التنبؤ بأفعاله.

بالنظر إلى أن هناك مزايا واضحة لتطوير أحزاب براجمية، من المهم أن تكون لمنظمات دعم الأحزاب السياسية إستراتيجية في تدخلاتها لتشجيع ودعم التطورات للوصول إلى هذا النظام السياسي. قد يكون من المستحيل إحداث تغييرات كبيرة فيما يتعلق بالقضايا البنوية مثل الديموغرافيا والتصنيع، لكن يمكن تقديم الدعم للحصول على المعلومات ووصول وسائل الإعلام إلى السكان في المناطق الريفية وغيرها من يستمرون تقليدياً في دعم الأحزاب الزبائنية. ينبغي على برامج تطوير الأحزاب أن تركز على الأحزاب الجديدة، حيث إن ثمة احتمالاً أكبر في دعم المقاربة البراجمية، وتشجيع إقامة الصلات مع منظمات المجتمع المدني وتحديد الدوائر الانتخابية المحتملة التي ستدعم المقاربة البراجمية. وأخيراً، يمكن للمنظمات التنموية أن تدعم تأسيس أنظمة تمويل حزبي قابلة للحياة لمنح القادة السياسيين الموارد التي يحتاجونها لمأسسة السياسات البراجمية في جميع أحزابهم.

ملاحظات

- ١ أجريت دراسات الحالات بتكليف من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وتم البحث فيها على النحو الآتي. الهند: آدي داسكوبتا (جامعة هارفرد ومعهد جنوب آسيا)؛ البرازيل: دانييل أيبشتاين (جامعة كولغيت)؛ أوكرانيا: أولي بروتسكي (جامعة فلينسبرغ)؛ زامبيا: دان باغيت (جامعة أكسفورد)؛ تقدم كل من دراسات الحالات خلفية تاريخية لوصف العملية التي أصبحت من خلالها الأحزاب برامجية، ولتقديم سرد للأسباب البنوية للسياسات البرامجية والعواقب التي تقف أمامها والعوامل المرتبطة بها. يتم تحليل آثار السياسات البرامجية في كل حالة، ومن ثم تتم مناقشة مواءمة كل دراسة حالة لمقدمي المساعدة للأحزاب وللمانحين في مجال الحوكمة. وتمثل هذه المساهمة وجهات نظر تشيزمان وباغيت لكنها تعتمد بشكل كبير على الدراسات التي أجراها داسغوبتا (Dasgupta)، وايبشتاين (Epstein)، وبروتسكي (Protsky)، وباغيت (Paget).
- ٢ تشير المجموعات العرقية هنا إلى المجموعات القائمة على العرقية، وبالتالي فهي تضم المجموعات التي تصف نفسها بأنها دينية وإقليمية وعنصرية وثقافية.

- Ames, Barry, *The Deadlock of Democracy in Brazil* (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 2001)
- Bakewell, Peter John, *A History of Latin America: c. 1450 to the Present* (Malden, Oxford and Carlton: Blackwell, 2004)
- Bayart, Jean-Francois, *The State in Africa: Politics of the Belly* (London and New York: Longman, 1993)
- Bogaards, M. and Boucek, François (eds.), *Dominant Political Parties and Democracy: Concepts, Measures, Cases and Comparisons* (London: Routledge, 2010)
- Boucek, François, 'The Intra-party Dimension of Dominance', in M. Bogaards and François Boucek (eds.), *Dominant Political Parties and Democracy: Concepts, Measures, Cases and Comparisons* (London: Routledge, 2010)
- Bratton, Michael and Kimenyi, Mwangi, 'Voting in Kenya: Putting Ethnicity in Perspective', *Journal of East African Studies*, 2/2 (2008), pp. 273–90
- Carothers, Thomas, *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2006)
- Chabal, Patrick and Daloz, Jean-Pascal, *Africa Works: Disorder as Political Instrument* (Oxford: Oxford University Press, 1999)
- Cheeseman, Nic and Larmer, Miles, 'Ethnopolitism in Africa: Mobilizing support in diverse and unequal societies', conference paper, workshop on Democracy, Populism, and Opposition Politics in Africa, Oxford, UK, 2011 (unpublished)
- Chand, Vikram, *Public Service Delivery in India: Understanding the Reform Process* (Oxford: Oxford University Press, 2010)
- Chandra, Kanchan, *Why Ethnic Parties Succeed* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004)
- Chapoto, Antony, Banda, Diana, Haggblade, Steven and Hamukwala, Priscilla, 'Factors Affecting Poverty Dynamics in Rural Zambia', Working Paper No. 55, Food Security Research Project, Lusaka, July 2011
- Cooper, Ian, 'Party Fragmentation in an Emerging Democracy: The Case of Post-Apartheid Namibia', Paper presented at the African Politics Lecture Series at the University of Oxford, Oxford, 9 May 2010
- Coppedge, Michael, 'The Dynamic Diversity of Latin American Party Systems', *Party Politics*, 4 (1998), pp. 547–68
- Cox, Gary and McCubbins, Matthew, *Legislative Leviathan: Party Government in the House* (New York: Cambridge University Press, 2007)
- Davis, Mike, *Planet of Slums* (London: Verso, 2006)

- De Wit, Joop and Berner, Erhard, 'Progressive Patronage? Municipalities, NGOs, CBOs and the Limits to Slum Dwellers' Empowerment', *Development and Change*, 40/5 (2009), pp. 927-47
- Domingo, Pilar, *Review of International Assistance to Political Party and Party System Development: Case Study Report: Latin America* (London: Overseas Development Institute, 2010)
- Domingo, Pilar, Foresti, Marta and Wild, Leni, *Review of International Assistance to Political Party and Party System Development* (London: Overseas Development Institute, 2011)
- Ellner, Steve, 'The Contrasting Variants of Populism of Hugo Chavex and Alberto Fujimori', *Journal of Latin American Studies*, 35 (2003), pp. 139-62
- Erdmann, Gero, 'Lessons to Be Learned: Political Party Assistance and Political Party Research', Working Paper No. 149 (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2010)
- 'Gujarat Police Officer Implicates Modi in Riots', *The Hindu*, 22 April 2011
- Hagopian, Frances, *Traditional Politics and Regime Change in Brazil* (New York: Cambridge University Press, 1996)
- Hagopian, Frances, Gervasoni, Carlos and Moraes, Juan Andres, 'From Patronage to Program: The Emergence of Party-Orientated Legislators in Brazil', *Comparative Political Studies*, 42 (2009), pp. 360-92
- Hammond, J., 'Land Occupations, Violence and the Politics of Agrarian Reform in Brazil', *Latin American Perspective*, 34/4 (2008), pp. 156-77
- 'India's poorest state: A triumph in Bihar', *The Economist*, 25 November 2010
- Keefer, Philip, 'Collective Action, Political Parties and Pro-Development Public Policy', *Asia Development Review*, 28/1 (2005), pp. 94-118
- Lamounier, Bolivar, 'Partidos Políticos e Sistema Eleitoral' [Political Parties and Electoral Systems], in *Textos de Instituto de Estudos Econômicos, Sociais, e Políticos de São Paulo* (IDESP), 13 (1986)
- Lebas, Adrienne, 'Polarization as Craft: Party Formation and State Violence in Zimbabwe', *Comparative Politics*, 38/4 (2006), pp. 419-38
- Lebas, Adrienne, *From Protest to Parties: Party-Building & Democratization in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2011)
- Levine, Daniel, 'The Decline and Fall of Democracy in Venezuela: Ten Theses', *Bulletin of Latin American Research*, 21/2 (2002), pp. 248-69
- Mainwaring, Scott and Scully, Timothy, 'Introduction', in Scott Mainwaring and Timothy Scully (eds.), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995), pp. 1-34

- Mainwaring, Scott, *Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization: The Case of Brazil* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1999)
- Mainwaring, Scott, and Torcal, Mariano, 'Party System Institutionalization and Party System Theory After the Third Wave of Democratization', in Richard S. Katz and William Crotty (eds.), *Handbook of Party Politics* (London, Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2006), pp. 204–27
- Manin, Bernard, Przeworski, Adam and Stokes, Susan (eds.), *Democracy, Accountability and Representation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999)
- Manyozo, Linji, 'Mobilizing Rural and Community Radio in Africa', *Ecquid Novi: African Journalism Studies*, 30/1 (2009), pp. 1–23
- Molomo, M. G., 'Understanding Government and Opposition Parties in Botswana', *Journal of Commonwealth & Comparative Politics*, 38/1 (2000), pp. 65–92
- Phongpaichit, Pasuk and Baker, Chris, 'Thailand's "Good Coup": The Fall of Thaksin, the Military and Democracy', *Journal of Contemporary Asia*, 38/1 (2008), pp. 62–83
- Rakner, Lise and van de Walle, Nicholas, 'Opposition Weakness in Africa', *Journal of Democracy*, 20/3 (2009), pp. 108–21
- Resnick, Danielle, 'Party Linkages to the Urban Poor in African Democracies', Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, 3–6 September 2009
- Rocha, Cecilia, 'Developments in National Policies for Food and Nutrition Security in Brazil', *Development Policy Review*, 27/1 (2011), pp. 51–66
- Shih, Tien-Ann, 'Bolivia: Tracing the Roots of a Social Movement State', *Ethnohistory*, 56/4 (2009), pp. 733–39
- Sinha, Aseema, *The Regional Roots of Developmental Politics in India* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2005)
- Shugart, Matthew, 'The Inverse Relationship Between Party Strength and Executive Strength: A Theory of Politicians' Constitutional Choices', *British Journal of Political Science*, 28 (1998), pp. 1–29
- Tavits, Margit, 'Party Systems in the Making: The Emergence and Success of New Parties in New Democracies', *British Journal of Political Science*, 38 (2007), pp. 113–33
- Van de Walle, Nicholas, *African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979-1999* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)
- Van de Walle, Nicholas, 'Presidentialism and Clientelism in Africa's Emerging Party Systems', *Journal of Modern African Studies*, 41 (2003), pp. 297–321
- Wilkinson, Steven, 'Explaining Changing Patterns of Party-Voter Linkages in India', in Herbert Kitschelt and Steven Wilkinson (eds.), *Patrons, Clients and Policies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007)

الفصل ٤

الفصل ٤

مضامين من أجل العمل: ممكنات ومحفزات ومثبتات ومساعدات الأحزاب البراجمية

خورخي فاياداريس موليدا وكريستين سامبل وسام فان دير ستاك

يستخلص هذا الفصل المضامين من الأبحاث التي أجريت حول نشوء الأحزاب السياسية البراجمية، أي الأحزاب التي توفر للمواطنين خيارات حقيقية في مجال السياسات. في صياغة هذه المضامين، يتناول الفصل السؤال الآتي: ما هي العوامل التي تحفز الأحزاب كي تمنح درجة أكبر من التأكيد على البرامج؟ وتحاول هذه الأجوبة الأولية أن تترابط منطقياً مع الحجج التي قدمت في هذا الكتاب.

المهمة ليست سهلة، بالنظر إلى غنى وتعقيد الأبحاث المقدمة في هذا الكتاب، الذي يجمع ثلاثة مشاريع منفصلة وحديثة للغاية. مراجعة الأدبيات التي وضعها لونا وآخرون، تضع القضية في سياق ١١ فرعاً مختلفاً من الأدبيات التي تحقق المؤشر المعياري للسياسات البراجمية، أي نموذج الحكومة الحزبية المسؤولة. كما يناقش بحثهم العلاقات المحتملة والفرضيات السببية للسياسات البراجمية، وهو ما يتم اختباره بمقارنته مع قاعدة بيانات مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية (التي تغطي ٨٨ ديمقراطية انتخابية وما مجمله ٥٠٦ أحزاب). تشكل قاعدة البيانات هذه عنصراً محورياً في بحث كيتشيليت وآخرين. يستخدم التقرير المقارن هذه البيانات لتقصي ثلاث مجموعات من الظروف الافتراضية (الصلبة والناعمة والمحتملة، من حيث مدى القدرة على تتبعها). ويتم استكشاف المزيد من الدعم التجريبي والشروط المحتملة في تقارير قطرية حول الأحزاب والأنظمة الحزبية في البرازيل وبلغاريا وجمهورية الدومينيكان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا، التي أعدت خصيصاً لهذا المشروع. يركز تشيزمان وآخرون على العمليات والمسارات التاريخية، ويوجز التفاعلات بين العوامل البنوية والمؤقتة التي تصوغ القوة البراجمية للأنظمة الحزبية الوطنية. يشمل التحليل البرازيل والهند وأوكرانيا وزامبيا، ويؤثر على الأدوار التي تلعبها الهويات العرقية والمنظمات الاجتماعية والحكومية في نشوء الأحزاب البراجمية في ظروف تبدو غير مواتية.

يدفع هذا الفصل بالخلاصات المتنوعة للأبحاث خطوة إضافية نحو التفكير في كيفية جعل السياسات الحزبية في الديمقراطيات أكثر استجابة للاحتياجات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو منظم في ثلاثة أقسام. أولاً، يعيد التأكيد على تعريف الحزب البرلماني، ويؤكد على أن (البرلمانية) بوصفها خاصية واحدة بين العديد من الخصائص، والتي لا ينبغي وجودها خصائص أخرى (حتى متعارضة) مثل الزبائنية والشخصانية والعرقية. ومن ثم يوجز باختصار، كيف أن الأحزاب البرلمانية ترتبط تجريبياً بالجودة الأفضل للديمقراطية والتنمية. ويقدم القسم الثالث المضامين ذات الصلة للأبحاث عن الظروف المواتية لنشوء الأحزاب البرلمانية. من أجل سهولة القراءة، فإن الحجج المقدمة في هذا الفصل تشير إلى مؤلفها، لكنها لا تتضمن إشارات مكثفة ومتكررة إلى المراجع. عندما يكون ذلك ممكناً، يتم لخط وجهات النظر المتعارضة ويتم التنويه بالروايات ذات الصلة.

تعريف الأحزاب البرلمانية

رغم أن ثمة إقراراً بأنه ما من حزب يستند إلى البرامج بشكل مطلق، فإن جميع الفصول في هذا الكتاب تقبل بتعريف الحد الأدنى للحزب البرلماني وهو: حزب يظهر بشكل أساسي برامج سياسية ثابتة أو متساسة تشكل أساس صلات الحزب بناخبيه، أو بالتنافس الانتخابي مع الأحزاب الأخرى أو في صنع السياسات.

من التعريف الوارد أعلاه، يُستنتج أن البرلمانية كخاصية هي متغيرة ومتعددة الأبعاد. وبالفعل، فإن الأحزاب السياسية في العالم الحقيقي لا تقع في تصنيفات مطلقة، حيث لا يسعى جميع أعضائها إلى تحقيق أهدافهم السياسية بنفس الوسائل. لا يعمل أعضاء الأحزاب فقط على أساس البرامج السياسية الثابتة؛ فهناك إستراتيجيات مختلفة تعمل داخل الحزب في الآن ذاته (على سبيل المثال الكاريزما والهوية العرقية والزبائنية والشخصانية). وعليه، فإن للبرلمانية أبعاداً متعددة أيضاً، حيث تختلف الإستراتيجيات في الميادين المختلفة التي يعمل فيها الحزب؛ إذ يمكن لأعضاء الحزب أن يتبعوا بشكل متناسك مثلاً جماعية في صنع السياسات، لكنهم يضعون هذه المثل جانباً للاعتماد بشكل أساسي على الكاريزما الشخصية للقادة عند حشد الأصوات. وهكذا، فإن الفكرة البرلمانية تشير إلى التركيز الرئيسي للحزب السياسي في هذا التحليل، والسياسات البرلمانية تستخدم أحياناً للإشارة إلى نظام تكون فيه جميع الأحزاب الرئيسية برلمانية بشكل رئيسي.

ومن هنا، فإن الأحزاب السياسية التي تعمل بشكل رئيسي كأدوات شخصية للزعماء الذين يتمتعون بالكاريزما، أو التي لا يتفق أعضاؤها على القضايا الجوهرية في السياسات التي ينبغي أن يتبعها الحزب، أو تستخدم أدوات زبائنية قوية لاجتذاب الأصوات على حساب الخصائص المذكورة أعلاه، ستجد صعوبة في إظهار بعض أكثر الملامح المشتركة للحزب ذي الأساس البرلماني الملحوظة في هذا الكتاب، مثل:

- مجموعة من المواقف حيال السياسات يُعرف الحزب بها لدى الجمهور؛
- درجة من التماسك الداخلي والاتفاق على جملة من المواقف حيال السياسات؛
- التزام ذو مصداقية وقدرة على الوفاء بالوعود؛
- برنامج حزبي يكون العنصر الأكثر أهمية في الطريقة التي يجتذب بها أعضائه ويشركهم في أنشطته.

أهمية الأحزاب البراجمية

كما تظهر الحالات الواردة في هذا الكتاب، فإن الأحزاب السياسية التي تظهر أنماطاً مختلفة من الخصائص البراجمية قد نشأت في بلدان من جميع مناطق العالم تقريباً في السنوات الأخيرة. وفي الفترة نفسها، استمرت السياسات والأحزاب السياسية في بعض البلدان (أو اتجهت نحو) تنوعات غير براجمية. ثمة عدد من الأسباب التي تدعو للاعتقاد، أن البلدان ذات المستويات الأعلى من السياسات البراجمية أكثر قدرة على التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتناول لونا وآخرون وتشيزمان وآخرون أثر السياسات البراجمية على جودة صنع السياسات. ويجد كلاهما دعماً تجريبياً للقول بأن البلدان التي تتسم أحزابها السياسية بتأكيد أكبر على الالتزامات السياسية الثابتة، لديها عملية صنع سياسات أعلى جودة وتقدم خدمات عامة أفضل. يجد لونا وآخرون إحصائياً علاقات مطردة بين السياسات البراجمية وسمات الأنظمة السياسية الشرعية (مثل وجود عدد أقل من الأصوات غير الصحيحة، وثقة شعبية أكبر بالأحزاب والبرلمانات)، وعملية صنع سياسات فعالة وخاضعة للمساءلة (مثل تدني حالات الفساد، وقدرات تنظيمية أكبر وتقديم خدمات عامة، وصوت أكبر للمواطنين).^١ تنسجم هذه النتائج مع ملاحظة تشيزمان وآخرين من حيث إنه عندما انخرطت الأحزاب السياسية في البرازيل والهند وزامبيا في نقاش جوهرى حول السياسات فيما يتعلق بجودة الحكم وجودة قادتهم، أدى ذلك إلى جعل الحكومات أكثر ميلاً لتبني سياسات صديقة للفقراء بمرور الوقت.

يبدو أن المزيد من المساءلة الديمقراطية تفعل فعلها في تحقيق هذه النتائج. بما أن الأحزاب ذات القدرات البراجمية الأفضل تسعى لتجميع المصالح بشكل أكثر فعالية، فإن النظام السياسي سينزع لتمثيل اهتمامات ومصالح مجموعات من الناخبين كانت ستظل دون ذلك مهمشة، وبذلك تجعل الحكومات أكثر استجابة لاحتياجاتهم. وهكذا فإن المواطنين لا تقدم لهم فقط خيارات واضحة؛ بل إنهم يجدون سهولة أكبر بالحكم بأثر رجعي على أداء الحكومات عندما يذهبون إلى صناديق الاقتراع.

كما ذكر لونا وآخرون أن الأحزاب البراجمية تظهر قدرأ أقل من الخسائر، ربما بسبب المتطلبات التنظيمية الأقل للأحزاب البراجمية في الانتخابات. إن تعبئة الناخبين من خلال الرسائل البراجمية لا تنطوي على التوزيع المادي المباشر للمنافع مقابل الدعم السياسي. بالمقابل، فإن الأحزاب المبنية على المحسوبية أو الزبائنية قد تعتمد في كثير من الأحيان على انتزاع موارد

الدولة، أو الاعتماد على المعاملات الفاسدة من أجل توفير التمويل غير القانوني للحملات الانتخابية الباهظة التكاليف (أو شراء الأصوات). الإستراتيجيات البراجمية ليست أنظف فقط، بل إنها أقل كلفة. بالنظر إلى آثارها الإيجابية المتوقعة على الديمقراطية والتنمية، فإن هذا البحث حاول مسح البيئات الأكثر قدرة على تمكين الأحزاب البراجمية من النشوء.

ممكنات ومحفزات ومثبتات وميسرات السياسات البراجمية

إذاً، ما هي العوامل التي تيسر نشوء الأحزاب السياسية القائمة بشكل أساسي على إستراتيجيات ذات أساس براجمي وموجهة نحو السياسات؟ تشير الأبحاث إلى عدة عوامل لا يمكن اختزالها جميعاً في صيغة بسيطة، حيث إنها لا تنتظم في أي تتابع أو تراتبية معينة وتبدو آثارها سياقية جداً. يمكن لهذه العوامل أن تؤثر بشكل متفاوت طبقاً لنقطة البداية في التحول نحو البراجمية (أي أنها كانت بشكل أساسي شخصانية، أو زبائية، أو عرقية). لو شئنا المخاطرة في تبسيط غنى نتائج الأبحاث، يمكن النظر إلى هذه العوامل المؤثرة على أنها ممكنات ومحفزات ومثبتات وميسرات، من حيث أثرها على تيسير السياسات البراجمية.

يبدو أن الظروف البنوية لبعض البلدان تعمل كممكنات للسياسات البراجمية. ويبدو أن هذه الظروف الاجتماعية (التحضر)، والمؤسسية (البيروقراطية) أو الاقتصادية (الوفرة)، تؤثر في الخيارات والحوافز التي تأخذها الأحزاب السياسية والسياسيون في الاعتبار عند اتخاذ القرار حول أنماط علاقاتهم بالناخبين. يجادل هذا الفصل بأن المضمون الأكثر صلة لهذه العوامل الممكنة هو أنها تحدد القدرات الضرورية للدولة للوفاء بتعهدات الأحزاب البراجمية. لكن كما أنه ما من صيغة بسيطة يمكن أن تدفع الأحزاب السياسية إلى التأكيد بشكل أكبر على السياسات والبرامج، فإن ما من ظرف بنوي محدد يمنعها من القيام بذلك. وهكذا، فإن ثمة رسالة ثانية تشير إليها الأبحاث، مفادها أنه ليس هناك عقبات لا يمكن تجاوزها تمنع السياسيين من تعبئة المواطنين على أساس السياسات.

ثمة مجموعة ثانية من العوامل الميسرة، تمتلك القدرة على تحفيز الانخراط البراجمي بين الأحزاب السياسية والمواطنين. على سبيل المثال، تظهر الأبحاث أنه ورغم الظروف غير المواتية (البنية الاقتصادية، أو الهويات العرقية أو قدرات الدولة)، فإن حدثاً اقتصادياً مفاجئاً (مثل حدوث أزمة اقتصادية - يمكن أن تدفع الأحزاب لتصبح أكثر براجمية. تشير الأبحاث إلى أن هذه الظروف المحددة يمكن أن تولد توجهات سياسية قائمة على البرامج لدى الأحزاب.

ثالثاً، تشير المثبتات إلى مجموعة من القواعد المؤسسية التي يمكن أن تسهم في ضمان تحقيق مكاسب براجمية. كما يتم شرحه أدناه، يبدو أن القواعد التي تساعد في فرض درجة أكبر من اللامركزية على تسمية المرشحين وضبط العلاقة بين الأحزاب السياسية وكتلها التشريعية تولد، في بعض السياقات، حوافز للسياسيين للتأكيد على البرامج.

أخيراً، كان يمكن لعمليات الانتقال إلى السياسات البراجمية أن تكون مستحيلة دون الإجراءات الهادفة والمتعمدة للعوامل الدافعة. من جهة، على السياسيين اغتنام الفرص

الناشئة الممكنة للسياسات البراجمية بأنفسهم. يمكن لعوامل معينة أن تؤثر بمدى احتمال نجاح جهود السياسيين، إلا أن القيادة المقتدرة هي التي تصنع الفرق بين الفرص التي يتم تجاهلها والفرص التي يتم اغتنامها. ومن جهة أخرى، فإن وجود سياسيين ذوي توجهات براجمية لا يكفي وحده. ينبغي أن يكون هؤلاء أكفاء وقابلين للانتخاب أيضاً. إن السياسات البراجمية بحاجة في المحصلة لناخبين يكونون على الأقل مستعدين لتقبل الرسائل البراجمية، بل يستحسن أن يطالبوا بها. الخطوة التالية تركز على مناقشة نتائج ومضامين هذه المجموعات الأربع من العوامل، مع التركيز بشكل خاص على الخروج بأكثر الرسائل أهمية بالنسبة للعمل.

الآثار الممكنة لقدرات الدولة

تشير جميع فصول هذا الكتاب، رغم أنها تفعل ذلك بدرجات مختلفة من التأكيد والتفصيل، على قدر من الارتباط بين مستويات التنمية ونشوء الأحزاب البراجمية. ثمة ارتباط وثيق بين مستويات الدخل والإنفاق على الخدمات العامة أو جودة المؤسسات البيروقراطية في بلد من البلدان - والمستعملة كمؤشرات للتنمية كما يذكرها كيتشيلت ولونا وتشيزمان على التوالي، واحتمال الانتقال إلى أنظمة حزبية أكثر براجمية.

إن سياقات من قبيل ندرة الموارد أو غياب الوفرة من شأنها أن تحد من المجال أمام حزب سياسي، حالما يصل إلى السلطة، لمتابعة وتنفيذ سياسات توفر منافع عامة على مستوى البلاد وبطرق مختلفة. أحد الأمثلة على مثل هذا القيد، هو أنه يحد من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات العامة. بما أن تقديم الخدمات على مستوى البلاد يتطلب الوصول إلى موارد مالية كبيرة تعتمد في كثير من الأحيان على وسائل تمويل معقدة، فإن السياسيين في الحكومة قد يواجهون إغراء تزويد دوائر انتخابية ضيقة بالخدمات مقابل الدعم السياسي. إلا أن بإمكان الحكومة دائماً خصخصة تقديم الخدمات العامة. في تلك الحالة، لا يزال على الدولة أن تظهر قدرتها على تنظيم، ومراقبة وإدارة تقديم المنافع العامة. ومن هنا، فإن حجة كيتشيلت وآخرين في أن مستوى دخل البلاد يشكل عنصراً ممكناً (أو العكس) يعتمد بشكل جوهري على قدرة الدولة على تنظيم تقديم الخدمات العامة.

وهكذا، فإن جوهر هذه المقولة يتطابق مع جوهر مقولة تشيزمان وآخرين حول بيروقراطيات الدولة الملتزمة بالقواعد، والقائمة على الجدارة و «المتحررة من المجتمع». إن البيروقراطيات الحديثة والمتطورة لا تقيد حوافز السياسيين في إقصاء بعض المجموعات عن توزيع المنافع العامة أو الرعاية من أجل كسب الأصوات. بدلاً من ذلك، فإن البيروقراطيات الحديثة توفر للدولة قدرات أفضل على تقديم المنافع العامة على مستوى البلاد، بفضل موظفيها المعيّنين على أساس الجدارة ومقاربتها المتركزة على المواطن في إدارتها للخدمة المدنية. ستصبح التعهدات البراجمية للأحزاب السياسية أكثر مصداقية، حالما تصبح في السلطة، إذا كان لديها القدرة على تنفيذ سياساتها. كما تبين في كوريا الجنوبية في مطلع القرن، فإن قدرة الدولة على توسيع المنافع العامة بشكل فعال يضيف المصداقية إلى السياسات البراجمية في أعين المواطنين.

تتمثل إحدى التداعيات التي يشير إليها تشيزمان وآخرون في أن عملية التحضر التي تطلقها التنمية، والتي تشكل نمطاً ملحوظاً في عمليات التحديث، تتعلق في كثير من الأحيان في تحسين القدرة على الوصول إلى المنافع العامة. رغم أن المستوطنات الحضرية يمكن أن توفر سكناً للفقراء إضافة إلى المجموعات متوسطة ومرتفعة الدخل، فإن كثافتها تجعل تنظيم تقديم الخدمات العامة أسهل وأقل كلفة. عندما تكون المناطق الحضرية أكثر تأثراً بتقديم الدولة للمنافع العامة، فإنها قد تصبح أكثر قابلية لتلقي أدوات الجذب البراجمية. إلا أن الأبحاث تشير إلى أن مثل ذلك القبول قد يكون مرتبطاً أيضاً إما بالوصول الأوسع إلى التعليم وقنوات المعلومات أو بأفعال منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال، التي تيسر انتشار الرسائل السياسية. في حين أن النتائج لا تشير إلى أي من هذه العوامل على أنه التفسير الأفضل لما يجعل دائرة انتخابية براجمية، من الواضح أن تمتع الدولة بقدرات أكبر يساعد أكثر على نشوء دوائر انتخابية أكثر براجمية. وقد يساعد ذلك في تفسير وجود مردود أفضل للإستراتيجيات البراجمية في المناطق الحضرية، حيث يكون تقديم الخدمات بشكل عام أقل كلفة وأكثر شمولاً مما هو في المناطق الريفية، كما يظهر في حالة زامبيا.

إلا أن العلاقة بين الجهود البراجمية والتنمية، كما لاحظ كيتشيليت، أبعد ما تكون عن الحتمية. على سبيل المثال، فإن البلد الأكثر غنى بين البلدان السبعة التي شملها مسح هذا الفريق (تاوان) لديها أقل الأنظمة براجمية. بلدان أخرى أقل ثراء مثل البرازيل أو بلغاريا، تظهر خصائص أوضح نسبياً للجهود البراجمية.

ثمة مضمون لم يتم التعبير عنه ويمكن أن يضاف إلى هذا النقاش، وهو أن الوفرة الاقتصادية والمصاعب الاقتصادية مرتبطة بالزمن. إن قدرات الدولة لا تتحسن بين ليلة وضحاها، تماماً كما أن عوامل التنمية التي تنطوي عليها تتطور بمرور الوقت. والتاريخ (خصوصاً التاريخ الحديث) غني بالأمثلة حول كيف يمكن للظروف المادية أن تتدهور أو تتحسن في بلد ما على مدى فترات طويلة من الزمن. على مدى العشرين عاماً الماضية، على سبيل المثال، تمكن عدد متزايد من الديمقراطيات في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية من زيادة الإنفاق الاجتماعي كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي. رغم أن مثل هذه المؤشرات يمكن أن تتراجع أيضاً، فإنها تظهر أن البيئات المواتية أكثر لتحسين قدرات الدولة يمكن أن تتشكل بمرور الوقت.

في حين أن التنمية تشكل عاملاً ممكناً للنزعات البراجمية، فإنها غير كافية بحد ذاتها. ما هي أنماط الجهود التي يمكن أن تحفز الأحزاب على اغتنام وجود بيئة مواتية توفرها قدرات الدولة من أجل التغلب على عجزها؟ يمكن للسياسيين البراجميين أن يحصدوا فوائد التركيز على تلك السياسات، وعلى المنافع العامة والقطاعات التي تتمتع فيها الدولة بقدرات فوق متوسطة. يمكن لسجلات الأداء الجيد أن تساعد في جعل الالتزامات البراجمية أكثر مصداقية. وهذا يتطلب أولاً إجراء مسح لمعرفة المجالات التي تشكل فيها البيروقراطية القوية والإنفاق العام نقاط قوة، لتحسين فهم الوسائل المحددة التي يمكن استغلال هذه القدرات من خلالها لتحسين الأداء وحتى الاستثمار في مثل تلك البيروقراطيات بشكل أكبر.

العوامل المجتمعية: السياسات الحزبية ذات الأساس العرقي تتقاطع مع السياسات الحزبية ذات الأساس البراجمي

من المثير للاهتمام أن الأبحاث تظهر وجهات نظر متعارضة حول ما إذا كان توسع السياسات البراجمية أن تنشأ بنفس الدرجة في المجتمعات المتنوعة عرقياً والمجتمعات الأكثر تجانساً. في حين أن النتائج الأولية للتحليل الذي أجراه لونا وآخرون لا يظهر أي دعم لتلك الإمكانية، فإن دراسات الحالات التي أجراها تشيزمان وآخرون تشير إلى أن الهويات العرقية القوية قد لا تشكل عقبة أمام نشوء السياسات البراجمية. يشكل البعد العرقي مخاطر على البراجمية عندما تكون أدوات الجذب العرقية مصحوبة باختلافات كبيرة في مستويات دخل المجموعات العرقية، كما يشير كيتشيلت وآخرون. يمكن لهذا الاختلاف أن يوفر بيئة ملائمة للزبائنية، حيث إن الناخبين من مجموعة عرقية قد يفسرون نجاحهم الفردي بمقارنته مع آخرين (كيتشيلت وآخرون)، ويمكن أن يشكل ذلك حافزاً لاستهداف مجموعات أو مناطق محددة بمنافع مخصصة لهذه المجموعات أو المناطق. يمكن أن يشكل هذا السيناريو، كما وجد تشيزمان وآخرون (وإلى حد ما لونا وآخرون) نقطة البداية للبرمجة التدريجية للسياسات، إذا كان المستفيدون هم من المجموعات المهمشة.

قد تختار الأحزاب السياسية، التي تتقاطع لديها أدوات الجذب العرقية والبراجمية، تسييس هويتها العرقية المحورية بشكل أكبر في سياق انقسامات أخرى في المجتمع. أما إذا ما كان بالإمكان توسيع السياسات ذات الأساس العرقي بشكل يتجاوز المجموعة الرئيسية الممثلة، فيعتمد على ما إذا كان الحزب الموجود في الحكومة يمثل مجموعة عرقية قوية أو لا، أو إذا استمرت المنظمات العرقية في ممارسة ضغط على الحزب (كما هو الحال في حزب بهاراتيا جاناتا في الهند الذي يشير إليه تشيزمان وآخرون). من جهة أخرى، فإن سياسات معينة مثل تحقيق وصول أكبر للخدمات العامة، وتوسيع الحريات المدنية والسياسية للأقليات، وزيادة التسامح المؤسسي حيال الممارسات الثقافية، قد يلهم المطالبات بالتوسع إلى سائر أنحاء البلاد.

المضمون الواضح لهذه النتائج هو، وجود أمثلة على أن العناصر العرقية يمكن أن تساعد في بناء هويات حزبية وقد لا تكون ضارة بالجهود البراجمية.

الازمات توفر فرصاً تمكن الإستراتيجيات البراجمية من تحقيق مردود جيد

تُظهر هذه الأبحاث أنه خلال الأزمات والعمليات الانتقالية، يمكن أن تنشأ فرص التأكيد على الإستراتيجيات البراجمية. تتمثل إحدى تلك الفرص التي جاءت في بحث كيتشيلت وآخرين في استفاد الأزمات لنموذج التنمية الاقتصادية أو (صيغة الاقتصاد السياسي) القائمين. يمكن لفترات الركود الاقتصادي السريع أو الأزمات أن توفر فرصاً للأحزاب ذات التوجهات البراجمية لزيادة أهميتها، ولأن تصبح المنافس الرئيسي في الحلقة السياسية.

توفر الأبحاث الواردة في هذا الكتاب أمثلة على أن الاستجابة للأزمات أدت إلى نشوء سياسات براجمية بدرجة معينة، كما في البرازيل في تسعينيات القرن العشرين، وتركيا وكوريا الجنوبية في مطلع الألفية الثالثة، عندما فضل النخبون الاستجابات البراجمية لمصاعبهم أكثر من قبل. كانت تلك الأحزاب جديدة أو أنها كانت مهمشة في الماضي، لكنها شككت في الوضع الراهن السائد وجعلت التوصل إلى الحلول ممكناً أكثر. مع مواجهة القادة للضغط لتحقيق أداء جيد، كان على أحزاب المعارضة الجديدة أن تقدم سياسات بديلة أكثر وضوحاً بدلاً من إحداث تغيير في القيادة. سواء عندما كانوا يحشدون الدعم أو عندما وصلوا إلى الحكومة، فإن هؤلاء القادة كان عليهم إثبات أنفسهم، ليس فقط من خلال النجاح انتخابياً بل أيضاً بإثبات القدرة عندما يكونون في السلطة. واجهت الأحزاب المتنافسة في المعارضة ضغوطاً أكبر لتركيز رسائلها على حل الأزمة الاقتصادية، من أجل المحافظة على مواقعها كأحزاب يمكن أن تتحدى الحكومة بقدر كبير من المصادقية. فقط عندما اجتمعت كل هذه الظروف، وجد المواطنون والسياسيون، على حد سواء، قيمة كبيرة في تغيير ولائهم السياسية. ترتب على إظهار القدرة في السلطة مقاومة إغراءات التفكير قصير الأمد والحلول السريعة، والذهاب بدلاً من ذلك إلى اتخاذ قرارات صعبة تحدث أثراً على المدى المتوسط والبعيد.

إلا أن أزمة صيغة الاقتصاد السياسي لا تؤدي دائماً إلى الانتقال نحو السياسات البراجمية. في العديد من البلدان في سائر أنحاء العالم، أفرزت أيضاً نتائج تتمثل في بروز زعماء ذوي كاريزما كبيرة لكنهم ذوو اهتمامات براجمية غير مؤكدة أو قصيرة الأمد، واستبداديون في بعض الأحيان (على سبيل المثال خروجهم كرجال أقوياء أو منقذين)، كما حدث في زيمبابوي عام ١٩٨٧ أو في البيرو عام ١٩٩٠. أو حتى عندما يكون هناك تأكيد أقوى على السياسات، فإن الخيارات التي يقدمها السياسيون والأحزاب السياسية يمكن أن تبقى غير جذابة أو ذات جودة متدنية.

إن حالات زيادة التأكيد على الإستراتيجيات البراجمية والمسبوبة بأزمات، كما في البرازيل (في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين) وتركيا (مطلع الألفية الثالثة)، تشكل أمثلة على فرص تم اغتنامها، إلى حد ما، من قبل قيادات براجمية. في كلا البلدين، تعرضت نماذج التصنيع بغرض الاستغناء عن الاستيراد للتضخم أو الركود (كما في البرازيل) أو مشاكل مالية عميقة (كما في تركيا). ترتب على التعاون مع الأزمة، إجراء إصلاحات عميقة أدت إلى إعادة تشكيل الولاءات السياسية ومهدت الطريق لأحزاب سياسية جديدة. سعت الأحزاب الجديدة والقديمة بشكل متزايد إلى إحداث تأكيد أقوى على أدوات الجذب البراجمية، لكن دون أن تتخلى عن إستراتيجيات التعبئة الأخرى مثل الزبائنية أو الهوية.

حالة كوريا الجنوبية تدعم الفرضية القائلة بأن قدرات الدولة تمكن التطور البراجمي، لكنها لا تحفزها بمفردها: كان البلد غنياً أصلاً معظم عقد التسعينيات، ورغم ذلك فإنه شهد جهوداً براجمية من قبل السياسيين فقط بعد انتخابات عام ٢٠٠٠، التي أجريت في أعقاب أزمة مالية حادة ضربت البلاد. كما تصف وانغ في تقريرها القطري، فإن الأزمة المالية هي التي حفزت النتائج الآتية: وجود متحد ناجح (آخر كيم)، إصلاحات عميقة لنظام الرفاه الاجتماعي (مثل التأمين الاجتماعي الوطني والتأمين الصحي)، وإعادة التوضع السياسي على نطاق واسع.

إن التعرض للالتزامات واستنفاد الإستراتيجيات التنموية ليس أمراً غير شائع في البلدان النامية. كما أن تحديد نوافذ الفرص أمر صعب، في أفضل الحالات. إذا كانت الأزمة فرصة، يمكن استنتاج مضمونين محددين مما سبق أعلاه:

- تحسين الاستعدادات لتكون جاهزين عندما تطرق الفرصة الباب. على السياسيين تحضير أنفسهم كي يكونوا قادرين على تقديم الاستجابات بأشكال إبداعية. يمكن للتفكير والتحليل الاستشراقي أن يدعم الاستجابة المستقبلية للالتزامات الاقتصادية. كما يمكن للاعتماد بشكل أكثر منهجية على الأدوات التحليلية التي تتجاوز الحاضر أن تكون أكثر نجاحاً من التركيز بشكل حصري على الأحداث الراهنة. بالمقابل، فإن التفكير والتحليل الاستشراقي ومراقبة آراء العامة والنخب بمرور الوقت يمكن أن تساعد على وصف السيناريوهات السياسية - الاقتصادية المحتملة، وتحديد المجالات الحساسة لتطبيق السياسات والإصلاحات القابلة للحياة، والتعرف على الحلفاء والخصوم في تلك الإصلاحات. سيكون القادة السياسيون الذين يعون هذه المعلومات أكثر استعداداً للتواصل مع الناهجين وإطلاعهم على الخيارات الصعبة والواقعية، عندما تواجه البلاد سياقات انتقالية متغيرة.
- عندما تحدث أزمة اقتصادية، من المرجح أن يؤدي تكثيف الجهود بسرعة وحشدتها في حزم سياسات واضحة لمعالجة الأزمة، وبشكل يحقق التوازن بين الإستراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى، إلى الحصول على مردود عاجلاً لا آجلاً. قد يكون جميع القادة، وخصوصاً القادة الجدد، سواء في الحكومة أو المعارضة، ميالين للإستراتيجيات البراجمية عندما تبدأ الأزمة إذا قدمت لهم الحوافز الصحيحة.

المجتمع المدني كميسر براجمي

تميز الأبحاث بين ترابطين إيجابيين محتملين بين المجتمع المدني وأدوات الجذب البراجمية الأقوى في السياسة. الرابط الأول، هو نمط لاحظته كيتشيلت وآخرون في مقارنة أوسع للبلدان والأحزاب في سائر أنحاء العالم، ويتمثل في أن نمط الحياة الذي ينطوي على تفاعل قريب ومكثف بين الناس في المجتمع يمكن أن يحدث ضغوطاً إيجابية من خلال شكل من أشكال العدوى البراجمية. عندما يتركز تفاعل السياسيين مع المجتمع المدني على قضايا محددة، فإن أدوات الجذب البراجمية قد تكون أكثر فعالية. وبالتالي، فإن التعاون مع المجتمع المدني يقوي الخصائص البراجمية في الأحزاب السياسية نفسها. تصبح هذه «العدوى» نتيجة القرب ممكنة التحقق عندما تكون الأحزاب، وبشكل عام تلك الموجودة خارج الحكومة، بحاجة للتواصل والتشديد في أوساط دوائر دعم جديدة دون احتوائها. وهنا، يحدث الأثر الإيجابي بسبب وجود التنمية الاقتصادية، حيث إنها تجعل احتواء أو إخضاع هذه المجموعات وإدخالها في شبكات زبائية موجودة أمراً أقل جاذبية، سواء بالنسبة للأحزاب أو بالنسبة للمجموعات المدنية.

إلا أن تفحص دراسات الحالات بشكل أكثر تفصيلاً يظهر طريقة أخرى يمكن لمنظمات المجتمع المدني من خلالها أن تحفز الجهود البراجمية، وتتمثل في تقديم الدعم المباشر لدخول

أعضاء جدد في النظام الحزبي. لقد لعبت التعبئة الخارجية لنقابات العمال دوراً مهماً في نشوء حزب العمال البرازيلي خلال ثمانينيات القرن العشرين، وفي تشكيل تحيد برامجي للأحزاب الرئيسية في كوريا الجنوبية بحلول نهاية التسعينيات. قد تكون مثل تلك التعبئة جعلت السياسيين أكثر استجابة للمطالب البراجمية وأكثر خضوعاً للمساءلة التي فرضها نفوذ مثل تلك الأنماط الخارجية. في هذه الحالات، فإن نقابات العمال مرت بعملية تسييس أدت إلى بناء الروابط مع حزب سياسي قامت هذه المجموعات إما بتشكيله خارجياً أو بتعبئته، وفي النهاية أدت إلى جعله برامجياً. يؤكد تشيزمان وآخرون على أنه في مثل تلك الحالات، من المرجح أن تصبح هذه المنظمات عوامل تيسير برامجي، حيث إنها تقدم للأحزاب السياسية حزمة من المطالب الجاهزة للتسييس (مثل حزمة متماسكة من الالتزامات الأيديولوجية)، ودائرة انتخابية جاهزة للتعبئة وبنية تحتية تنظيمية. إن القضية المهمة في هذه الحالة هي مدى اتساع وشمولية المنظمة، وليس مدى تركيزها على القضايا.

على عكس العدوى بحكم القرب، فإن التعبئة الخارجية لا يترتب عليها الاستقلال التام. علاوة على ذلك، لا يبدو أن الأثر التمكيني للتنمية فعال هنا.

يتزامن أثر التعبئة الخارجية على السياسات البراجمية مع الحجج المقنعة التي يعبر عنها شفر Shefter (بالنسبة لأوروبا) ولوباس LeBas (بالنسبة لأفريقيا).

١. يتمثل أحد المضامين في أن التحالفات الإستراتيجية، سواء من خلال التعاون الوثيق أو ببساطة من خلال التفاعل المتبادل بين الروابط الكبيرة القائمة على المصلحة (مثل الجمعيات المهنية والمصنعين والتجار الصغار ونقابات العمال والأحزاب السياسية)، يمكن أن تخلق حافزاً إيجابياً للسياسات البراجمية. كما يمكن للحافز أن يحدث أثراً أقوى عندما تكون حصة الأصوات البراجمية كبيرة بما يكفي، والتشكيل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد يسمح بتحول أكبر نحو البراجمية.
٢. في الحد الأدنى، يمكن للحوار السياسي - الاجتماعي أن يمنح الأحزاب درجة أكبر من التعرف على الأجندات الاجتماعية التي تقدمها منظمات ذات طبيعة برامجية. في أفضل الأحوال، فإن مثل هذا الانفتاح يمكن أن يزيد من استجابة الأحزاب إذا عاجلت القضايا الواقعة في محور أجندات تلك المنظمات.

دور أحزاب المعارضة كعوامل ميسرة للانتشار

يلاحظ لونا وآخرون، أن البنية البراجمية للنظام الحزبي في أميركا اللاتينية (بين الناشئة والمتوسطة) كانت مدفوعة في كثير من الأحيان بأفعال الأحزاب التي ظلت أمداً طويلاً في المعارضة (الحزب الاجتماعي الديمقراطي البرازيلي، حزب العمال في البرازيل، حزب العمل الوطني والحزب الثوري الديمقراطي في المكسيك، فرنتي أمبليو في الأوروغواي، وجهة التحرير الوطني فارابوندو ماري في السلفادور). وحيث إن هذه الأحزاب في المعارضة، فإنها بدأت بتعبئة الناخبين بتسييس تفضيلاتهم المتعلقة بتقديم منافع عامة كبيرة بدلاً من استهداف مجموعات صغيرة بهذه المنافع (التي، من حيث التعريف، تفتقر المعارضة لإمكانية الوصول

إليها). يؤكد تشيزمان وآخرون صحة هذه النقطة، عندما يلاحظون أن التطور البراجمي في البرازيل والهند وزامبيا لم يكن مدفوعاً بتحول الأحزاب الحاكمة غير البراجمية إلى أحزاب براجمية، بل بنشوء أحزاب معارضة كانت ضعيفة في السابق استفادت من المناخ السياسي المواتي.

ينبغي قراءة هذه النقطة حول دور أحزاب المعارضة كعوامل مسيرة، بالترابط مع الحجة القائلة بإمكانية تسبب الأزمات في انطلاق السياسات البراجمية. ما هي الآليات السياسية التي تسمح لأحزاب المعارضة بضخ اهتماماتها البراجمية في النظام السياسي الأوسع؟ يبدو أن الفوز بالانتخابات وإظهار الكفاءة في السلطة يشكلان الحد الأدنى.

يمكن للتنافس المباشر من خلال الانتخابات الديمقراطية أن يدعم الجهود البراجمية؛ فعندما تكون نتائج الانتخابات متقاربة، يصبح لدى الأحزاب حوافز لتكثيف أفضل إستراتيجياتها لحشد عدد أكبر من الأصوات. وبما أنه من المحتمل أن يلجأ السياسيون فقط لتبني إستراتيجيات قائمة على البرامج إذا كانت تجتذب الأصوات، ينبغي أن يكون الناحيون مبالين لقبول مثل تلك الرسائل البراجمية. سيستجيب الناحيون بشكل براجمي إذا بدت القيادة قابلة للانتخاب، بحال اعتقدوا أن هذه الأحزاب ذات مصداقية وأن من المرجح أن ينفذ قاداتها تلك السياسات، إذا وصلوا إلى السلطة.

رغم أن الأبحاث تشير إلى أن التنافسية تصبح حافزاً قوياً للجهود البراجمية في البلدان متوسطة الثراء والثرية جداً، وأنه من غير الواضح ما إذا كانت التنافسية تولد جهوداً براجمية أكبر أو العكس، يمكن استنتاج مضمونين من هذا الترابط:

١. كي يؤدي التمييز بين مواقف الأحزاب حيال قضايا السياسات إلى مكاسب براجمية، ينبغي حدوث ثلاثة متطلبات منطقية في الآن ذاته: أن تكون الاختلافات حول قضايا موضع اهتمام للناخبين، أن يكون الأحزاب والمرشحون ذوي مصداقية في أعين الناخبين، وأن تتمكن الأحزاب من إيصال هذه الرسائل بشأن السياسات المختلفة بفعالية.

٢. سيكون السياسيون أكثر ميلاً للدفاع عن تقديم منافع عامة جيدة للتنمية واجتذاب الأصوات. يمكن للسياسات في القطاعات التي تنطوي على منافع عامة بارزة ومرئية أن تجتذب دوائر انتخابية محددة باحثة عن مكاسب فورية، شريطة أن يتم تنفيذ تلك السياسات بنجاح لاحقاً.

يمكن أن يؤدي التقديم الناجح للمنافع العامة قصيرة الأمد إلى مكاسب تراكمية، من حيث حجم الدوائر الانتخابية البراجمية وزيادة توقعات المواطنين من أن الحكومات ستقدم ما وعدت به بفعالية. إذا كان ذلك جذاباً للناخبين، فهو يمثل الخطوة الأولى نحو جعل التصويت البراجمي مستداماً.

قواعد اللعبة التي ترتبط بقوة بالمكاسب البرلمانية

لم تصل الأبحاث إلى نتائج حاسمة في تقييم أثر الهندسة المؤسسية على السياسات البرلمانية، ما يظهر الحاجة إلى المزيد من الاستكشاف لكامل نطاق الخيارات المؤسسية والتبعات المحتملة لذلك. في أفضل الحالات، فإن تشكيل المؤسسات قد يؤدي إلى إحداث ترابط وثيق بالنسبة للمكاسب البرلمانية التي كانت قد تحققت أصلاً، لكنها تبقى معتمدة بدرجة كبيرة على البيئات السياسية المحددة التي يتم إحداثها فيها.

على مستوى النظام، فإن كيتشيلت وآخرين ولونا وآخرين في مقارناتها الواسعة بين البلدان يظهر أن الأنظمة الرئاسية ترتبط ولو بشكل طفيف عادة بالزبائنية. وعلى نحو مماثل، فإن التحليل الواسع العابر للبلدان يجد أن الدول المركزية فيها أحزاب تظهر ميلاً أكبر نسبياً للعمل على سياسات متماسكة تشمل البلاد بأسرها. رغم ذلك، فإن اللامركزية تسمح بدرجة معينة من التجريب على المستوى المحلي في حالة الهند، كما أورد تشيزمان وآخرون. لا يثبت التمثيل النسبي ونزع الصفة الشخصية عن الصيغ الانتخابية بشكل منهجي أنها مؤثران في نقل التركيز إلى البرامج والسياسات التي تشمل سائر أنحاء البلاد. يظهر هذا الأثر المتعمد بشكل مؤقت، إلى حد ما، في أوكرانيا بعد الإصلاحات السياسية التي جرت عام ٢٠٠٤، والتي غيرت النظام الانتخابي في البرلمان من الدوائر ذات العضو الواحد إلى التمثيل النسبي الذي يعتمد القائمة المغلقة (ليعود إلى إحداث دوائر العضو الواحد في عام ٢٠١١). لم يحدث التحول إلى دائرة العضو الواحد المختلطة والتمثيل النسبي آثاراً مشابهة في تايوان.

على المستويات الداخلية للأحزاب، فإن البحث يجد أن الآليات المحددة الهادفة إلى نزع المركزية الداخلية للسلطة في الأحزاب والمحافظة في الوقت نفسه على التماسك وعلى شعار الحزب (أي استثناء (الشخصنة))، يمكن أن تساعد في تعزيز أو تشبيك الجهود البرلمانية للحزب. بشكل أكثر تحديداً، فإن ديمقراطية اختيار مرشحي الحزب، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالشؤون المالية للحزب، وتحسين التماسك البرامجي والانضباط في كتلته التشريعية، يمكن أن يكون أكثر توافقاً مع القبول بالجهود البرلمانية لقيادة أو أعضاء الحزب. الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان في شيلي (التي تمثل مع الأورغواي، أكثر الأنظمة الحزبية برامجية في أميركا اللاتينية) أجرت انتخابات أولية متزامنة في آخر انتخابات رئاسية عام ٢٠١٣. الإصلاحات في البرازيل، كما يشرحها أوستركاتز وإيبستين (Osterkatz and Epstein) في دراسات الحالات، تصدت لنزعات في النظام الحزبي ميالة، بصورة مختلفة، إلى السياسات غير البرامجية، مثل بند (المولود مرشحاً) الذي كان يمنح المسؤول المقيم (حقاً بحكم منصبه) في الترشح للانتخابات التالية، والذي تم إلغاؤه عام ٢٠٠٢. كما يشرح بروتسك (Protsyk)، فإن الإصلاحات التي جرت في أوكرانيا فيما يتعلق بمنع تغيير النواب المنتخبين لأحزابهم في عام ٢٠٠٤، ربما ساعد في الحد من هذه الظاهرة (كان هناك ٥٦٣ حالة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١ وست حالات بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧).

كما يشير البحث، إلى أن مدى الدور الداعم الذي تلعبه هذه الترتيبات التنظيمية يعتمد على عناصر سياقية مثل وجود ناخبين برامجين، والصيغة التي تتبعها البلاد في الاقتصاد السياسي أو حتى حجم الحزب نفسه.

قد تكون الترتيبات الداخلية التي ترتبط على نحو وثيق بالمكاسب البراجمية جذابة للسياسيين الذين يمرون في عملية من إعادة التوضع الإستراتيجي، أو أحزاب المعارضة التي يمكن أن تكون راغبة بالوصول إلى دوائر انتخابية تقدر الأنماط الجديدة في التنظيم الداخلي.

في المحصلة، فإن الإصلاحات المؤسسية تحدث وتكون مدفوعة رسمياً بحكم مطالب الأحزاب السياسية. الأكثر من ذلك، أن الأجندات الإصلاحية ستعالج مشاكل سياقية محددة للبلدان، وستتقرر استناداً إلى إرث من التجارب التاريخية للسياسيين مع المؤسسات. رغم أن البحث لا يسمح بالخروج بتوصيات حول ترتيبات مؤسسية محددة، فإن المبادئ الآتية يمكن أن تساعد في توجيه الإصلاحات المؤسسية:

- يمكن لوضع الضمانات بتوفير التعددية السياسية أن يكون موافياً لدور أحزاب المعارضة في تحفيز التنافس البراجمي. إذا تم ترسيخ التعددية في هيئات الإشراف السياسي وصنع القرار (على سبيل المثال، من خلال رؤساء اللجان في أحزاب المعارضة)، يمكن ظهور فرص أكبر للتنافس حول السياسات. وفي السياق نفسه، فإن الإصلاحات المصممة لمأسسة المساءلة الديمقراطية في بلد من البلدان ستمنح أحزاب المعارضة حوافز للمراقبة ومساءلة الحكومة على أساس السياسات، وإحداث حلقة خيرة في النظام برمته.
- يمكن للأحزاب التي تعمل على إستراتيجيات براجمية أن تستفيد أيضاً من تبني لامركزية السلطة السياسية الداخلية كمبدأ. في تصميم إجراءات صنع القرار في حزب من الأحزاب، يمكن للسياسيين تعزيز الخصائص البراجمية للحزب، وذلك بتحقيق التوازن بين نفوذ الشرائح العليا والمتوسطة والقاعدية (على سبيل المثال، من خلال إشراك القادة على مختلف المستويات في مناقشة السياسات عندما تظهر). يمكن لهذا التوازن أن يجعل زعيم الحزب أكثر استجابة لمطالب الأعضاء المدفوعين بالسياسات.
- يمكن لزعماء الحزب المقتنعين بنقل السلطة إلى القادة الذين يدافعون عن سياسات معينة، والذين يسمحون بدرجة أكبر من النفوذ للأعضاء العاديين في الحزب والقادة على المستويات المتوسطة، أن يكونوا أكثر قدرة على اجتذاب الأشخاص الميالين لتبني السياسات في أحزابهم. تتمتع الأحزاب الأكثر استجابة بدرجة أكبر من التماسك الداخلي، وسيكون من الصعب على قادتها التراجع عن مواقف الحزب حيال السياسات. يظهر البحث كيف أن الأحزاب البراجمية تنزع إلى رسمنة ومأسسة مثل ذلك التوازن. وبالطبع، فإن درجة أكبر من الديمقراطية الداخلية في العمليات الأساسية لصنع القرار مثل إجراءات تسمية المرشحين أو المداولات بشأن السياسات، من المرجح أن تحدث توازناً أكبر في لامركزية السلطة الداخلية.
- ثمة قيمة في تعزيز العلاقة بين الحزب وكتلته التشريعية. في حين أن منح الحزب درجة أكبر من القدرة على فرض الانضباط على أعضاء كتلته التشريعية يمكن أن يساعد في حماية هويته البراجمية، فإن إلغاء النزعة الفردية بشكل كامل قد يكون مستحيلاً، وحتى غير مرغوب. قد يحتاج الممثلون المنتخبون إلى مساحة معينة للتعامل مع الخيارات التي تنسجم مع التفويض الذي تلقوه من الناخبين. وبالطبع، من الصعوبة بمكان إيجاد

توازن مناسب بين الكتلة التشريعية كمجموعة والمشرعين كأفراد. إذا كانت المؤسسات تركز على الانضباط حول مجموعة من السياسات والقضايا المحورية القريبة من هوية الحزب، فإن المشرعين الأفراد سيدفعون ثمن الانحراف عن موقف الحزب. ويمكن للسماح ببعض المرونة حيال القضايا الأقل جوهرية، عندما يكون الخروج على موقف الحزب غير منفرّ للناخبين، أن يكون طريقة براغماتية لإيجاد ذلك التوازن.

- كما يقترح لونا وآخرون، فإن الأحزاب البرلمانية أكثر قدرة على التوحد في ظل أنظمة مالية أكثر شفافية ومؤسساتية. إن ضمان وجود ميدان عمل متكافئ وعادل سيلغي مثاليًا، وجزئيًا على الأقل، الجاذبية الزبائنية والشخصانية بالنسبة للناخبين. ولذلك، فإن الأنظمة والممارسات التي تعزز الانفتاح والشفافية ودرجة معينة من الوصول إلى الموارد المالية، ستجعل من جهود الحزب أكثر استدامة.

يستنتج من الطبيعة التفاعلية للترتيبات الحزبية الداخلية، أن مقارنة تدريجية للإصلاح (أي الديمقراطية الداخلية، وانضباط الكتلة التشريعية والشفافية) التي يجريها قادة ميالون لتبني السياسات، يمكن أن تصبح أكثر فعالية وجاذبية لأعضاء الحزب ذوي الميول المشابهة.

الحاجة لدوائر انتخابية برلمانية

حتى مع وجود الحوافز، فإن السياسيين ذوي العقلية البرلمانية ينبغي أن يصوت لهم الناخبون كي يصلوا إلى السلطة. كما ذكر أعلاه، فإن السياسيين بحاجة لأن يكون الناخبون مستعدين على الأقل للقبول بالرسائل البرلمانية، ويستحسن أن يكونوا هم من يطالب بذلك. ثمة عناصر محورية في التشكيلات المجتمعية التي قد تجعل الناخبين أكثر أو أقل قبولاً بأدوات الجذب البرلمانية، حيث إن دور التحضر يؤثر في قدرات الدولة، كما أن الهويات العرقية تدفع أو تبطل أدوات الجذب البرلمانية.

ترتبط مستويات الوفرة الاقتصادية والتحضر عادة بوصول أقل إلى التعليم والمعلومات. يعتقد بأن أثر الوصول إلى التعليم والمعلومات على حياة الناس يحدّ من الجاذبية الرمزية للإستراتيجيات البرلمانية. إن مستويات الدخل الأعلى توفر للناس درجة أكبر من اليقين الاقتصادي على المدى البعيد، وتقلل من احتمال أن يصوتوا على أساس المزايا قصيرة الأجل، وتزيد من تأكيدهم على السياسات.

هذه الافتراضات ليست مدعومة بشكل كامل بالأدلة، حيث إن تلك العوامل البنوية أبعد ما تكون عن الحتمية. يبقى المدى المحدد لتأثير الدخل والوصول إلى المعلومات على تشكيل الكيفية التي ينظر بها الناخبون إلى السياسات البرلمانية غير مؤكد في الأبحاث. لكن، وطبقاً لتشيزمان وآخرين يمكن القول، إنه وبصرف النظر عن مستوى البلد من الدخل أو الوصول إلى التعليم، فإن الوصول إلى النقاش السياسي والمعلومات (وجود هذا النقاش) يمكن أن يسهم في تعزيز النزعات البرلمانية إذا:

- تمتع الأحزاب والمواطنون بوصول أوسع إلى وسائل الإعلام المستقلة والمستدامة ماليًا، وإلى التقارير والنقاشات السياسية. يُفترض أن إيصال التقارير حول القضايا العامة إلى

الناس، يمكن أن يؤدي إلى المطالبة بسياسات براجمية عندما لا تكون موجودة. الأكثر من ذلك، فإن الصحافة، وخصوصاً الصحافة ذات الجودة الأفضل يمكن أن تضخم من بروز القضايا المتعلقة بالخدمات العامة أو غيرها من السياسات ذات الصلة بالمناطق الريفية. إن النجاح في زيادة الاهتمام بالنقاشات السياسية سيضع الأساس لاختيار الأحزاب على أساس مواقفها البراجمية. السياسيون أنفسهم يعتمدون، إلى حد كبير، على وسائل الإعلام (وينجذبون إليها) كوسيلة لنشر رسائلهم على نطاق واسع، على المستويين المحلي والوطني (خصوصاً الإذاعة والتلفزيون، بما في ذلك محطات الإذاعة الموجودة في المجتمعات المحلية، حيث إن الإذاعة تبقى القناة الرئيسية للمعلومات في معظم البلدان النامية). بالنسبة للسياسيين الذين يواجهون وسائل إعلام تركز على السياسات بشكل أكبر، فإن تزويد هذه الوسائل بوجهات نظرهم حيال السياسات من أجل تشكيل مرتسمات خاصة بهم مقابل خصومهم، يُعد طريقة مستدامة وغير مكلفة لإجذاب الناخبين بدلاً من إنفاق الأموال على شراء الأصوات.

- إلا أن زيادة الوصول بحد ذاتها قد لا تكون كافية، حيث إن جودة الأخبار والنقاشات السياسية في وسائل الإعلام المستقلة أمر جوهري. الأمر الأكثر أهمية، هو أن المعلومات ينبغي أن تكون مهمة للمناطق الريفية وشبه الريفية أيضاً. على السياسيين معالجة الاحتياجات الملموسة لجمهورهم. كما أنه من غير المرجح أن تكون النقاشات السياسية العامة ذات صلة حقيقية بحياة الناس اليومية. ولذلك، وبدلاً من وضع حلول شاملة للبلاد بأسرها، فإن درجة أكبر من الوصول إلى المعلومات ستكون أكثر فعالية إذا صممت لمعالجة طيف متنوع من القضايا التي تهم مناطق مختلفة من البلاد. لا بد من الإقرار بأن الجهود في المناطق الريفية وشبه الريفية ستكون أكثر صعوبة. إلا أن التقدم التكنولوجي بات يقدم اليوم مجموعة غير مسبقة من الخيارات بالنسبة للناس للوصول بشكل غير مكلف إلى مصادر معلومات متعددة. وتقدم وسائل الإعلام الجديدة، رغم أنها لم تحقق اختراقاً كبيراً في البلدان الأقل نمواً، فرصة لمنح الجمهور درجة أكبر من التأثير على وضع الأجندات العامة. إن ضمان أن تكون الرسائل ذات أهمية للجمهور المستهدف تصبح أسهل، بشكل متزايد، مع تنامي القدرة على شراء الهواتف المحمولة ووثائق الاتصال الرقمية، والإنترنت التي أصبحت أرخص وأوسع انتشاراً.

باختصار، فإن مقارنةً لعملية الوصول إلى وسائل الإعلام تجمع المحتوى الهادف والمهم بالنسبة للمجموعات المستهدفة وصوتاً أعلى للجماهير، توفر فرصة أكبر لدفع السياسيين كي يصبحوا أكثر اهتماماً بالتغلب على العوائق والانخراط في السياسات البراجمية خارج المناطق الحضرية.

القادة هم الذين يغيرون قواعد اللعبة

كل ما ذكر أعلاه يشكل ظروفاً مواتية، لكن غير كافية، لظهور أحزاب سياسية ذات قاعدة برلمانية. للاستفادة مما سبق، فإن الأحزاب بحاجة لقادة قادرين على تحديد الفرص من حيث التوقيت أو الظروف واغتنامها من جهة، والذين يمتلكون القدرة على تصميم برامج سياسية، والمحافظة عليها والتفاوض بشأنها وتنفيذها من جهة أخرى.

يعتمد الانتقال الناجح نحو مزيد من البرلمانية على وجود ساسة أكفاء ومحنكين سياسياً وقابلين للانتخاب. يقدم تشيزمان وآخرون وكتشيلت وآخرون بعض الأمثلة التي كان فيها دور القادة محورياً في تحقيق التقدم نحو السياسات البرلمانية في بلدان مثل البرازيل والهند وزامبيا. يمكن لدعم القادة السياسيين المياليين لتبني السياسات من أجل التأثير إيجابياً في السياسات ذات الأساس البرلماني أن يتضمن ما يلي:

- التركيز على القادة الذين يتميزون بتأكيدهم على السياسات، والذين يتمتعون بسجل حافل بالسعي لتحقيق تلك السياسات.
- يبدو أن تحقيق تطابق بين الكفاءة الشخصية والقضايا البارزة في السياسات تشكل إستراتيجية جذابة لأولئك القادة ذوي التوجهات البرلمانية. كما أن من شأن ذلك أن يدفع بالنقاشات حول السياسات إلى الواجهة أيضاً. يتطلب ذلك مرشحين يؤثرون في إبراز أهمية القضايا ومواقف الناخبين حيال القضايا التي تهمهم أكثر من غيرها. وبما أن هذه العملية لا تحدث في فراغ، فإن هذه العمليات التمهيدية تتطلب مرشحين يستجيبون للقضايا التي يتمحور حولها اهتمام الجمهور.

يمكن لقادة الأحزاب الجديدة وأحزاب المعارضة الذين يظهرون نزعات برلمانية أن يهتموا على نحو خاص بإستراتيجيات التمهيد هذه، خصوصاً في الحملات الانتخابية التي تشهد تنافساً كبيراً. إلا أن ذلك يتطلب استطلاعات رأي وتحليل تصورات المواطنين عن السياسيين على مدى فترة طويلة من الزمن، وهو ما يجعل العملية مكلفة. يمكن لتوسيع الوصول إلى هذه التقنيات، دون المخاطرة بقيمتها الإستراتيجية، أن يساهم في جعل أدوات الجذب البرلماني أكثر جاذبية للمرشحين والأحزاب.

يوفر البحث المقدم في هذا الكتاب والمخلص في هذا الفصل شرحاً تقريبياً لمعرفة كيف يمكن لحملة من الظروف أن تجعل بيئة بلد من البلدان أكثر قابلية للسياسات البرلمانية. إن العرض المقدم هنا أبعد ما يكون عن الحسم. يمكن لهذه الظروف أن تشكل عقبات في أسوأ الحالات وفرصاً في أفضلها. لكنها لا تضمن، بأي حال من الأحوال، إحداث أي تغيير بمفردها. من الواضح أنه بوجود واحد أو أكثر من الظروف المحددة، فإن حزباً من الأحزاب لا يصبح تلقائياً أكثر برلمانية، بل إن ذلك يصبح مرجحاً أكثر. يؤمل بأن يكون هذا الكتاب قد نجح في إقناع القارئ، بأن العمل على تلك الظروف هو ما يشرح في المحصلة السياسات البرلمانية.

الهوامش

١ لونا وآخرون، ص ٣٥-٣٧.

- LeBas, Adrienne, *From Protest to Parties: Party-Building and Democratization in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2011)
- Luna, Juan Pablo, Rosenblatt, Fernando and Toro, Sergio, *Desk Review on Programmatic Parties* (Stockholm: International IDEA, 2011), available at <http://www.idea.int/development/upload/Luna_Desk-Review_Full.pdf>
- Protsyk, Oleh, 'Programmatic Parties in Comparative Perspective: Ukraine' in Nic Cheeseman (ed.), *Programmatic Parties* (Stockholm: International IDEA, 2012), pp. 83–104
- Shefter, Martin, *Political Parties and the State: The American Historical Experience* (Princeton: Princeton University Press, 1994)
- Wang, Yi-ting, 'A Case Study of Parties' Programmatic and Clientelistic Electoral Appeals in Taiwan' in Herbert Kitschelt and Yi-ting Wang (eds.), *Research and Dialogue on Programmatic Parties and Party Systems* (Stockholm: International IDEA, 2012), pp. 161–82

عن المؤلفين

نك تشيزمان: هو مدير مركز الدراسات الأفريقية في جامعة أوكسفورد. تتناول أبحاثه جملة من الأسئلة، مثل ما إذا كانت الشعبية الشعبية إستراتيجية فعالة للتعبة السياسية في أفريقيا، وكيف أن دفع الضرائب يغيّر مواقف المواطنين حيال الديمقراطية والفساد، والظروف التي تؤدي بالأحزاب السياسية إلى الخروج من السلطة. إضافة إلى عدد من فصول الكتب والمقالات، فإنه نشر مجموعتين شارك في تحريرهما هما: Our Turn To Eat (٢٠١٠)، الذي يغطي الحياة السياسية في كينيا منذ الاستقلال، وThe Handbook of African Politics (٢٠١٣). وقد وضع كتاباً هو Democracy in Africa نشرته مطبعة جامعة كامبردج عام ٢٠١٤، وكتاباً ثانياً هو موضع تعاقد مع مطبعة جامعة ييل. يقضي نك تشيزمان جزءاً كبيراً من وقته في شرح مضامين عمله لصناع السياسات في المملكة المتحدة (مكتب الحكومة، وزارة الخارجية، ووزارة التنمية الدولية) وفي الخارج (معهد ريو برانكو التابع للحكومة البرازيلية، حكومة ولاية لاغوس، البرلمان الأفريقي، والبنك الدولي). وهو المحرر المشارك للشؤون الأفريقية (African Affairs)، ومستشار للجنة التقدم الأفريقية وعضو المجلس الاستشاري لكرسي اليونسيف لأبحاث الاتصالات (أفريقيا).

هربرت كيتشيليت: هو أستاذ جورج في. آكن للعلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة ديوك. وهو مختص بالأحزاب السياسية والانتخابات، والاقتصاد السياسي المقارن. بين كتبه ومقالاته، ألف وحرر بشكل منفرد أو مشترك الكتب الآتية:

Logics of Party Formation (Cornell University Press, 1989), Beyond the European Left (Duke University Press, 1990), The Transformation of European Social Democracy (Cambridge University Press, 1994), The Radical Right in Western Europe (University of Michigan Press, 1995, winner of the American Political Science Association's Woodrow Wilson Foundation Award), Post-Communist Party Systems (Cambridge University Press, 1999), Continuity and Change in Contemporary Capitalism (Cambridge University Press,

1999), Patrons, Clients, and Policies (Cambridge University Press, 2007) and Latin American Party Systems (Cambridge University Press, 2010)

يقوم حالياً بإكمال مشروعين بحثيين: واحد عن الروابط الحزبية الديمقراطية في الديمقراطيات التنافسية في العالم، استناداً إلى البيانات التي جمعت بإدارته من قبل مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، والثاني حول إعادة التوضع الحزبي في الديمقراطيات ما بعد الصناعية (مع فيليب رن). وهو الفائز أيضاً بجائزة فرانكلن ل. بورديت التي تمنحها الجمعية الأميركية للعلوم السياسية لعام ٢٠٠٠ عن أفضل ورقة بحثية قدمت في الاجتماع السنوي للجمعية لعام ١٩٩٩، وهو عضو في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم.

خوان بابلو لونا: أستاذ مساعد في معهد العلوم السياسية، في جامعة شيلي الكاثوليكية الأسقفية. وهو مهتم بتحليل الأحزاب السياسية والتمثيل الديموقراطي، والآثار السياسية لعدم المساواة وطبيعة مؤسسات الدولة. وهو مؤلف كتاب The Resilience of the Latin American Right (Johns Hopkins University Press), 2014. له كتاب The Resilience of the Latin American Right (Johns Hopkins University Press, 2014). في عام ٢٠١٠، ألف مع آخرين كتاب Latin American Party Systems (Cambridge University Press). منحت أطروحته البحثية جائزة خوان لينز لأفضل أطروحة لعام ٢٠٠٨ من قبل قسم التحول الديمقراطي المقارن في الجمعية الأميركية للعلوم السياسية. وظهرت أعماله في دوريات Comparative Political Studies, Política y Gobierno, Revista de Ciencia Política, Latin American Politics and Society, International Political Science Review, Third World Quarterly, Journal of Latin American Studies, Journal of Democracy, Perfiles Latinoamericanos and Democratization. عمل باحثاً زائراً في جامعة بريستون (٢٠٠٨)، وجامعة براون (٢٠١١)، وجامعة هارفرد (٢٠١٣).

دان باغيت: مرشح لدرجة الدكتوراه في السياسة الأفريقية في جامعة أوكسفورد. يدرس الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الانتخابية وإستراتيجيات الحصول على الأصوات التي تستخدمها. في عمله السابق، درس دان رسائل الأحزاب السياسية والفصائلية في الأحزاب المهيمنة. قبل عمله الأكاديمي، عمل دان على حرفية العمل في المناجم الصغيرة في البلدان النامية. وعمل لصالح منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، ومؤشر التنمية البشرية لتحسين الفرص الاقتصادية للعاملين في المناجم الصغيرة، وكدليل دولي للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتنظيم وتحسين عمليات التنقيب في المناجم الصغيرة.

فرناندو روزنبلات: أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة دييغو بورتاليس، شيلي. وهو مهتم بأسباب بقاء بعض الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية حيوية بمرور الوقت، في حين أن أحزاباً أخرى تذوي وتلاشى كأدوات مقبولة للتمثيل الديمقراطي. كما أنه مهتم بتصميم الأبحاث التجريبية الطبيعية. اعتبرت أطروحته البحثية التي أعدها في جامعة شيلي

الكاثوليكية الأسقفية لنيل درجة الدكتوراه واحدة من أفضل خمس أطروحات لعام ٢٠١٣. وظهر عمله في دورية Democratization and Revista de Ciencia Política.

كريستين سامبل: مديرة البرامج العالمية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وهي مسؤولة عن الإشراف على توريد المعارف العالمية وكذلك عن الشراكات في البرامج. سابقاً، كانت كريستين مديرة البرامج العالمية، وكذلك رئيسة بعثة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في منطقة الأنديز، وعملت منسقة إقليمية للديمقراطية والتنمية وقضايا النوع الاجتماعي. وهي محررة ومؤلفة لعدد من المطبوعات، بما في ذلك، 'Poverty and Politics in the Andean Region'; 'A Democracy Results Approach: The Present Debate and Growing Consensus Surrounding the Inter-American Democratic Charter', in the Latin American Policy Journal; 'The Role of International Electoral Observation Missions in the Promotion of the Electoral ١٢-٢٠٠٧ Political Rights of Women: The Case of the OAS' in The Cycle in the Americas; 'Dime a quién escuchas: Think tanks y partidos políticos en América Latina'; 'From Words to Action: Best Practices for Women's Participation in Political Parties'; 'Riding the Wave: Women's Political Participation in Latin America'; and 'Democracia en la Región Andina: los telones de fondo'. حصلت كريستين على شهادة الماجستير في السياسات العامة من جامعة هارفرد. قبل الانضمام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، عملت في البيرو وبوليفيا وغواتيمالا وشيلي في مناصب مختلفة تتعلق ببناء الديمقراطية ودعم المجتمع المدني.

سيرغيو تورو: أستاذ مساعد في معهد العلوم السياسية، جامعة شيلي الكاثوليكية الأسقفية. وهو مهتم بدراسة التمثيل السياسي وسلوك المشرعين الشيليين حيال دوائهم الانتخابية. ظهر عمله في دورية Electoral Studies, World Political Science Review, Revista de Ciencia Política and Política y Gobierno.

خورخي فاياداريس موييدا: مسؤول برامج في برنامج الديمقراطية والتنمية التابع للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث يركز على قضايا المساواة الديمقراطية والأحزاب السياسية والتصميم المؤسسي في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عمل منسقاً للمراقبة الانتخابية والإصلاح السياسي في ترانسبرانسيا في البيرو بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، حيث عمل مع سياسيين وقادة المجتمع المدني وصناع السياسات، حول قضايا الإصلاح السياسي ومساعدة الأحزاب والمراقبة الانتخابية في البيرو وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وفنزويلا. تركز آخر أبحاثه على السياسات التشريعية والتنافس الحزبي والتناسك الحزبي. كما نشر في 'Unity and Differentiation in Peru's Legislature, ٢٠٠٦-٢٠١٢' (٢٠١٣); 'Representation and Competition in Peru' (٢٠١١); editor (٢٠٠٩, Congress). يجري دراسات عليا في التنمية (المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي) ودراسات في الحكومة (جامعة إسيكس، المملكة المتحدة).

سام فان ديرستاك: يرأس فريق الأحزاب السياسية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. لقد عمل مع الأحزاب السياسية والمساعدة الديمقراطية لصالح المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في بلدان مثل كينيا ومنغوليا وبوروندي وزمبابوي وجورجيا وأفغانستان. إضافة إلى عمله على الأحزاب البرلمانية، يبحث سام في الحوار بين الأحزاب السياسية ودور المال في السياسة وأثر حركات المواطنين. عمل مستشاراً لمشرعين في مجالات قانون التمويل السياسي وقانون الأحزاب السياسية. قبل انخراطه في العمل في تقديم المساعدة الديمقراطية، عمل سام في مجلس النواب الهولندي. وهو يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة ويتواترستراند في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ودرجة الماجستير في الأدب الحديث من جامعة أوترخت في هولندا.

بي - تينغ وانغ: زميلة تقوم بأبحاث ما بعد الدكتوراه في مشروع تنوعات الديمقراطية في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبيرغ، السويد. يركز عملها بشكل أساسي على المؤسسات التشريعية وإستراتيجيات مساءلة السياسيين، مع التأكيد على شروط الاستقرار الديمقراطي. استناداً إلى قاعدة بيانات أصلية تصف دور أنظمة اللجان في أكثر من ٧٠ ديمقراطية في سائر أنحاء العالم، تعالج أطروحتها كيف ولماذا تختلف اللجان التشريعية في قدرتها على فرض نفوذها في مجال السياسات في عدد كبير من الديمقراطيات. ويستكشف مشروعها الحالي تبعات القدرات التشريعية المختلفة على المشاركة في التشريع ومراقبة جودة الديمقراطيات.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، هي منظمة حكومية دولية تضطلع بمهمة دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وأهداف المؤسسة هي إرساء مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى، ودعم إقامة أنظمة ديمقراطية تتمتع بمزيد من الاستدامة والفعالية والمشرعية.

ما الذي تقوم به المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة بعملها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بالتركيز على المواطن باعتباره هو محرك التغيير.

وتنتج المؤسسة معارف مقارنة في مجالات خبرتها الأساسية: العمليات الانتخابية، صياغة الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، الديمقراطية والتنمية، وكذلك الديمقراطية في علاقتها بقضايا النوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن.

وتقدم المؤسسة هذه المعارف إلى الاطراف الفاعلة الوطنية والمحلية التي تعمل من أجل إصلاح ديمقراطي، وتيسير الحوار بغية دعم التغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة في عملها إلى ما يلي:

- زيادة قدرات النظام الديمقراطي وشرعيته ومصدقيته.
- مشاركة أكثر شمولاً، وتمثيل خاضع للمساءلة.
- تعاون ديمقراطي أكثر فعالية وشرعية.

عن المؤلفين

نك تشيزمان: هو مدير مركز الدراسات الأفريقية في جامعة أوكسفورد. تتناول أبحاثه جملة من الأسئلة، مثل ما إذا كانت الشعبية الشعبية إستراتيجية فعالة للتعبئة السياسية في أفريقيا، وكيف أن دفع الضرائب يغيّر مواقف المواطنين حيال الديمقراطية والفساد، والظروف التي تؤدي بالأحزاب السياسية إلى الخروج من السلطة. إضافة إلى عدد من فصول الكتب والمقالات، فإنه نشر مجموعتين شارك في تحريرهما هما: Our Turn To Eat (٢٠١٠)، الذي يغطي الحياة السياسية في كينيا منذ الاستقلال، وThe Handbook of African Politics (٢٠١٣). وقد وضع كتاباً هو Democracy in Africa نشرته مطبعة جامعة كامبردج عام ٢٠١٤، وكتاباً ثانياً هو موضع تعاقد مع مطبعة جامعة ييل. يقضي نك تشيزمان جزءاً كبيراً من وقته في شرح مضامين عمله لصناع السياسات في المملكة المتحدة (مكتب الحكومة، وزارة الخارجية، ووزارة التنمية الدولية) وفي الخارج (معهد ريو برانكو التابع للحكومة البرازيلية، حكومة ولاية لاغوس، البرلمان الأفريقي، والبنك الدولي). وهو المحرر المشارك للشؤون الأفريقية (African Affairs)، ومستشار للجنة التقدم الأفريقية وعضو المجلس الاستشاري لكرسي اليونسيف لأبحاث الاتصالات (أفريقيا).

هربرت كيتشيليت: هو أستاذ جورج في. آكن للعلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة ديوك. وهو مختص بالأحزاب السياسية والانتخابات، والاقتصاد السياسي المقارن. بين كتبه ومقالاته، ألف وحرر بشكل منفرد أو مشترك الكتب الآتية:

Logics of Party Formation (Cornell University Press, 1989), Beyond the European Left (Duke University Press, 1990), The Transformation of European Social Democracy (Cambridge University Press, 1994), The Radical Right in Western Europe (University of Michigan Press, 1995, winner of the American Political Science Association's Woodrow Wilson Foundation Award), Post-Communist Party Systems (Cambridge University Press, 1999), Continuity and Change in Contemporary Capitalism (Cambridge University Press,

1999), Patrons, Clients, and Policies (Cambridge University Press, 2007) and Latin American Party Systems (Cambridge University Press, 2010)

يقوم حالياً بإكمال مشروعين بحثيين: واحد عن الروابط الحزبية الديمقراطية في الديمقراطيات التنافسية في العالم، استناداً إلى البيانات التي جمعت بإدارته من قبل مشروع المساءلة والروابط الديمقراطية، والثاني حول إعادة التوضع الحزبي في الديمقراطيات ما بعد الصناعية (مع فيليب رن). وهو الفائز أيضاً بجائزة فرانكلن ل. بورديت التي تمنحها الجمعية الأميركية للعلوم السياسية لعام ٢٠٠٠ عن أفضل ورقة بحثية قدمت في الاجتماع السنوي للجمعية لعام ١٩٩٩، وهو عضو في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم.

خوان بابلو لونا: أستاذ مساعد في معهد العلوم السياسية، في جامعة شيلي الكاثوليكية الأسقفية. وهو مهتم بتحليل الأحزاب السياسية والتمثيل الديموقراطي، والآثار السياسية لعدم المساواة وطبيعة مؤسسات الدولة. وهو مؤلف كتاب The Resilience of the Latin American Right (Johns Hopkins University Press), 2014. Lكتاب The Resilience of the Latin American Right (Johns Hopkins University Press), 2014. ألف مع آخرين كتاب Latin American Party Systems (Cambridge University Press). منحت أطروحته البحثية جائزة خوان لينز لأفضل أطروحة لعام ٢٠٠٨ من قبل قسم التحول الديمقراطي المقارن في الجمعية الأميركية للعلوم السياسية. وظهرت أعماله في دوريات Comparative Political Studies, Política y Gobierno, Revista de Ciencia Política, Latin American Politics and Society, International Political Science Review, Third World Quarterly, Journal of Latin American Studies, Journal of Democracy, Perfiles Latinoamericanos and Democratization. عمل باحثاً زائراً في جامعة بريستون (٢٠٠٨)، وجامعة براون (٢٠١١)، وجامعة هارفرد (٢٠١٣).

دان باغيت: مرشح لدرجة الدكتوراه في السياسة الأفريقية في جامعة أوكسفورد. يدرس الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الانتخابية وإستراتيجيات الحصول على الأصوات التي تستخدمها. في عمله السابق، درس دان رسائل الأحزاب السياسية والفصائلية في الأحزاب المهيمنة. قبل عمله الأكاديمي، عمل دان على حرفية العمل في المناجم الصغيرة في البلدان النامية. وعمل لصالح منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، ومؤشر التنمية البشرية لتحسين الفرص الاقتصادية للعاملين في المناجم الصغيرة، وكدليل دولي للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتنظيم وتحسين عمليات التنقيب في المناجم الصغيرة.

فرناندو روزنبلات: أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية، جامعة دييغو بورتاليس، شيلي. وهو مهتم بأسباب بقاء بعض الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية حيوية بمرور الوقت، في حين أن أحزاباً أخرى تذوي وتلاشى كأدوات مقبولة للتمثيل الديمقراطي. كما أنه مهتم بتصميم الأبحاث التجريبية الطبيعية. اعتبرت أطروحته البحثية التي أعدها في جامعة شيلي

الكاثوليكية الأسقفية لنيل درجة الدكتوراه واحدة من أفضل خمس أطروحات لعام ٢٠١٣. وظهر عمله في دورية Democratization and Revista de Ciencia Política.

كريستين سامبل: مديرة البرامج العالمية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وهي مسؤولة عن الإشراف على توريد المعارف العالمية وكذلك عن الشراكات في البرامج. سابقاً، كانت كريستين مديرة البرامج العالمية، وكذلك رئيسة بعثة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في منطقة الأنديز، وعملت منسقة إقليمية للديمقراطية والتنمية وقضايا النوع الاجتماعي. وهي محررة ومؤلفة لعدد من المطبوعات، بما في ذلك، 'Poverty and Politics in the Andean Region'; 'A Democracy Results Approach: The Present Debate and Growing Consensus Surrounding the Inter-American Democratic Charter', in the Latin American Policy Journal; 'The Role of International Electoral Observation Missions in the Promotion of the Electoral ١٢-٢٠٠٧ Political Rights of Women: The Case of the OAS' in The Cycle in the Americas; 'Dime a quién escuchas: Think tanks y partidos políticos en América Latina'; 'From Words to Action: Best Practices for Women's Participation in Political Parties'; 'Riding the Wave: Women's Political Participation in Latin America'; and 'Democracia en la Región Andina: los telones de fondo'. حصلت كريستين على شهادة الماجستير في السياسات العامة من جامعة هارفرد. قبل الانضمام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، عملت في البيرو وبوليفيا وغواتيمالا وشيلي في مناصب مختلفة تتعلق ببناء الديمقراطية ودعم المجتمع المدني.

سيرغيو تورو: أستاذ مساعد في معهد العلوم السياسية، جامعة شيلي الكاثوليكية الأسقفية. وهو مهتم بدراسة التمثيل السياسي وسلوك المشرعين الشيليين حيال دوائهم الانتخابية. ظهر عمله في دورية Electoral Studies, World Political Science Review, Revista de Ciencia Política and Política y Gobierno.

خورخي فاياداريس موييدا: مسؤول برامج في برنامج الديمقراطية والتنمية التابع للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث يركز على قضايا المساواة الديمقراطية والأحزاب السياسية والتصميم المؤسسي في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عمل منسقاً للمراقبة الانتخابية والإصلاح السياسي في ترانسبرانسيا في البيرو بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، حيث عمل مع سياسيين وقادة المجتمع المدني وصناع السياسات، حول قضايا الإصلاح السياسي ومساعدة الأحزاب والمراقبة الانتخابية في البيرو وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وفنزويلا. تركز آخر أبحاثه على السياسات التشريعية والتنافس الحزبي والتناسك الحزبي. كما نشر في 'Unity and Differentiation in Peru's Legislature', ٢٠٠٦-٢٠١٢ (٢٠١٣); 'Representation and Competition in Peru' (٢٠١١); editor (٢٠٠٩, Congress). يجري دراسات عليا في التنمية (المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي) ودراسات في الحكومة (جامعة إسيكس، المملكة المتحدة).

سام فان ديرستاك: يرأس فريق الأحزاب السياسية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. لقد عمل مع الأحزاب السياسية والمساعدة الديمقراطية لصالح المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في بلدان مثل كينيا ومنغوليا وبوروندي وزمبابوي وجورجيا وأفغانستان. إضافة إلى عمله على الأحزاب البرلمانية، يبحث سام في الحوار بين الأحزاب السياسية ودور المال في السياسة وأثر حركات المواطنين. عمل مستشاراً لمشرعين في مجالات قانون التمويل السياسي وقانون الأحزاب السياسية. قبل انخراطه في العمل في تقديم المساعدة الديمقراطية، عمل سام في مجلس النواب الهولندي. وهو يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة ويتواترستراند في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ودرجة الماجستير في الأدب الحديث من جامعة أوترخت في هولندا.

بي - تينغ وانغ: زميلة تقوم بأبحاث ما بعد الدكتوراه في مشروع تنوعات الديمقراطية في قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبيرغ، السويد. يركز عملها بشكل أساسي على المؤسسات التشريعية وإستراتيجيات مساءلة السياسيين، مع التأكيد على شروط الاستقرار الديمقراطي. استناداً إلى قاعدة بيانات أصلية تصف دور أنظمة اللجان في أكثر من ٧٠ ديمقراطية في سائر أنحاء العالم، تعالج أطروحتها كيف ولماذا تختلف اللجان التشريعية في قدرتها على فرض نفوذها في مجال السياسات في عدد كبير من الديمقراطيات. ويستكشف مشروعها الحالي تبعات القدرات التشريعية المختلفة على المشاركة في التشريع ومراقبة جودة الديمقراطيات.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، هي منظمة حكومية دولية تضطلع بمهمة دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وأهداف المؤسسة هي إرساء مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى، ودعم إقامة أنظمة ديمقراطية تتمتع بمزيد من الاستدامة والفعالية والمشرعية.

ما الذي تقوم به المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تقوم المؤسسة بعملها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بالتركيز على المواطن باعتباره هو محرك التغيير.

وتنتج المؤسسة معارف مقارنة في مجالات خبرتها الأساسية: العمليات الانتخابية، صياغة الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، الديمقراطية والتنمية، وكذلك الديمقراطية في علاقتها بقضايا النوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن.

وتقدم المؤسسة هذه المعارف إلى الاطراف الفاعلة الوطنية والمحلية التي تعمل من أجل إصلاح ديمقراطي، وتيسير الحوار بغية دعم التغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة في عملها إلى ما يلي:

- زيادة قدرات النظام الديمقراطي وشرعيته ومصدقيته.
- مشاركة أكثر شمولاً، وتمثيل خاضع للمساءلة.
- تعاون ديمقراطي أكثر فعالية وشرعية.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في جميع أنحاء العالم، ومقرها في ستوكهولم بالسويد، وللمؤسسة مكاتب إقليمية في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية والكاريبي، غرب آسيا، وشمال أفريقيا.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.idea.int.

السياسيون الملتزمون بمجموعة من السياسات يوفرون للناس خيارات حقيقية. إنهم يجذبون النشطاء الذين يشاطرونهم أفكارهم، وينظمون حملاتهم بطرق أكثر تركيزاً، ويضعون شعارات حزبية أكثر جاذبية. أخيراً وليس آخراً، من المرجح أن يحقق مثل هؤلاء السياسيين نجاحاً أكبر في المناصب العامة.

تصارع الأحزاب السياسية في العديد من البلدان للتحويل من المقاربات القائمة على شخصيات الزعماء والعلاقات الزبائية إلى استراتيجيات تستند بشكل أكبر إلى البرامج في تواصلها مع الناخبين.

ما هي الخصائص التي تتسم بها الأحزاب البراجمية والتي تفتقر إليها الأحزاب الأخرى؟ ما علاقة نجاحها بوجود قياداتها، أو رخاء البلاد، أو قدرات الدولة؟ ما هو الأثر الذي تحدثه الأزمات الاقتصادية أو السياسية على سلوك السياسيين؟ لماذا ينبغي دراسة العلاقة التي تربط الأحزاب البراجمية بالمواطنين المطالبين بخدمات أفضل؟

يستند هذا الكتاب إلى العمل الذي قامت به ثلاثة فرق من علماء السياسة درست العوامل التي تدفع وتعزز قوة السياسات البراجمية، حتى في الظروف غير المشجعة.

يستخلص المؤلفون الدروس من البرازيل، وبلغاريا، وجمهورية الدومينيكان، والهند، وكوريا الجنوبية، وأوكرانيا، وتايوان، وتركيا، وزامبيا، ويستخدمون أحدث الأبحاث المتعلقة بالمساءلة الديمقراطية والعلاقات بين المواطنين والسياسيين وأكثرها شمولية.